جون روز

إسرائيل: الدولة الخاطفة

كلب الحراسة الأميركي في الشرق الأوسط

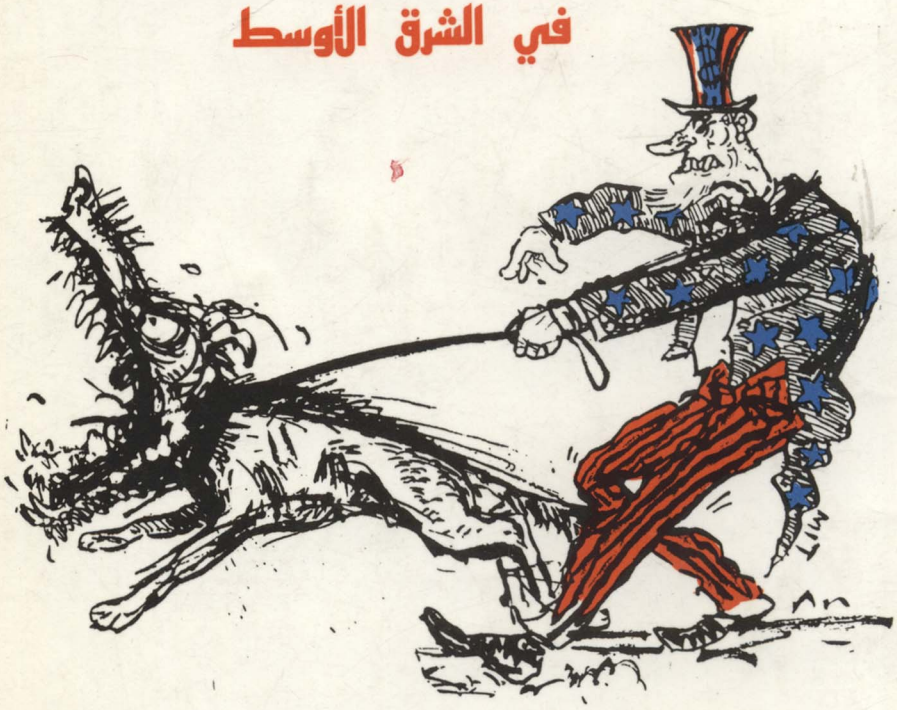

دار الحمراء

دولة اليهود تخطف فلسطين

وتحرس مصالح اميركا... في المنطقة

يكتسب هذا الكتيّب الصادر في منتصف العام ١٩٨٦ أهميّة خاصّة في الظروف الراهنة والأزمة الصعبة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط عامّة، وبلدان النفط في الخليج العربي بنوع خاص. إنه يلقي المزيد من الضوء على خلفيّات الصراع الدائر حالياً من أجل السيطرة على منابع البترول والتحكم بمصائر الإقتصاد في العالم، وبالتالي تقرير مصير الشعوب وعرقلة تطلعاتها في سبيل الحرية والإستقلال.

إنه جدير بالقراءة ولا بدّ من الإطلاع على وجهة نظر مؤلّفه.

جون روز:

عضو في حزب العمال الإشتراكي ورئيس تحرير سابق لمجلّة الحزب الأسبوعيّة Socialist Worker.

مكتبة المهتدين

إسرائيل:
الدولة الغاطسة

دار الحمراء للطباعة والنشر

رأس بيروت، شارع الكويت، بناية مكارم، الطابق الخامس، تلفون: ٨٠١٦٨٨

جون روز

إسرائيل:
الدولة الخاطفة

كلب الحراسة الأميركي
في الشرق الأوسط

دار الحمراء

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٠

كلمة الناشر

حادثة خطف لم يسبق لها مثيل

كيف اختطف الكيان الصهيوني فلسطين من أهلها

انها دون شك حادثة فريدة من نوعها وغريبة في بابها. لقد ألفت اسماع العالم من حولنا أخبار الخطف وحوادثه، وامتلأت أعمدة الصحف وعناوينها الرئيسيّة ونشرات الاخبار في وسائل الاعلام المرئي بأخبار الخطف والعنف والإرهاب، وخطف الطائرات أو الحافلات أو القطارات والسيّارات وحتى بواخر الركاب والمسافرين، وصولاً إلى شروط الخاطفين ومطالبهم وانتهاء بدفع الفدية المطلوبة والامتثال للشروط المفروضة من جانب الخاطفين ـ وإلاّ تعرّضت حياة المخطوف للخطر الشديد وبات عرضة للموت (Hostage).

ولكي لا نذهب بعيداً في الاستطراد. نتوقف قليلاً عند المنشأ اللغوي والمصدر الجغرافي لأبرز المصطلحات والألفاظ في قاموس الخطف والاختطاف. لفظة «خطف الأولاد» Kidnap-ping جاءتنا من اميركا ومعها لفظة «الفدية» Ransom. وكذلك اللفظة الواردة في عنوان هذا الكتاب: Hijack أي عمليّة خطف في الجوّ (Skyjack). ولا غرو فان اللغات الأوروبية الحديثة استعارت هذه الألفاظ من القاموس الاميركي. ويبدو ان لفظة To abduct تعني يخطف (والمعجم يضيف مميّزاً نوعية المخطوف بقوله: وبخاصة امرأة!). على ان المعنى الأصلي لهذه اللفظة الأخيرة يفيد معنى «الابعاد عن المركز الأصلي».

نكتفي بهذا القدر من الفذلكة اللغوية لكي نصل إلى طرح السؤال التالي: هل يصح اعتبار هذه الكوكبة من المعاني والولايات بمثابة جزء من الذخيرة اللغوية التي تصدرها الثقافة الأميركية إلى العالم الخارجي؟ وما هي عمليّات الخطف الموجّهة ضدّ الأفراد (خطف الاشخاص) ـ بالرغم من شناعتها وانتهاكها لحرية الإنسان الشخصيّة وكرامته الفردية ـ ازاء خطف بلد من البلدان الآمنة واختطاف شعب مسالم وسلب وطنه ونهب مقدّراته وسرقة ارضه ومنازله؟

* * *

في هذا الكتاب، وعنوانه «اسرائيل ـ الدولة الخاطفة» ـ يجد القارىء نفسه وجهاً لوجه أمام نمط جديد من الخطف على يد الكيان الغاصب الذي أقامته الصهيونية بعد اختطافها فلسطين وإفراغ البلاد من اهلها وشعبها، ثم المباشرة في تهويدها وطمس معالمها وتبديل اسماء الأماكن والمواقع فيها. فالدولة هي الخاطفة هنا، أو كما تعودنا سماعه: «الجهة الخاطفة». إنها تمارس الإرهاب على صعيد كيانها كدولة، وتستوحي جذورها وأصولها المزيّفة وسط هالة خدّاعة من الأساطير والخرافات والترّهات، لتبرير العنف والقتل والطرد والتهجير. ولا تتوانى عن استباحة ممتلكات أهل البلاد لكي تبرهن للعالم أجمع ان ارهاب الدولة أو دولة الإرهاب التي خطفت فلسطين، لا توافق على اسلوب الخطف وتبذل قصارى جهدها لمكافحة الإرهاب وحوادث الخطف. والغرض الذي ترمي إليه من وراء ذلك كلّه: «تلميع صورتها في أعين العالم»، وإبلاغ من يعنيهم الأمر انها على اهبة الإستعداد لخدمة المصالح الأجنبيّة والامبرياليّة التي ارتهنت لها منذ البداية وعملت في سبيل حمايتها والدفاع عنها.

فلا عجب ان يكون العنوان الفرعي لهذا الكتاب مقترناً بالوصف التالي: «كلب الحراسة Watchdog الاميركي في الشرق الأوسط». وسوف يجد القارىء في جميع فصول الكتاب على اختلاف عناوينها والنواحي التي تتناولها لازمةً واحدة ومتكرّرة عن الخطف والسلب الذي تعرّضت له فلسطين على يد المغتصب الصهيوني، وكيف تحوّل الغاصب إلى كلب حراسة لمصالح الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط، وفي طليعتها مصلحته في السيطرة على منابع النفط والتحكم في مصادر وعائدات الثروة النفطيّة.

بيروت، في ١٤ ايلول ١٩٩٠

المعرّب دار الحمراء

مقدّمة

لماذا إسرائيل؟

أثارت الغارة الجويّة التي شنّتها الولايات المتحدة الأميركيّة في نيسان (ابريل) ١٩٨٦ ضد ليبيا موجة استنكار عالمي وعاصفة من الاحتجاج العمومي في سائر انحاء أوروبا والشرق الأوسط. وحتى في بريطانيا ظهر استنكار وغضب، على الرغم من تأييد السيدة تاتشر، مثل كلب الاحضان، للرئيس ريغان. وثمة بلد واحد في العالم منح الولايات المتحدة الأميركية تأييده الحماسي والقلبيّ. هذا البلد هو إسرائيل.

انطوى قصف الغارة الجويّة على مغزى رمزي هائل. فجاء مباشرة في أعقاب هبوط كبير جداً في اسعار النفط مما أدّى بدوره إلى اثارة الإهتمام في الغرب بشأن عدم الإستقرار والتململ الإجتماعي في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ولدى المعتمدين على تلك البلدان. وهذا قد أدّى إلى إثارة الإهتمام بكيفية الوصول إلى بترول الشرق الأوسط في المستقبل ـ حيث لا يزال هذا النفط يؤلّف خطّ التموين الأكثر أهميّة وحيوية للعالم.

كانت الغارة على ليبيا أيضاً أول غارة جويّة اميركيّة ضد بلد أجنبي منذ فيتنام. فهل اصبحت الولايات المتحدة الأميركيّة متحرّرة الآن من تنافر فيتنام؟ Vietnam Syndrome. منذ هزيمتها الشنعاء في فيتنام، قبل احدى عشرة سنة، ابتعدت الولايات المتحدة عن التدخل العسكري المباشر كلما احتاجت إلى حماية مصالحها التي تشمل الكرة الأرضية. واعتمدت بدل ذلك على العمليّات السريّة التي تديرها وكالة الإستخبارات المركزية، أو على «زعماء اقليميين أقوياء» مثل شاه إيران والرئيس بينوشه في تشيلي. ولكن هذه السياسة لم تحرز نجاحاً كبيراً. فالعمليّات السرية على يد وكالة الإستخبارات المركزيّة اخفقت في الحؤول دون إطاحة نظام سوموزا في

نيكاراغوا، مثلما فشلت المساعدات الضخمة التي قُدّمت إلى الكونترا في تقويض دعائم الساندينيين كما اطاحت الإنتفاضات الشعبيّة بعدد آخر من الزعماء الإقليميين الأقوياء، ابتداءً من الشاه نفسه ومروراً بالرئيس ماركوس في الفيليبين ثم وصولاً إلى «ملك التهريب» بابي دوك في هايتي.

جاء سقوط الشاه مدمّراً بنوع خاص. ففي شهر آذار (مارس) ١٩٧٩ اصدرت مجلّة «بيزنس ويك» الأميركية عدداً خاصّاً بعنوان «انهيار السطوة الأميركيّة». وشدّدت فيه على الشرق الأوسط بقولها:

> «إن التراجع العسكري الذي بدأ في مكان خالٍ من الموارد الطبيعيّة أو من الأسواق [فيتنام] أخذ يتهدّد الآن بنسف قدرة الأمّة على حماية التموين الحيوي بالنفط وقاعدة الطاقة التي يستند إليها اقتصاد الكرة الأرضية الشامل».

ولقد وردت النقطة ذاتها قبل ذلك بعدة سنوات على لسان هنري كيسينجر، ناظر الخارجية الأميركية الأسبق وحَلاّل العُقَد المتجول بالأصالة عن الرئيس نيكسون في الشرق الأوسط، حيث قال:

> «إذا لم نتمكن من تدبر أمور اميركا الوسطى، فسوف يصبح من المحال إقناع الدول المهدَّدة في منطقة الخليج الفارسي وغير ذلك من الأماكن بأننا نعرف كيف ندير ونتدبّر أمر التوازن العالمي الشامل».

ومن أجل إعادة التأكيد على القوة والسطوة الأميركيّة وعلى التدبّر العسكري الأميركي «للتوازن العالمي الشامل» جرى إنتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٠. إنما لا يمكن القول بأن ريغان قد أحرز نجاحاً عظيماً. صحيح إنه نجح في غزو جزيرة غرانادا في البحر الكاريبي، بينما تلاشت كافة احتمالات التدخل العسكري المباشر في الشرق الأوسط عندما قُتل ٢٥٠ جندياً من المارينز الأميركيين بفعل انفجار قنبلة مروعة وهائلة في العام ١٩٨٣. وكما قالت مجلة تايم الأميركيّة:

> «ينبغي الاّ يظهر الفتيان الأميركيون على شاشات التلفزة في نشرات الأخبار الليليّة وهم يموتون...».

وهكذا وجد ريغان نفسه معتمداً أشد الإعتماد على البدائل. والبديل الرئيسي في الشرق الأوسط هو إسرائيل...

أصيبت إسرائيل بالنشوة العارمة في اعقاب الغارة الجوية الأميركيّة على ليبيا. ولقد انصرفت طيلة تاريخها برمّته إلى إقناع اميركا بأنها هي وحدها (أي إسرائيل) قادرة على خدمة المصالح الأميركيّة على أفضل وجه. وامتلأت أعمدة الصحف الإسرائيليّة بمقالات المديح والإحتفاء بالغارة الجويّة ـ وبتورّط إسرائيل في هذه المسألة. فكتبت صحيفة هآرتس النافذة تقول:

«زُوّدت إسرائيل بتقرير من دقيقة إلى اخرى عن سير الهجوم الأميركي وتقدّمه... فالتقرير رفعه العسكريون بصورة متزامنة في الولايات المتحدة وإسرائيل. ولقاء ذلك قامت إسرائيل بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الإستخباراتية... عن ليبيا. وسوف تُعَدّ في القريب العاجل دراسة مشتركة عن الامثولات المستخلصة من الهجوم، على أن يؤخذ بعين الإعتبار الإداء الوظيفي لمنظومات الأسلحة والإتصالات وتركيب القيادة والأمرة»[1].

وفي مقالة أخرى اشارت هآرتس إلى تعميق الروابط بين إسرائيل والمؤسسة العسكريّة الأميركية بقولها:

«سوف تبادر الولايات المتحدة الأميركية إلى توسيع قاعدة مشترياتها من إسرائيل برفعها إلى مستوى تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولار إضافية. أما الأشياء التي سيبتاعها الأميركيون من إسرائيل فهي السلع والخدمات لقواتهم المتمركزة في أوروبا. وبذلك تكون الإدارة الأميركية قد استجابت للطلب الذي تقدّم به رئيس الوزراء (شمعون) بيريز خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن».

لكن المقالة الأكثر إثارة للإهتمام جاءت على لسان المحلّل السياسي الأول في صحيفة هآرتس، يوئيل ماركوس، بعنوان: «مرحباً بكم في النادي». وأشار ماركوس إلى ان الولايات المتحدة الأميركية قد التزمت الآن التزاماً راسخاً وثابتاً بشنّ الحرب ضد «الإرهاب» ـ وكان السبب الرئيسي الذي أُعطي لتبرير الغارة الجويّة هو معارضة ليبيا في «تأييدها للإرهاب». ثم تابعت المقالة:

«صرنا نسمع فجأة اصواتاً مألوفة. هنا تحدّث الناس عن «الحيوان ذي الساقين» [الوصف الذي أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي

الأسبق بيغين على الفلسطينيين]. وهناك في واشنطون يتحدثون الآن عن «الكلب المسعور». هنا درج الناس على القول بأن العرب لا يفهمون سوى لغة واحدة، وهناك تعاملوا مع القذافي بواسطة اللغة الوحيدة التي يفهمها، لغة القوّة...

والنادي الذي ينضمّون إلى عضويته محدود واقتصاريّ لدرجة إن إسرائيل كانت العضو الوحيد فيه طيلة سنين. وليس مردّ هذا الأمر إلى كون بلدان قليلة فقط تعاني من الإرهاب، بل يرجع السبب إلى إنه ما من بلاد شاءت تلطيخ يديها بالدفاع العدواني عن نفسها ضد الإرهاب»[٢].

وهكذا جادلت الصحيفة وعلّلت كيف ان إسرائيل واميركا مجتمعتان سوف تخلصان العالم من الإرهاب في عرضٍ بطولي للقوة المتفوقة على الصعيدين الأخلاقي والمادّي الغاشم.

قد ينخدع الكثيرون بهذه الحجّة وينجرّون وراءها، بينما هم لا يتعاطفون في الحالات الأخرى مع أهداف أميركا في محاولتها الرامية إلى إعادة التوكيد على قوتها وسطوتها في العالم. وعلاوة على ما تقدّم، تحتفظ إسرائيل في الغرب وتحظى بدعم وتأييد منقطع النظير بسبب المحرقة ـ الهولوكوست ـ عندما فتك النازيون خلال الحرب العالمية الثانية بستة ملايين من اليهود.

ولقد جرى تصوير «كفاح إسرائيل ضد الإرهاب» على انه كفاح بطولي يخوضه شعبٌ تعرّض للإضطهاد سابقاً ضد قَتَلة يتطاير الشرّ من عيونهم ومتعصّبين يتعطشون للدماء، وقد وضعوا نصب أعينهم إنزال الخراب والدمار الإجرامي بالدولة الإسرائيليّة.

غير ان تاريخ إسرائيل يوحي بالتفسير المعاكس والنقيض. فدولة إسرائيل تأسست وقامت على تلك المبادىء الإرهابيّة بالضبط: إذ قامت إسرائيل عند تأسيسها بطرد ثلاثة ارباع المليون من الفلسطينيين عن طريق اللجوء إلى الإغتيال والتدمير الإجرامي. فالإرهابيون الذين ترغب كلٌ من اسرائيل والولايات المتحدة الأميركيّة في القضاء عليهم وقتلهم هم في غالب الأحيان ابناء وبنات اولئك الفسطينيين الذي سُلبوا وطنهم وممتلكاتهم.

لقد شهد تطور إسرائيل الإستخدام المتزايد لإرهاب الدولة على نطاق ضخم وبارز للغاية. أضف إلى هذا، الدعم الأميركي من أجل عَسْكَرَة اقتصادها، مما جعل من إسرائيل موقعاً أماميّاً غاشماً من مواقع السيطرة الغربية في الشرق الأوسط. فالأصوات والضجّة الورعة والتقيّة بشأن «الإرهاب»، الصادرة عن إسرائيل واميركا وبريطانيا حقّاً، تتكتّم على هذه الدوافع الأكثر عمقاً.

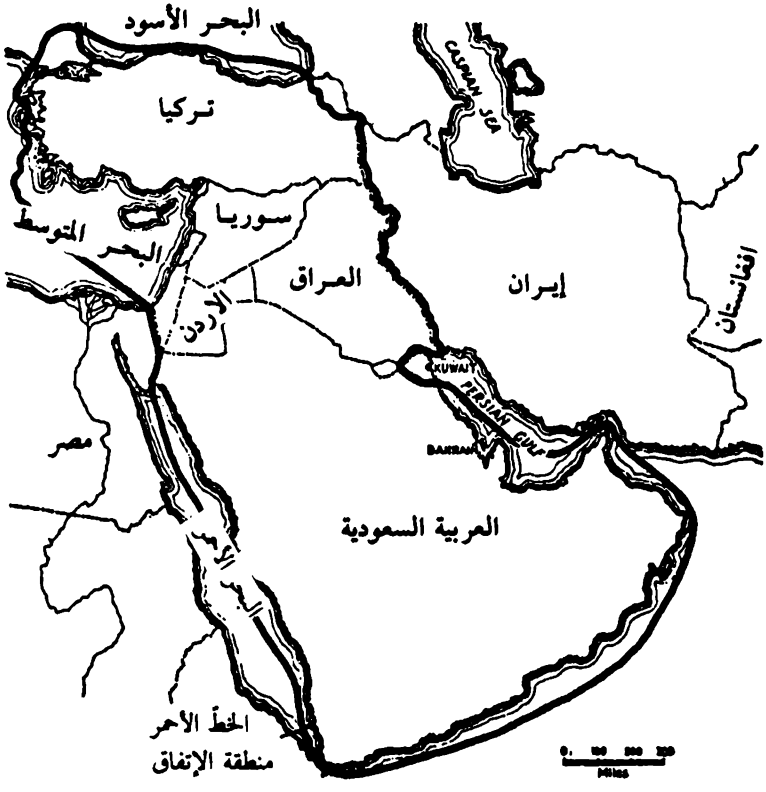

منطقة الخطّ الأحمر، حيث مُنحت حقوق التنقيب عن البترول عام ١٩٢٨ لشركة نفط العراق I P C وهو كونسورتيوم يتألف معظمه من شركات نفط بريطانية واميركيّة.

البترول والامبرياليّة

كيف سيطرت بريطانيا واميركا على أرخص نفط في العالم

جاءَت الغارة الجوية الأميركيّة على ليبيا، ولم تدعمها سوى بريطانيا وإسرائيل، فأيقظت من جديد شبح الإمبريالية الأميركيّة وسيطرة حلفائها على منطقة الشرق الأوسط.

فالامبريالية في هذا الجزء من العالم كانت تعني دوماً البترول ومَن يسيطر عليه. وإذا كان من الصحيح ان الولايات المتحدة هي أقل اعتماداً نسبيّاً اليوم على بترول الشرق الأوسط مما كانت عليه في السابق، فهذه مسألة مؤقتة فحسب. ومع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تعتمد الولايات المتحدة من جديد لسدّ حاجاتها من الطاقة على المخزون النفطي الهائل في الشرق الأوسط، لأن المنطقة ما زالت تحوي أكثر من نصف احتياطي العالم غير المستخرج. وكما قالت مجلة تايم الأميركية في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٦: «ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخلّى عن مسألة الإحتياطي النفطي، لأنها لا تملك سوى ٤ بالمئة من المؤونة المعروفة في العالم، مقابل حوالي ٥٥ بالمئة في منطقة الشرق الأوسط». وقامت صحيفة الفايننشال تايمز بترجمة هذه المعطيات إلى لغة القوة العالميّة:

> «الرهان مرتفع بشكل هائل. ليس على استقرار المنطقة فحسب، بل على المصالح الغربيّة لما تبقّى من هذا القرن. وقد يؤدّي الإضطراب الإجتماعي والغليان السياسي في غضون السنوات القليلة القادمة، وفي اسوأ الحالات، إلى مجيء حكومات على مقاعد السلطة من شأنها أن تستغلّ على نحوٍ أشد قسوة الأهميّة المتوقّعة لنفط الشرق الأوسط في عقد التسعينات»[1].

وغالباً ما يتمّ تجاهل أو إساءَة فهم الإرتباط الحيوي بين «المصالح»

الغربيّة والبترول. لذا فمن المهمّ أن نقتفي آثار تطوره خلال هذا القرن الحالي، ونعاين كيف ينعكس ويتمرأى ويتطابق هذا التطور مع تطور الصهيونيّة.

والحرب الإمبريالية الكبرى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ جعلت كل الحكومات الغربيّة تعي لدرجة مؤلمة أهميّة البترول. ولقد اصبح جليّاً للغاية اعتماد تلك الحكومات على البترول من أجل البقاء كلّما تطورت الحرب واتّسع نطاقها ـ فلم تكن الطائرات والدبابات وحدها تُزوَّد بالبترول أو النفط كوقود دون سواه، بل كافة وسائل النقل من السفن الحربيّة إلى سفن التموين أخذت تنتقل بصورة متزايدة من الإعتماد على القوّة التي تجرّها الأحصنة وقوة البخار إلى الطاقة البترولية. وكما قال اللورد كرزون، وزير الخارجية البريطاني: «جرى تعويم الحلفاء حتى بلوغ النصر فوق موجة من النفط»[٢].

كان البترول على جانب كبير من الأهميّة حتى ان ونستون تشرشل، وهو آنذاك يشغل منصب الوزير الأول للأميراليّة (وزير البحريّة) وبالتالي يتحمّل مسؤولية توفير الحماية البحريّة لمستعمرات بريطانيا حول العالم ـ أصرّ قبل اندلاع الحرب الأولى مباشرة على ان تبادر الحكومة البريطانية إلى بسط سيطرتها على «شركة النفط الأنغلو ـ فارسيّة»، وهي شركة ذات ملكيّة خاصّة. وأدرك تشرشل ان حاجات بريطانيا الإمبريالية اكثر أهميّة من أخلاق المبادرة الحرّة. وكما ورد على لسانه: «يجب ان نصبح مالكين، أو على أية حال، المسيطرين على منبع... التموين... بالبترول»[٣].

استحصلت الحكومة البريطانية على حصّة تُعادل ٥١ بالمئة في شركة النفط الانجلو ـ ايرانيّة (التي أصبحت تُعرف فيما بعد تحت اسم B P أو بريتيش بتروليوم). وكان قد سبق لها مؤخراً التوقيع على «امتياز» ـ وكلمة «امتياز» هي التسمية الدبلوماسيّة لعمليّة الغشّ والخداع التي تعرّض لها الحكّام المحليون بالنسبة للقيمة الحقيقيّة التي تعود إلى بترولهم ـ لمباشرة التنقيب عن النفط في بلاد فارس (إيران حالياً). شمل الامتياز مساحة تبلغ حوالي ٥٠٠ الف ميل مربّع ـ وهي مساحة تعادل مرتين حجم ولاية تكساس ـ لقاء مبلغ ٢٠ الف جنيه استرليني ونسبة ١٦ بالمئة من الأرباح.

هكذا بدأ عصر البترول الرخيص الثمن في الشرق الأوسط.

والترجمة الحقيقيّة لمعنى هذا الإمتياز هو ان تموين الأسطول البحري البريطاني بالبترول لم يكن غزير الوفرة فحسب، بل إنه يتموّن بأرخص بترول في العالم. ومعنى ذلك أيضاً انه كلما أعلنت الشركة عن ارباح اسهمها السخيّة وعائداتها الضخمة، كانت وزارة الخزانة في بريطانيا ـ كما درج تشرشل على التبجّح دائماً ودون كلل ـ تسارع إلى استيفاء الأرباح العائدة لحصصها البالغة نصف قيمة الأسهم.

أدّى اكتشاف النفط في إيران بسرعة فائقة إلى الإدراك بأن كمّيات أوفر بكثير قد تقبع تحت الصحاري في الشرق الأوسط. وهي منطقة تخضع آنذاك لحكم الامبراطورية العثمانية التركيّة التي اعتراها التفكك والإنهيار. وتلى ذلك تهافت وتدافع بالمناكب وتكالب بين الدول الغربية الكبرى للإستيلاء على أجزاء من المنطقة، مما حمل تلك الدول على تحميل تركيا وزر هزيمتها في الحرب واقتسام ممتلكاتها المتأرجحة والمتضائلة بين بريطانيا وفرنسا. ويقول انطوني سامبسون في كتابه عن شركات النفط، وعنوانه «الشقيقات السبع»، ما يلي:

> «تظاهرت الدولتان بأن النفط لا يحتلّ مرتبة الأولويّة في اذهانهما، لكنهما اظهرتا اهتماماً خاصّاً بمنطقتين تقعان على امتداد نهر دجلة في بلاد الرافدين (ما بين النهرين، التي سرعان ما صارت تُعرف بالعراق)، وهما: منطقة بغداد والموصل، حيث اشتُبه بأنهما تحتويان على كميّات ضخمة من الإحتياطي النفطي»[٥].

وفي الواقع أقدمت بريطانيا على رسم حدود البلد الجديد الذي سُمّي العراق، بعدما تأكدت من اشتمالها على مناطق البترول الحسّاسة وخضوعها للسيطرة البريطانية. «واوشك اللورد كرزون على التهديد باعلان الحرب حول القضيّة، مع انه بالكاد نطق بكلمة نفط القذرة أو جاء ذكرها على لسانه»[٥].

حقاً، إن ارخص وأغنى وأوفر مخزون نفطي كان يقبع تحت الرمال في الأراضي التي تسكنها الشعوب العربيّة، والتي ما زال معظمها يعيش في ظروف ترجع إلى القرن الحادي عشر. وخضعت معظم تلك المنطقة لسيطرة بريطانيا.

استشاطت الحكومة الأميركية غضباً. فهي ايضاً كانت بأمسّ الحاجة

إلى موارد نفطية جديدة. وبوصفها الحليف العنيد لبريطانيا في «الحرب الكبرى»، أصرّت على انضمام شركاتها النفطيّة إلى (بونانزا) منجم الحظّ النفطي الواعد بالثراء في العراق. ولم يكن في وسع الحكومة البريطانية ان ترفض الطلب الأميركي. ومما تجدر ملاحظته ويسترعي الإنتباه ان الشركات النفطيّة الأميركيّة الكبرى، وهي التي تتبجّح في كثير من الأحيان بروحها الرياديّة المستقلة، انجرّت إلى الشرق الأوسط بدافع من حكومتها. فتمّ إنشاء كونسورتيوم(*) جديد يضمّ في غالبيته شركات نفط اميركية وبريطانيّة. وسُمّي هذا المولود «شركة نفط العراق» التي غدت فيما بعد «انموذجاً» لكافة العمليّات المستقبليّة في المنطقة.

كانت هذه بمثابة نقطة التحول للسيطرة البريطانية والأميركية المتزايدة على بترول الشرق الأوسط. وفي العام ١٩٢٨ تمّ التوقيع على اتفاقية الخطّ الأحمر. فأعطت هذه الإتفاقية المذهلة لشركة نفط العراق حقوق الحفر والتنقيب عن النفط في كل جزء من الامبراطورية العثمانية القديمة ـ مما أدّى بالتالي إلى استثناء الدخلاء. وبما انه ما من أحد تأكّد تماماً ما تشمله هذه المنطقة، عمدوا بكل بساطة إلى رسم خطّ أحمر على الخريطة. فضمّ هذا الخط جميع المناطق المنتجة للنفط في المستقبل، باستثناء إيران والكويت، وامتدّ من تركيا نزولاً حتى البلدان الحديثة من الأردن وسوريا والعراق ووصولاً إلى الطرف الجنوبي للعربية السعودية.

ولقاء سماحها، بهذا الولع النفطي فوق اراضيها مُنحت حكومة العراق الجديدة والخاضعة لسيطرة بريطانيا كالعوبة بيديها (إذا شكلت جزءاً من الأمبراطورية البريطانيّة حتى العام ١٩٣٢) ٤ شلنات ذهبيّة بالضبط والتمام مقابل كل طنّ من النفط. ويمكن استخلاص فكرة ما عن الأرباح الخيالية التي جناها أرباب استخراج النفط من المؤشرات الواردة في تقارير شركة اكسون، وهي واحدة من الشركات النفطيّة الأميركيّة الكبرى. بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٩ حصلت اكسون على ربح مقداره ٥٢ سنتاً عن كل برميل نفط، أي اكثر من ضعفي المبلغ الذي دفعوه للحكومة العراقية. ولقاء توظيفات مالية في العراق بقيمة ١٤ مليون دولار في العام ١٩٣٢،

(*) هيئة دولية ماليّة لتقديم المساعدات، أو اتحاد Consortium مالي يقوم بين بعض المؤسسات المالية الكبرى لتمويل مشاريع تحتاج إلى رساميل ضخمة.

جرى احتساب نصيب اكسون في شركة نفط العراق عام ١٩٣٧ بأنه يعادل ١٣٠ مليون دولار.

سرعان ما بدأ يتدفق مورد أعظم للنفط الرخيص في المملكة الصحراوية المعروفة بـ «العربيّة السعودية»، وهي التي وصفها تقرير تحليلي صادر عن نظارة الخارجيّة الأميركية عام ١٩٤٥ بقوله: «ذلك المصدر الهائل للقوة الاستراتيجيّة، وإحدى اعظم الجوائز (الغنائم) الماديّة في تاريخ العالم»[٦].

في تلك السنة، عند نهاية الحرب العالميّة الثانية، وضع هذا الأمر الحكومة الأميركيّة أمام مشكلة من نوع خاص. فالحكام السعوديون، وهم مفطورون على نزعتهم المحافظة القديمة، اكتفوا بالاستفادة الطفيليّة المريحة من شركات النفط الأميركيّة التي كانت قد باشرت عمليّات التنقيب والحفر والضخ وبيع البترول. ولكنهم اظهروا في الوقت نفسه عداءً شديدءً لدولة إسرائيل التي برزت إلى حيّز الوجود عام ١٩٤٨ وحظيت بتأييد كبير ودعم كليّ من جانب الأميركيين. وكان الأميركيون مصمّمين على اكتساب حصة اكبر ونصيب حاسم في النفط السعودي وعلى مساعدة اسرائيل في الوقت نفسه. فاستنبطوا حلاً بسيطاً لهذه المعضلة.

لقد دفعت الحكومة الأميركيّة بشركات نفطها الكبرى إلى العربية السعودية، وتركتها وحدها وبمفردها لكي تلاحق علاقاتها مع الحكومة السعودية. وهكذا تُركت لشركة ارامكو ـ شركة البترول الأميركيّة ـ العربيّة، وهي كونسورتيوم تسيطر عليه ثلاث شركات اميركيّة للنفط وشركة بريطانية ـ «الحريّة» المتعمدة لكي تكون «مؤيدة للعرب» حسبما تشاء.

هذه الاستراتيجيّة وعلاقتها باسرائيل اتضّحت بجلاء مؤخراً من خلال الوثائق العائدة لنظارة الخارجيّة والتي افرج عنها وقد نصّت بصورة قاطعة على ما يلي:

> «ثمة حسنات معيّنة نجمت عن هذا الفصل في الهويّة، لاسيما خلال الأيام الأولى من قيام إسرائيل وتطورها»[٧].

وجرى استرضاء العاهل السعودي وتهدئة الخواطر اكثر من خلال الإتفاق الذي تدفع شركة ارامكو بموجبه الضرائب إلى خزينة المملكة بدلاً

من خزينة الحكومة الأميركيّة في واشنطن. هذه «الوسيلة التحايليّة الذهبيّة»، كما اصبحت تعرف (بعد ان ظلّت سريّة طيلة سنوات عديدة) قد حرمت الخزينة الأميركيّة من ملايين الدولارات لكنها اعُتبرت بمثابة طريقة فعّالة لامتصاص المعارضة السعودية للدعم الأميركي المرصود لإسرائيل.

في اعقاب الحرب العالميّة الثانية حلّت الولايات المتحدة الأميركيّة محلّ بريطانيا في مركز القوة الامبرياليّة المسيطرة في العالم. وتزايد انتقال ملكيّة تموين النفط والسيطرة عليه من أيدي بريطانيا إلى أيدي اميركا. وبصورة متزامنة أصبحت الولايات المتحدة الأميركيّة مصدر الرعاية الأول لإسرائيل عندما انهار الإنتداب البريطاني في فلسطين.

جاءت نقطة التحول في مجال السيطرة على البترول من إيران. ففي العام ١٩٥١ تسلّم مقاليد السلطة في إيران زعيم وطني وقومي مناضل، هو الدكتور محمد مصدّق، وعمد إلى تأميم حقول النفط التابعة لشركة بريتيش بتروليوم B P. واستشاطت الحكومة البريطانية غضباً، لكنها احترست من التدخل العسكري. واقترحت بدل ذلك قيام مقاطعة للنفط الإيراني المؤتّم - حيث وافقت الحكومة الأميركية وشركات النفط على تنفيذ المقاطعة. وفي تلك الأثناء أعدّت وكالة الإستخبارات المركزيّة الأميركيّة خططاً لتدبير انقلاب واطاحت بمصدّق وأحلّت الشاه مكانه عام ١٩٥٣. ومرّة اخرى لجأت الحكومة الأميركيّة إلى «لوي أذرع» شركات النفط المتردّد والضغط عليها للمشاركة بنصيب، إلى جانب «بريتيش بتروليوم» التي أضعفت كثيراً، فاستعادت السيطرة على النفط الإيراني لصالح الغرب.

وهكذا حَدَث في ثلاث مناسبات حاسمة، إذ أقدمت الحكومة على دفع شركات النفط الأميركية العملاقة واقتيادها نحو منابع النفط:

في العراق، ١٩٢٨
في العربية السعودية، ١٩٤٨
في إيران، ١٩٥٣

ومن المؤكد ان بريطانيا لم تخرج من الترتيبات الجديدة بنتائج سيئة جداً، بل أبلت بلاءً حسناً! ولدى حلول العام ١٩٥٦ كانت شركة بريتيش بتروليوم B P وشركة شلّ Shell المساهمة بين بريطانيا وهولندا تعتبران

مسؤولتين عن اكثر من نصف العائدات التي تتلقاها بريطانيا من كافة استثماراتها في ما وراء البحار.

قد تفسّر لنا هذه التعويميّة المتجدّدة والناتجة عن النفط لماذا جازفت بريطانيا بمغامرة امبرياليّة كاذبة في العام نفسه (١٩٥٦) فشنّت غارتها على مصر وغزتها للإستيلاء على منطقة قناة السويس ومدينة بور سعيد، بدعم من فرنسا وإسرائيل (العدوان الثلاثي) عندما بادر الزعيم المصري الرئيس جمال عبد الناصر إلى تأميم (شركة) قناة السويس. فالنفط شكّل نسبة الثلثين من الشحن المارّ عبر القناة. وكما كتب المؤرخ البريطاني هيو طوماس عن مغامرة السويس:

«منذ ان قام تشرشل بتحويل الأسطول البحري إلى استخدام البترول عام ١٩١١، بدا على الساسة البريطانيين انه انتابهم شعور ازاء توريدات النفط قابل للمقارنة مع الخوف من الأخصاء»[٨].

طيلة خمسين عاماً والنفط الرخيص يتدفق إلى بريطانيا وأميركا وسائر بلدان أوروبا الغربيّة واليابان. فالشقيقات السبع (الشركات النفطية العملاقة) جنت ارباحاً خياليّة وخارقة، مثلما جنى الكثير من الشركات النفطية الصغيرة ربحاً مفاجئاً واقتنصت صيداً ثميناً. ومع ان الشقيقات السبع جعلت ارباحها بمثابة السرّ المصون بعناية فائقة، فقد ذكرت تقديرات وزارة التجارة الأميركيّة في العام ١٩٧٠ بان الموجودات الصافية لصناعة النفط في الشرق الأوسط:

- بلغت قيمتها ١,٥ بليون دولار.
- وارباحها الناتجة ١,٢ بليون دولار.
- وعائدات الاستثمار ٧٩٪.

يقابل ذلك كله نسبة عائدات تعادل ١٣,٥ بالمئة فقط من صناعات الصهر والتعدين في بلدان اخرى من العالم الثالث[٩].

في اثناء ذلك كله استمرّت الأكثرية الساحقة من سكان المنطقة البالغ عددهم مائة مليون نسمة من العرب، في معاناة الفقر المدقع. فقد خضعوا لاستعباد وتسلّط قوة اجنبيّة تلو الأخرى طيلة مئات من السنين. والآن، بعد ان تفجّرت ثروات تفوق التصور من صحاريهم، لجأ حكّامهم إلى ملء

جيوبهم بكل بساطة، واستمرّوا في السماح للدول والقوى الأجنبيّة باستغلال مواردهم والإستفادة منها. أضف إلى هذا، ان البريطانيين أولاً ومن ثم الأميركيين قد اوجدوا في وسطهم مسوّرة اجنبيّة وغريبة عنهم هي إسرائيل. ولم تكتفِ إسرائيل بطرد قرابة المليون شخص من اخوانهم العرب من ديارهم وأرضهم في فلسطين، بل درجت الولايات المتحدة الأميركية على إعالتها والحفاظ عليها كمعسكر مُسلّح في الشرق الأوسط. مما أدّى إلى نشوب الحرب ـ عام ١٩٤٨، وعام ١٩٥٦ وفي العام ١٩٦٧.

ظلّ هذا السيناريو قائماً حتى العام ١٩٧٣، عندما وقع حَدَثٌ بدا إنه سيقلبه رأساً على عقب. فالبلدان المنتجة للبترول، والتي التقت سويّة في عقد الستينات لكي تؤلّف كارتيل الأوبيك، أخذت الآن تطالب بالحصول على صفقة أفضل من الغرب لقاء بترولها ـ لكي يصار إلى استخدام العائدات في إنماء بلدانها وتطويرها ـ وبكبح جماع إسرائيل بعض الشيء. ودعمت منظمة الأوبيك هذا المطلب، فهدّدت بقطع توريدات النفط إلى الغرب وإعلان الحظر النفطي. وعندما اخفق الغرب في الإستجابة للطلب، عمدت دول الأوبيك إلى فرض الحظر النفطي ووضعته موضع التنفيذ.

كان الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي في طليعة الداعين إلى استخدام الحظر النفطي كسلاح استراتيجي ضد الإمبريالية الغربيّة وهذا الموقف يفسّر جزئياً لماذا عمدت الأوساط الغربيّة إلى تصوير معمّر القذافي بالشخص الكريه فصبّت عليه جام الكراهية. ففي العام ١٩٧٠ أطلق القذّافي أول مبادرة لرفع سعر النفط، بعد ان اطاح بالملك إدريس السنوسي في العام الأسبق. ولعب القذافي لعبة بارعة واضعاً شركات البترول المستقلّة في مقابل الشقيقات السبع ـ مهدّداً ايّاهم بوقف التوريدات النفطية الليبيّة وإيقاف الضخ وإغلاق الأنابيب. وفي ذلك يقول انطوني سامبسون:

«بدّد القادة الليبيون المتحمّسون غشاوة الأسرار والألغاز المحيطة بالشقيقات السبع، ونالوا الثقة الكاملة من جانب الاوبيك»[١٠].

غير ان الحظر النفطي لم يحرز النجاح إلاّ لأنه جمع بصورة مؤقتة بين البلدان المنتجة للنفط والأشد تطرّفاً وبين الأكثر رجعيّة ـ ومن جملتها الدولتان الأكثر حسماً والأشد موالاة لأميركا، وهما العربيّة السعودية وإيران.

وشكّل هذا الحظر بوضوح التحدّي الأشد خطورة للسيطرة الغربية على حقول النفط في الشرق الأوسط، وهو تحدٍّ لم يسبق الإقدام عليه من قبل. واكثر من ذلك، تعاظم الوقع والتأثير لأن الحظر تطابق زمنياً مع انتشار ركود اقتصادي على نطاق العالم كلّه. بينما كان الأميركيون يترنّحون بعد من جراء هزيمتهم في فيتنام والعاصمة واشنطن تتلوّى تحت وطأة فضيحة ووترغيت.

وعلاوة على ما تقدّم، جاء اندماج المطلبين سويّة: مطلب رفع أسعار النفط ومطلب كبح جماح إسرائيل، ليرسم صورة بيانيّة عن صلة مُدركة بين الوصول الأميركي للحصول على نفط رخيص الثمن وبين الدعم الأميركي لإسرائيل. حتى ان شركات النفط التمست من واشنطن ايقاف دعمها لإسرائيل، ونشرت اعلانات على صفحات بكاملها في الصحف الأميركيّة تناشد فيها التوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط.

وغدت استراتيجيّة الحكومة الأميركيّة بفكيّها وطرفيها ـ السماح لشركات النفط أو تشجيعها على تبني موقف مؤيّد للعرب بينما تمضي هي (الحكومة) في اعتماد وانتهاج سياسة خارجيّة مؤيّدة لإسرائيل ـ عرضة لخطر الإنهيار. فالرئيس الأميركي آنذاك، ريتشارد نيكسون، هو مرشّح شركات النفط إلى حدّ كبير جداً. ولقد تبرّعت «الشقيقات السبع» للحزب الجمهوري بمبالغ سخيّة ـ ومن جملتها تبرعات «غير شرعيّة» ضخمة إبان ازمة ووترغيت. وتُقدَّر التبرعات التي قدّمها «البترول» لحملة نيكسون الإنتخابيّة عام ١٩٧٢ بما يعادل ٢,٧ مليون دولار على الأقل[١١]. حتى ان نيكسون تبجّح في الواقع أمام رجال النفط انه رئيس اميركي غير مدين بفوزه لأصوات الناخبين اليهود الأميركيين[١٢]. (وهذه تهمة قديمة يُفترض بها خطأ ان تبرّر الدعم الأميركي لإسرائيل).

وعندما جاءت اللحظة الحرجة، وكانت الحرب العربية ـ الإسرائيليّة عام ١٩٧٣ قد اقترنت بتنفيذ الحظر النفطي، تجاهل الرئيس نيكسون ومستشاره لشؤون الشرق الأوسط، هنري كيسينجر Kissinger على حدّ سواء شركات البترول وبلدان الأوبيك الموالية لأميركا. وبكلام آخر، عندما وجدت اميركا نفسها أمام الخيار الواضح تماماً بين اسرائيل أو البترول، اختارت دعم إسرائيل وتأييدها.

في الواقع، لم يكن هناك تردّد. فالتهديد الصادر عن منظمة أوبيك وحرب ١٩٧٣ قد جعلا من دعم اسرائيل أمراً أشد الحاحاً ولا سبيل إلى تجاهله. وكما اوضح كيسينجر نفسه في وقت لاحق:

«الولايات المتحدة انقذت إسرائيل من الإنهيار في نهاية الأسبوع الأول من خلال تزويدنا إياها بشحنات الأسلحة... وزعم البعض ان استراتيجيّة اميركا كانت تقضي بالوصول إلى مأزق حرج في حرب ١٩٧٣. هذا خطأ مطلق. وما أردنا التوصل إليه هو إنزال اكبر هزيمة ممكنة بالعرب»[١٣].

فالهزيمة العسكريّة، بإضعاف البلدان العربيّة بشدّة وقسوة من شأنها أن تضعف منظمة أوبيك ايضاً. وبيوح كيسينجر مجدّداً بما يلي:

«ماذا كانت عليه استراتيجيتنا عام ١٩٧٣؟ اولاً، سعينا لتحطيم الجبهة العربيّة الموحدة والمتضامنة...».

وهذا ما حصل بالضبط. تعلّم الغرب ان يتعايش مع أسعار نفطيّة تضاعفت أربع مرّات. وكذلك فعلت شركات النفط، حقّاً. فالأرباح التي جنتها شركة اكسون للربع الثالث من العام ١٩٧٣ ارتفعت بنسبة ٨٠ بالمئة عما كانت عليه في العام السابق. وارتفعت ارباح شركة غولف بمعدل ٩١ بالمئة. أما أرباح اكسون عن السنة بكاملها (١٩٧٣) فقد سجلّت رقماً قياسيّاً لم يسبق له مثيل لدى أي شركة أو مؤسسة عملاقة في كل زمان ومكان: إذ بلغ مجموع ارباحها ٢,٥ بليون دولار[١٤].

في اعقاب حرب ١٩٧٣ وانهاء الخطر النفطي استأنفت اميركا المبادرة في الشرق الأوسط. أولاً، جاءها العاهل السعودي وشاه إيران يستجديان السلاح بكل ما استجدّ من الدولارات البترولية التي استحصلا عليها. فاستقبلا بالترحاب وأمضيا إقامة ناجحة، وحظيا بترتيبات موفّقة وسعيدة. أنفق الشاه ما لا يقل عن اربعة بلايين من الدولارات على التجهيزات والمعدّات العسكرية الأميركيّة عام ١٩٧٤.

ثانياً، جدّد هنري كيسينجر «عمليّة السلام» في الشرق الأوسط واستأنفها، وهي عمليّة تعزّز هدف تفتيت الجبهة العربيّة الموحّدة وضرب التضامن العربي في الصميم، بعزل مصر كليّاً وفصلها على حدة، وإعداد

السبيل أمام اتفاقيات كامب دايفيد: ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وهكذا تمّ الحفاظ على بنيات القوة العسكرية الأميركية ـ الإسرائيليّة في الشرق الأوسط وضمان بقائها في ذروة الأزمة النفطيّة، مما ضمن بالتالي الحفاظ على القوة الأميركيّة ـ مع إنها منظمة أوبيك قد اضعفتها وجاء سقوط شاه إيران قبل نهاية العقد ليضفي أهميّة متزايدة على هذه البنية في نظر الولايات المتحدة.

وانهارت اسعار النفط في مطلع العام ١٩٨٦. وعلى سبيل المفارقة، فإن الإنهيار المذكور بدلاً من استقباله بصرخات الترحاب لإضعاف منظمة أوبيك، جعل الإدارة الأميركيّة تعاني من رعشات الخوف ورجفات الفع لئلاّ تنتشر الفوضى ويعمّ الإضطراب في كل من البلدان المنتجة للنفط والبلدان التي تعتمد عليها في العائدات النفطيّة الحيويّة. واشار ناظر الخارجيّة الأميركي، جورج شولتز إلى ظاهرة الخروج الجماعي من منطقة الخليج الفارسي ونزوح الآلاف من العمال المهاجرين ـ ومعظمهم من المصريين والفلسطينيين والباكستانيين، الذين سُرّحوا من وظائفهم بسبب الهبوط في عائدات البترول ـ وكيف ان هذا الركود والتسريح قد يشكلّ عبئاً ثقيلاً على بلدانهم الأصليّة ويؤدّي إلى «إثارة الإضطرابات السياسيّة». ومما قاله شولتز:

> «يعلّمنا التاريخ ان الأمم التي تعاني من الشدّة الإقتصاديّة العميقة هي اكثر عرضة للبلبلة السياسيّة وعدم الإستقرار، وإلى النداءات الساذجة من جانب الغوغائيين (الديماغوجيين) الذين يعظون بصفّارات الإنذار الداعية إلى خوض الحرب والمجابهة كنوع من الإلهاء عما يحدث داخل أوطانهم»[١٥].

وبالشكل المناسب والملائم، كان شولتز يتحدث في مأدبة غداء أُقيمت على شرف رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز. لقد كان بإمكانه ان يضيف إلى قوله بأن التاريخ قد عَلّم ايضاً الحكومات الأميركية المتعاقبة عن الأهميّة الحيويّة المنوطة بإسرائيل: كلب حراستها العسكري في الشرق الأوسط.

تسليح إسرائيل

كيف تَمَّ تسليح إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٨٦

في العام ١٩٨٢، عندما غزت إسرائيل لبنان، تبجّحت إسرائيل بأنها تؤلّف القوة العسكريّة الثالثة بين القوى الجبّارة في العالم[١].

هل هي أوهام العَظَمة؟ ربما كان الأمر كذلك. ولكن في العام ذاته، قامت مؤسّسة مرموقة ومحترمة هي المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة في إحلال إسرائيل في المرتبة الرابعة بين اعضاء النادي العسكري في العالم، أي بعد كل من اميركا والإتحاد السوفياتي والصين[٢]. ومن المؤكد ان العَسْكَرة والروح العسكريّة قد اصبحت تؤلّف حجر زاوية وركناً من اركان المجتمع الإسرائيلي. فصادرات السلاح حلّت منذ زمن بعيد محلّ البرتقال والعنب بوصفهما من الصادرات التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي.

لكن النقطة المقصودة هي ان قدرة اسرائيل العسكريّة التي لا يرقى إليها الشك ليس لها من معنى إلاّ متى جرى النظر إليها مباشرة لوصفها امتداداً لقدرة الولايات المتحدة العسكريّة. وتشير الأرقام المتاحة علانية عام ١٩٨٢ إلى المساعدات الأميركيّة لإسرائيل بلغت قيمتها ١,٠٠٠ (ألف) دولار للمواطن الإسرائيلي الفرد، وهي أعلى نسبة في كل مكان من العالم. وفي الواقع ثمة تقرير مرفوع إلى الكونغرس الأميركي في تلك السنة نفسها، يقترح تلك المساعدة دون تردّد بنسبة ٦٠ في المئة[٣]. غير انه حتى الأرقام المُعْلَنَة مذهلة للغاية. بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ تلقّت اسرائيل ٤٨ بالمئة من أصل كافة المساعدات العسكريّة الأميركيّة على نطاق العالم كلّه، و٣٥ بالمئة من مجموع المساعدات الإقتصادية الأميركية. وللسنة ١٩٨٣ اقترح الرئيس ريغان مساعدة لإسرائيل تبلغ قيمتها ٢,٥ بليون دولار من أصل مجموع قائمة المساعدات الأميركيّة المقدّمة بموجب مشروع القانون والبالغ ٨,١ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، هناك نمطٌ منتظم من القروض والأسلحة بأسعار

حسم خاصّة، ناهيك بالتبرعات «الخيريّة» المحسومة من الضرائب والمقدّمة من المؤسسات والشركات والمواطنين الأميركيين.

هكذا كان الوضع قبل اجتياح لبنان وغزوه. ومنذ ذلك الحين تضاعفت الميزانيّة ثلاث مرّات. وتوضح الأرقام المدرجة ادناه حقيقة المساعدات، وهي مستقاة من صحيفة الجيروسالم بوست:

إجمالي المساعدات (بملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الهبات	١,٤٢٥	١,٢٦٠	١,٦٢٠	٢,٢٧٠	٣,٩١٥
مدفوعات أقلّ على قروض غير مدفوعة	٦٨٥	٧٧٠	٩٣٠	١,٠٤٠	١,٢١٠
صافي الهبات	٧٤٠	٤٩٠	٦٩٠	١،٢٣٠	٢,٧٠٥

في مؤتمر صحفي عقده بعد انتخابه الأول للرئاسة عام ١٩٨٠ شرح رونالد ريغان حماس الحكومة الأميركيّة لإسرائيل. فقال:

> «إسرائيل مستعدّة للقتال (جاهزة) وتملك عسكريين متمرّسين في القتال... [إنها] قوّة في الشرق الأوسط ذات منفعة فعليّة لنا. ولو لم تكن هناك إسرائيل بتلك القوة، لتوجّب علينا توفير ذلك بقوّة من عندنا»[٥].

ولكن، فلتُسحب تلك المساعدة الأميركيّة، ولن يتبقّى شيء. فاقتصاد إسرائيل يعاني من الفوضى والورطات التي تفوق الوصف. ولن تبقى الدولة الإسرائيليّة على قيد الحياة إذا ما سُحب منها الدولار الأميركي. وخلال تلك السنة نفسها، حين راحت إسرائيل تتباهى وتتبجح بقدراتها وبراعتها العسكريّة الفائقة، ورد في تقرر أصدرته المصارف الدولية جدول تراتبي لِـ ١١٤ بلداً حسب مكامن عدم الإستقرار الإقتصادي والإعتماد على المساعدات الأجنبيّة. هناك ٢٢ بلداً فقط جرى اعتبارها اكثر عرضة لعدم الإستقرار من اسرائيل[٦]. وهنا وجدت اسرائيل نفسها بصحبة اعضاء في العصبة اياها مثل انغولا وهايتي والسلفادور، إنما بفارقٍ واحد. يتوقع المواطنون في إسرائيل مستوى معيشة عل الطراز الغربي، وليس على غرار بلد من بلدان العالم الثالث.

وطالما تدوم المساعدات الأميركيّة، سوف تستمّر إسرائيل في ممارسة دور الذراع العسكريّة لأميركا في الشرق الأوسط. والسؤال المطروح الآن هو: كيف تمّ تشكيل وتكوين هذه الأداة العسكريّة المنسّقة؟

في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٦، وهو شهر الغارة الجويّة على ليبيا، علّقت صحيفة «الجيروسالم بوست» بقولها:

> «... لقد برهنت السنين لأميركا بأن الأدوات الإستراتيجيّة الأخرى والمزعومة في المنطقة كانت مؤقتة فحسب: منذ أيام ملك ليبيا إدريس السنوسي إلى الأنظمة الحالية في إيران واثيوبيا أو حتى اليونان التي لا تحسم امرها»[٧].

والإشارة إلى اليونان تأتي في محلّها المناسب، فالإستراتيجيّة الأميركيّة المرسومة للمنطقة في اعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة انهمكت بالحاق الهزيمة بالثوار اليساريين في اليونان. وفي آذار (مارس) ١٩٤٧ اعلن الرئيس الأميركي ترومان المبدأ الذي صار يُعرف بـ «مبدأ ترومان»، وأبدى الملاحظة التالية خلال إعلانه لمبدأه: «إنه من الضروري القاء نظرة خاطفة إلى الخريطة ليس إلّا»، لكي نرى إنه إذا ما سقطت اليونان بأيدي الثوار، «فإن الفوضى والتخبّط والبلبلة سوف تعمّ وتنتشر في سائر انحاء منطقة الشرق الأوسط برمّتها»[٨].

وحذّر تقرير وضعته وكالة المخابرات المركزيّة في السنة التالية من إنه في حال تمّ النصر لليساريين في اليونان، سوف تواجه الولايات المتحدة «احتمال خسارة موارد النفط في الشرق الأوسط» (وهي موارد تؤلّف ٤٠ بالمئة من احتياطي العالم النفطي)[٩]. واستَبَقَت وكالة المخابرات المركزية الحاجة إلى قيام تحالف عسكري في المنطقة من شأنه ضمان المصالح الأميركية.

كانت إسرائيل مستقتلة لكي تلعب دوراً حاسماً في مثل هذا التحالف أو الحلف العسكري. ففي العام ١٩٥١، وهي السنة التي أمّم فيها محمد مصدّق البترول في إيران، أوضحت الصحيفة اليوميّة الإسرائيليّة هاآرتس بطريقة لا لَبس فيها الدور المنوط بكلب الحراسة الإسرائيلي في الدفاع عن المصالح الأميركيّة والبريطانيّة، على النحو الآتي:

«الأنظمة الإقطاعية في الشرق الأوسط ترتّب عليها تقديم مثل تلك

التنازلات للحركات القوميّة. . . حتى إنها تصبح متردّدة اكثر فاكثر في تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا بمواردها الطبيعيّة وبالقواعد العسكريّة. . . تقوية إسرائيل تساعد الدول الغربية في الحفاظ على التوازن. . . في الشرق الأوسط.

سوف تصبح إسرائيل كلب الحراسة. ولا خوف هناك من قيام إسرائيل بانتهاج سياسة عدوانيّة ضد الدول العربيّة، لاسيما متى تعارض ذلك صراحة «مع رغبات الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن إذا اختارت الدول الغربيّة الكبرى لسبب من الأسباب ان تغلق عينيها أحياناً، يمكن التعويل على إسرائيل لمعاقبة دولة أو عدد من الدول المجاورة والاقتصاص منها على وقاحتها تجاه الغرب وهي وقاحة تجاوزت حدود المقبول والمسموح به»[١٠].

ها نحن أمام العرض المباشر لسحق ذلك النمط بالضبط من القوميّة العربيّة الذي قد يستولي على مقاليد السلطة في أي بلد من البلدان العربيّة، فيعمد من جهة إلى تأميم المصالح النفطيّة الأميركيّة أو البريطانية ويبادر، من جهة أخرى، إلى اثارة مشاعر العداء العربي للغرب.

عند هذا الوقت كانت الصلات العسكريّة الدقيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تزال سرّاً محاطاً بحرص شديد. ولكن مذكرة صادرة عن مجلس الأمن القومي الأميركي عام ١٩٥٨ لاحظت بأن «لازمة منطقيّة» للمعارضة بوجه القوميّة العربية المتطرّفة «تكون بدعم إسرائيل بوصفها الدولة القوية والوحيدة المتبقية على موالاتها للغرب في الشرق الأدنى»[١١] في تلك الأثناء من منتصف الخمسينات أبرمت إسرائيل حلفاً مع الأيكتاتوريات اليمينيّة والشرّيرة في المنطقة: من اثيوبيا إلى تركيا ومع الشاه في إيران. ويستذكر كاتب سيرة حياة بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، بأن هذا «الحلف مع دول الأطراف» لقي التشجيع من جانب جون فوستر داليس ناظر الخارجية الأميركيّة حينذاك[١٢].

لم يستطع كلب الحراسة الجديد الإنتظار طويلاً قبل ان يكشّر عن انيابه ويجرّب اسنانه في العضّ والنهش. فعندما ظهر على مسرح الشرق الأوسط أبرز زعيم قومي عربي هو جمال عبد الناصر، والذي قاد ثورة ناجحة في مصر عام ١٩٥٢ أوصلته إلى مقاعد السلطة، وبادر الرئيس عبد

الناصر بعد أربع سنوات إلى تأميم شركة قناة السويس، قامت إسرائيل باجتياح شبه جزيرة سيناء المصريّة وقطاع غزّة الفلسطيني. بينما راحت الطائرات الحربية البريطانية والفرنسيّة تشنّ غاراتها وتقصف مصر بالذات. في ذلك الحين رأى الأميركيون في هذا التحرك العدواني مولّداً لنتائج مضادة والتزموا بكبح جماح إسرائيل.

لكن الحرب التي قامت بين إسرائيل وجيرانها العرب (عدوان الخامس من حزيران، ١٩٦٧) هي التي اقنعت الولايات المتحدة الأميركية اكثر من أي شيء سواها بأن إسرائيل تشكلّ حليفاً لأميركا يمكن الإعتماد عليه كليّاً والركون إليه في شتى المناسبات والظروف. ومما لا شك فيه ان الهدف الرئيسي لتلك الحرب كان يرمي إلى تركيع القومية العربيّة مرّة واحدة إلى الأبد وحملها على ان تلوذ بالفرار. وكانت الجائزة الأولى والبرّاقة تقضي بإذلال مصر عبد الناصر ونظام حكمها الذي يرفع راية القومية العربية. أما الجائزة الثاني والسخيّة المغرية والتي فازت بها إسرائيل فكانت الإستيلاء على مساحات هائلة من الأراضي الجديدة التي ضمّت الضفّة الغربيّة لنهر الأردن. وأعربت الولايات المتحدة الأميركية صراحةً عن استحسانها الكبير وترحيبها الحارّ بدور إسرائيل في مذكرة صادرة عن نظارة الخارجيّة، جاء فيها ما يلي:

> «من المحتمل ان إسرائيل قد عملت للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالنسبة للأموال الموظّفة والجهد المبذول اكثر من أي دولة من حلفائنا واصدقائنا المزعومين وفي أي مكان في العالم، منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية. ففي الشرق الأقصى لا نستطيع الحصول على مَن يساعدنا في فيتنام. أما هنا (في الشرق الأوسط) فقد كسب الإسرائيليون الحرب بمفردهم، وخلّصونا من الورطة، وخدموا مصالحنا ومصالحهم على حدّ سواء»[١٣].

والإشارة إلى احساس اميركا بالعزلة في فيتنام ليست خلواً من الطرافة والإهتمام في هذا السياق. فالجنرال موشيه دايان، قائد القوات الإسرائيليّة في حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان قد عاد مؤخراً من جولة على فيتنام كضيف على القوات الأميركيّة. ورجع دايان بانطباعات مؤثرة عن الذراع العدوانية الجديدة للإمبرياليّة الأميركية. فلاحظ ان الإستراتيجيّة المعتمدة في

فيتنام مطابقة تماماً للإستراتجيّة التي يستخدمها الإسرائيليون، مستبقاً بذلك اجتياح لبنان عام ١٩٨٢:

«تستخدم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لغة متطابقة تقريباً من التحدّث عن العمليّات الإنتقاميّة. والمعادلة المُستخدمة في تلك العمليّات هي ان الثمن الذي تكلّفه مساعدة العدو... يجب ان يكون باهظاً ومرتفعاً حتى يعجز المتورطون بعد ذلك عن الدفع»[١٤].

في اعقاب عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أرسلت الولايات المتحدة الأميركيّة إلى إسرائيل سيلاً من الأسلحة المتطورة، ومن ضمنها طائرات الفانتوم النفّاثة. وفي غضون السنوات الأربع التي اعقبت الحرب تلقّت اسرائيل من الولايات المتحدة أسلحة بقيمة ١,٥ بليون دولار - أي عشرة أضعاف قيمة الأسلحة التي تمّ إرسالها خلال السنوات العشرين السابقة. بالطبع، تتطابق وتتزامن هذه الفترة مع قوّة أوبيك ونفوذها المتزايد - لاسيما بعد استيلاء القذافي على السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩.

كذلك، شجّع اميركا اعتمادُ إسرائيل على المساعدات العسكريّة الأميركيّة، على استخدام إسرائيل بمثابة «حقل تجارب» للأسلحة التي لم تُختبر بعد. ففي أعقاب حرب لبنان مباشرة عام ١٩٨٢ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» مقالة طويلة دافعت فيها بالحجّة والبرهان على ان نظارة الدفاع الأميركية وصناعات الأسلحة تشكل الآن أقوى جماعة ضاغطة موالية لإسرائيل وتتعامل مع إدارة ريغان. والمعروف ان الرئيس ريغان تعرّض لشيء من الضغوط البديلة لكي يفرض عقوبات ثانوية ضد إسرائيل اثر الصرخة العالميّة التي استنكرت خسارة الأرواح العبثية ومن دون طائل في لبنان. ولكن العسكريين الأميركيين أبوا التجاوب مع شيء من هذا القبيل ورفضوا التقيّد به. وبيّنت عمليّة المسح التي أجرتها مقالة «الواشنطن بوست» بان البنتاغون قد تلقى معلومات مفصّلة من إسرائيل عن اداء الأسلحة الأميركيّة الصنع، ولم يسبق لبعض منها استخدامه في القتال من جانب القوات الأميركيّة.

ذكرت مقالة الصحيفة حالة استخدام طائرة الإستكشاف الإلكترونيّة من طراز Hawk eye E 2 C (عين الصقر) والتي استخدمت في المراحل الباكرة من الحرب اللبنانية. ونوهت بالغارة الإسرائيليّة عام ١٩٨١ ضد

المفاعل النووي العراقي (تموز)، حيث جرى استخدام الطائرات الحربيّة من طراز F - 15 و F - 16 في توجيه ضربات عسكريّة للمرّة الأولى.

وفي الواقع، تبجّح رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغين بقوله إن الإسرائيليين يجرّبون ويختبرون اسلحة سريّة مصنوعة في إسرائيل لصالح الأميركيين. وأبلغ جمهوراً في اميركا بان مثل هذا السلاح قد مكّن الطائرات النفّاثة الإسرائيلية من تدمير ٢٣ بطارية من صواريخ سام ـ ٦ وسام ـ ٨ السوفياتية الصنع دون ان يفقد سلاح الجو طائرة واحدة[١٥].

وكذلك تساعد إسرائيل الولايات المتحدة وتعينها إذ تبادر إسرائيل نفسها إلى تسليح بعض الأنظمة الديكتاتوريّة في العالم والمشهورة بالدمويّة ـ وهي ديكتاتوريات شعرت حتى اميركا نفسها احياناً بالحرج الشديد من تزويدها وتجهيزها بالسلاح والمعدّات العسكريّة. وتشمل هذه الأنظمة بلدان أميركا الجنوبيّة التي عُرف عنها إيواء النازيين السابقين، وفي حالة جنوب افريقيا، فإن الحزب القومي الحاكم في النظام جاهر بتأييده الصريح والسافر للنازية خلال الحرب العالميّة الثانية.

عام ١٩٧٦ قام رئيس وزراء جنوب افريقيا، جون فورستر بزيارة إلى إسرائيل لمدّة اسبوع. والمعروف ان فورستر احتجز في السجن بوصفه نازياً خلال الحرب العالميّة الثانية. وقبل عقد من السنين قامت إسرائيل باعدام مجرم الحرب النازي الشهير ادولف آيخمان، وراحت اجهزة المخابرات السريّة في إسرائيل تتبجّح بمقدرتها على الإمساك بمزيد من النازيين السابقين. أما الآن، فالحكومة الإسرائيليّة رحّبت علناً بزعيم نازي سابق واستقبلته كضيف كبير ومرموق.

لقد وصل فورستر إلى إسرائيل لتعميق الروابط وتمتينها بين الصناعات الدفاعية في البلدين. واثناء زيارته لإسرائيل ابتاع كميّة من الطائرات الحربيّة المقاتلة وقاذفات القنابل. وقبل ذلك بعامين اشترت جنوب افريقيا من إسرائيل شحنة من صواريخ غابرييل أرض ـ أرض. هذه الصواريخ تشبه الصواريخ الفرنسيّة من طراز اكزوسيت التي استخدمتها الأرجنتين في حرب جزر الفوكلاند. وفي العام ١٩٧٨ فرضت هيئة الأمم المتحدة حظراً بالوصاية على بيع الأسلحة إلى جنوب افريقيا، بينما تهرّبت اسرائيل مراراً وتكراراً من التقيّد بقواعد الحظر ومتطلباته. ولدى حلول العام ١٩٨٠ كانت

نسبة لا تقل عن ٣٥ بالمئة من صادرات السلاح الإسرائيليّة تذهب إلى جنوب أفريقيا. وكما قال المدير الأول للصناعة العسكرية في جنوب افريقيا عام ١٩٨٢:

«إن المساعدة التقنيّة [الإسرائيليّة] تفسح المجال أمام جنوب افريقيا لكي تتملّص من حظر الأسلحة المفروض عليها بسبب السياسات المتطرفة التي تنتهجها»[١٦].

وفي العام ١٩٧٩ نقل برنامج تسجيلي تلفزيزني وتوثيقي يُعرَف باسم «العالم اثناء عمله» World in Action تقريراً مفصّلاً عن تفجير تجربة نووية في جنوب المحيط الأطلسي، زاعماً ان الرأس الحربيّ المُستخدم في التجربة كان بمثابة قذيفة نووية جرى تطويرها بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا[١٧].

وبالأصالة عن اميركا تملّصت اسرائيل كذلك من المقاطعة التجارية المفروضة على النظام العنصري الأبيض وغير المشروع في روديسيا قبل سقوطه. ونقلت الصحيفة الأميركيّة «بوسطن غلوب» **Boston Globe** في شهر أيار (مايو) ١٩٨٢، ما يلي:

«تَمَّ شحن المروحيات وقطع الغيار من صنع اميركي، من إسرائيل إلى روديسيا بالرغم من الحظر التجاري خلال الحرب المريرة ضد رجال العصابات. هذا ما كشفت عنه نظارة التجارة» [الأميركيّة].

أما علاقات إسرائيل مع الأنظمة البوليسيّة القائمة على القتل والتنكيل في اميركا الوسطى، فتؤلّف قراءة متجهّمة ايضاً. في اعقاب اجتياح لبنان بفترة وجيزة قام وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون بزيارة هوندوراس، التي تشكل معقلاً من معاقل انطلاق الحملة الأميركيّة التقويضيّة ضد الحكومة الساندينيّة في نيكارغوا. واعلن الإذاعة الإسرائيليّة بان إسرائيل قد ساعدت هوندوراس في امتلاك ما يُعتبر بمثابة أقوى سلاح جوّي في اميركا الوسطى، ثم علّقت بالملاحظة التالية: «أثارت رحلة شارون السؤال عما إذا كان بمقدور إسرائيل ان تتصرّف غيابيّاً وبالأصالة عن اميركا في هوندوراس»[١٨].

وفي الواقع، هذا ما كانت إسرائيل تفعله بالضبط. وهكذا ما اكّده

وزير التنسيق الإقتصادي في الحكومة الإسرائيليّة، يعاكوف مريدور، حين قال إن اسرائيل على أتمّ استعداد للحلول مكان واشنطن كبديل، كلّما حالت الاعتبارات السياسيّة دون قيام الولايات المتحدة الأميركيّة بتقديم المساعدات العسكريّة[١٩]. وتضمّنت العلاقة مع هوندوراس قيام المستشارين والخبراء الإسرائيليين بتدريب الطيارين ميدانيّاً وجوّاً في هوندوراس أمّا الإتفاقية الجديدة بين اسرائيل وهوندوراس اشتملت على مقاتلات نفاثة متطورة ودبابات وبنادق هجوميّة من طراز «جليل» (وهذه البندقيّة هي سلاح صنع خصيصاً لمكافحة رجال العصابات). وضمت الحاشية (الوفد) التي رافقت شارون اثناء زيارته: قائد سلاح الجو الإسرائيلي والمدير العام لوزارة الدفاع. وأعلن ناطق باسم حكومة هوندوراس ان زيارة شارون كانت اكثر ايجابيّة من الزيارة التي قام بها الرئيس ريغان في وقت سابق، لأن شارون «باعنا السلاح» بينما اكتفى ريغان بمجرّد التفوه بالملاحظات التافهة والمبتذلة، شارحاً لنا بأن الكونغرس يمنعه من القيام بأكثر من ذلك»[٢٠].

وفي غواتيمالا المجاورة تبجّح الديكتاتور الدموي، الجنرال ريوس مونت، فعليّاً أمام مراسل شبكة ا.ب.س. التلفزيونية بأن الإنقلاب الذي اوصله إلى مقاعد السلطة تكلّل بالنجاح «لان العديد من جنودنا تلقوا تدريبهم على يد الإسرائيليين»[٢١]. وفي صيف العام ١٩٨٢، بينما كان شارون منهمكاً بتقتيل الفلسطينيين في لبنان، راح الجنرال مونت يعمل على تقتيل ٥ آلاف من الهنود في ارياف غواتيمالا كجزء من حملة تهدف إلى مكافحة الثورة والعصيان ـ وذلك بمساعدة ودعم من لدن السلاح الإسرائيلي والخبرات المدرّبة على يد إسرائيليين[٢٣].

كذلك قدمت إسرائيل مساعدات عسكريّة إلى طغمة بينوشيه من العسكريين في تشيلي وإلى غالتييري في الأرجنتين (قبل سقوطه). فالمساعدة إلى الأرجنتين تثير الصدمة بنوع خاص، ليس لكون الأرجنتين تأوي نازيين سابقين فحسب، بل لأن نظام غالتييري نفسه اشتهر بعدائه للساميّة (لليهود). ولقد فضحت الصحيفة الإسرائيليّة «هاعولام هازى» (هذا العالم) هذه القذارة الفاحشة، فعلّقت بقولها:

«مدّ وزير الخارجية الإسرائيلي يده في الأسبوع الفائت لكي يصافح

بحرارة اولئك الجنرالات في بونس ايرس والذين فتكوا بحوالي ألف يهودي في الأرجنتين».

وأجرت الصحيفة ايضاً مقابلة مع الصحافي الأرجنتيني اليهودي، جاكوب تيمرمان، الذي أخبرها بما يلي:

«لقد شاهدت بأمّ عينيّ كيف قام السّجانون الأرجنتينيّون بتعذيب اليهود في السجون، بينما طلبت الحكومة الإسرائيليّة إلى الجالية اليهوديّة هناك ان تعتصم بالصمت»[٢٣].

ويستأثر باهتمام كبير ايضاً «حلف الأطراف» الذي أبرمته إسرائيل مع شاه إيران وقام الأميركيون بتمتينه وترسيخه في الخمسينات. فالعلاقات بين البلدين كانت وثيقة العرى دوماً. وعندما أطيح الشاه كشف السفير الإسرائيلي في إيران بان «كبار المسؤولين في المراتب العليا داخل القيادة الإسرائيليّة» قد زاروا الشاه برمّتهم على امتداد السنين الماضية، ومن جملتهم أربعة رؤساء سابقين للوزارة ـ بن غوريون، غولدا مائير، اسحق رابين ومناحيم بيغن ـ وكذلك وزير الدفاع الأسبق موشيه دايان. فالجهاز البوليسي السرّي لدى الشاه ـ الساڤاك الذي اشتهر بأساليب التعذيب والتنكيل ـ هو الذي قام بترتيب هذه الزيارات والأعداد لها[٢٤]. والصلات بين الساڤاك وجهاز الإستخبارات السريّة الموساد كانت وثيقة للغاية. لقد أمضى أحد رؤساء الموساد السابقين، جاكوب نمرودي ـ «أقرب المقربين الإسرائيليين إلى الشاه»[٢٥] ـ بعض الوقت في إيران وشغل منصب الملحق العسكري الإسرائيلي. ومنذ عقد الخمسينات قام التعاون بين الساڤاك والموساد.

ويقول أحد المؤلّفين (Bayne) استناداً إلى معلومات مستقاة من مناقشات دارت مع شاه إيران:

«كل ضابط عام في جيش الشاه قد زار إسرائيل بالفعل، وتلقى مئات من صغار الضباط ضرباً من ضروب التدريب الإسرائيلي»[٢٦].

وأخيراً، لا بدّ من الإتيان على ذكر الدعم الإسرائيلي لحزب الكتائب في لبنان تأسس حزب الكتائب في الثلاثينات ومؤسسه هو بيار الجميل. وهو كناية عن ميليشيا يمينيّة مسلّحة ومتعصّبة، جرى تنظيمها عن وعي ذاتي وفقاً

لانموذج الفاشيين. (كتائب ـ فالانج ـ تعني فاشي. ولقد زار بيار الجميل برلين عام ١٩٣٦ والتقى ادولف هتلر!). أما الابن الثاني لبيار الجميل، بشير، فقد برز داخل الكتائب في السبعينات واحتلّ مركزاً مرموقاً في الحركة المسيحيّة الأوسع نطاقاً داخل لبنان. وبشير الجميل فاشي أيضاً، سيطر على القوات المسيحيّة في لبنان معتمداً أسهل الطرق وأسرعها: التنكيل بخصومه والتخلّص منهم بقتلهم.

قوبل جناح الجميّل بالترحاب والحماس في حيفا عام ١٩٧٦ من جانب الحكومة العمالية الإسرائيليّة، وتمّت الزيارة في سريّة تامّة[٢٧]. ثم تجدّدت الإتصالات وتعزّزت، وبدأت إسرائيل بتسليح بشير الجميل. وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٨٢، تعرّض مئات من اللاجئين الفلسطينيين لمجزرة رهيبة في مخيّمي صبرا وشاتيلا. وكذلك «انتخب» في الشهر نفسه بشير الجميل رئيساً للبنان في حراسة المدافع والدبابات الإسرائيلية.

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

الدولة الارهابية

الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢

«عانيت في طفولتي من الخوف والجوع والإذلال، لدى انتقالي من مِعزل (غيتو) فرصوفيا، عبر معسكرات الأشغال، إلى بوخنفالد. واليوم، كمواطن إسرائيلي، لا يسعني القبول بالتدمير المنظّم للمدن والبلدان ومخيمات اللاجئين. لا يسعني القبول بالوحشيّة التكنوقراطية للقصف، وبتدمير وتقتيل بني البشر.
أسمع اليوم كثيراً من الأصوات المألوفة، وهي أصوات تضخمها الحرب وتكبّرها. اسمع عبارة «العرب القذرين» واتذكر عبارة «اليهود القذرين». أسمع عن «مناطق مغلقة» فأتذكر الغيتو والمعسكرات. اسمع عن «بهائم ذي ساقين»، واتذكر عبارة «اناس ادنياء منحطّين Untermenschen. أسمع عن إحكام الطوق والحصار، وتطهير المنطقة وقصف المدينة حتى الاستسلام والإخضاع، وأتذكر الآلام والدمار والموت والدماء والقتل. . . ثمة اشياء لا تحصى في إسرائيل تذكرني بأشياء لا تعدّ ولا تحصى من طفولتي».

دكتور شلومو شملتزمان

هذه الكلمات وردت في رسالة كتبها الدكتور شلومو شملتزمان، أحد الناجين من المحرقة النازية، إلى الصحافة في إسرائيل، مُعلناً فيها إضرابه الشجاع عن الطعام في اوج الغارات الجويّة والقصف المدفعي على بيروت الغربيّة في لبنان خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٨٢[1].

إن قصف المدنيين العُزّل وقتل الأطفال وتشويههم وتقطيع اطرافهم في محاولة للردّ على أعمال «إرهابيّة» مزعومة تمتد جذوره عميقاً في تاريخ الدولة الإسرائيليّة. ولنتوقف عند مدخل من «يوميات حرب الإستقلال» مؤرّخ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ التي دوّنها داڤيد بن غوريون، أحد اشهر الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية ورئيس وزراء اسرائيل في وقت من الأوقات. يقول بن غوريون في يومياته:

«ليست المسألة منوطة بضرورة الردّ أم لا . . . ولا يكفي نسف المنزل. فالمطلوب والضروري هو ردود فعل قاسية وقويّة. نحتاج إلى الدقّة في الوقت والمكان والإصابات. وإذا توصّلنا إلى معرفة الأسرة، فلنضرب دون رحمة أو شفقة، النساء والأطفال من الجملة. وإلاّ جاء ردّ الفعل غير فعّال. وفي موقع الفعل لا حاجة إلى التمييز بين المذنب والبريء. حيث لم يصدر هجوم ـ علينا ألاّ نهاجم ونضرب»[٢].

بلغ «ردّ الفعل القاسي والقوي» ذرى دمويّة جديدة ومتزايدة اكثر فأكثر بشكل متصاعد في صيف العام ١٩٨٢. لقد قصفت اسرائيل أضواء النهار الحيّة واطفأتها في بيروت الغربية بعد ان شنّت هجوماً عسكريا شاملاً وعلى نطاق واسع لاجتياح لبنان، فقتلت عشرات الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين. وبلغ الإجتياح والغزو العسكري ذروته في عمليّات القتل والذبح المنظّمة والتي تقشعرّ لها الأبدان، فذهب ضحيتها الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيون العُزّل في مخيّمي صبرا وشاتيلا. جاء هذا «الردّ القاسي والقوي» بمثابة ردّ على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف.

وفي الواقع كان الإجتياح متوقّعاً ومُستَبَقاً منذ مدة طويلة في إسرائيل. قبل ثلاثة شهور، في آذار (مارس) ١٩٨٢ كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيليّة ما يلي:

«خلف الذريعة الرسميّة والقائلة «لن نتساهل ازاء القصف أو ردود الفعل الإرهابيّة» تقبع نظرة استراتيجيّة مفادها إنه يجب التوصل إلى تحقيق الإبادة الجسديّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة. أي إنه لا ينبغي الإكتفاء فقط ببتر اصابعها ويديها في الضفة الغربيّة (كما هو جارٍ الآن بقبضة حديديّة)، بل يجب التخلّص من قلبها ورأسها في بيروت. وبما ان اسرائيل لا تريد منظمة التحرير كشريك في المحادثات أو كطرف محاور في أي حلّ للضفة الغربية، يتمسّك مؤيّدو المجابهة مع منظمة التحريرة بالنظرة القائلة إن الإستمرار المنطقي للنضال ضد المنظمة ومكافحتها في الأراضي [المحتلّة] يتخذ من لبنان ساحة له. وفي رأيهم، حين تخسر المنظمّة قوتها الماديّة، لن تفقد سيطرتها على الأراضي فحسب، بل مكانتها العالميّة والدولية المتنامية»[٣].

الحكومة الأميركية دعمت إسرائيل إلى أبعد حد. وقبل بدء الإجتياح مباشرة قام وزير الدفاع الإسرائيلي، الجنرال آرييل شارون، والمسؤول الأول عن تنفيذ وملاحقة الحرب في لبنان، بزيارة واشنطن حيث أبلغ وزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرغر بانه يجب على إسرائيل أن تتصرّف في لبنان. وتكشف ارقام البنتاغون عن تدفق هائل من المعدّات والتوريدات العسكريّة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل في غضون الشهور الثلاثة الأولى من العام ١٩٨٢. لقد بلغت نسبة تسليم السلع العسكرية ٥٠ بالمئة تقريباً اكبر مما كانت عليه في السنة السابقة.

استمرت هذه التوريدات والتسليمات خلال شهر حزيران (يونيو)، وشملت «القنابل الذكيّة» Smart bombs التي استخدمت محدثة الآثار المدمّرة في بيروت. وثمة قنبلة «ذكيّة» منها تسبّبت في التدمير الفوري لبناية بكاملها، فقتلت ١٠٠ شخص في محاولة ظاهرة للقضاء على رئيس المنظمة، ياسر عرفات، الذي حسبوه موجوداً هناك في المبنى.

هنا يطالعنا وجه للشبه الغريب بيت المحاولة الفاشلة والعبثية، إنما بنتائج دمويّة، والتي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٦ لقصف المبنى القائم في طرابلس الغرب، حيث زعموا ان الزعيم الليبي معمر القذافي قد التجأ إليه واحتمى به. لم تنجح القذيفة سوى في قتل واحد من ابنائه وتشويه آخرين أو بتر اطرافهم.

لقد أسفر اجتياح لبنان عن تأثير أو مفعول جانبي آخر وشديد النفع لإسرائيل أيضاً. بينما كان قصف بيروت في اوجه وعلى أشدّه، بادرت الصناعات العسكرية الإسرائيليّة «تعَاز» «إلى إطلاق حملة دعائيّة واعلانية واسعة النطاق في الصحافة العالميّة» (مجلّة «اقياشن ويك» وسواها) لتوسيع نطاق مبيعات قنابلها «الذكيّة» أما الإعلان الرئيسي فقد تضمن عرضاً بيانيّاً يصوّر طائرة نفّاثة تلقي قنابلها، تحت انظار العنوان الآتي: «هذه قنابل يمكنك الإعتماد عليها والركون إليها، لكي تؤدّي المهمّة المنوطة بها والمفترضة لها»[٤].

كان الهدف الأول للإجتياح مخيّم الرشيديّة الفلسطيني إلى الجنوب من مدينة صور، حيث تحول قسم كبير منه إلى ركام وخراب مع حلول اليوم الثاني للإجتياح. جُوبه الغزاة بمقاومة غير فعّالة، وكما لاحظ لاحقاً ضابط في

قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي القوّة التي أزاحها الإجتياح الإسرائيلي جانباً: «كان الأمر يشبه اصطياد عصافير الدوري بالمدافع». وسكان المخيّم البالغ عددهم ٩ الآف نسمة. إمّا هربوا أو اقتادتهم القوات الإسرائيليّة إلى الشاطىء حيث جمعتهم هناك لكي يتمكنوا من مشاهدة تدمير ما تبقّى من المخيّم. أما الذكور من المراهقين والراشدين فقد عُصبت اعينهم وكبّلوا بالحبال ثم نُقلوا إلى معسكرات الإحتجاز والإعتقال[٥].

هذا انموذج لما حَدَث في سائر انحاء لبنان الجنوبي، فالمخيّمات الفلسطينيّة نُسفت ودُمّرت ومسحتها الجرّافات مع الأرض ما لم يدمّرها القصف. ومُنع المراسلون الصحفيون من الإقتراب والتصوير، لكن بعض التقارير وجدت طريقها إلى الخارج بين الحين والحين. وعندما سأل مراسل صحيفة «نيويورك تايمز»، داڤيد شيپلر أحد الضباط الإسرائيليين لماذا تقوم الجرافات بهدم البيوت وتقويضها في المخيّم، حيث النساء والأطفال ما زالوا مقيمين فيها، ابلغه الضابط الإسرائيلي بقوله: «إنهم كلّهم ارهابيون»[٦].

وقام توم سيغيف مراسل صحيفة هآرتس «بجولة على لبنان في اعقاب الغزو» خلال منتصف حزيران. فوصف ما شاهده على النحو التالي، إذ رأى:

> «لاجئين يهيمون على وجوههم وسط أسراب الذباب، يرتدون الخرق والأسمال، ينضح الرعب من وجوههم وفي عيونهم ارتباك وانذهال... النساء ينتحبن ويعولن والأطفال ينشجون بالبكاء». يسير الناس هنا وهناك «كأنهم تحت وطأة كابوس مرعب». وتملأ الجوّ رائحة مخيفة ونتنة ـ علم المراسل انها تنبعث من تحلّل الجثث... «هكذا بدت مدن المانيا عند نهاية الحرب العالميّة الثانية». رأى «تلالاً من الركام» وعشرات الألوف من الناس متجّمعين على الشاطىء، حيث ظلّوا هناك طيلة أيام، وعمد الجنود إلى طرد النساء وإبعادهن عندما حاولن الهرب والفرار.

تستند ارقام الإصابات والضحايا التي اعلنتها الحكومة اللبنانيّة الى سجلّات الشرطة، وهذه بدورها تستند إلى الإحصاء الفعلي في المستشفيات والعيادات الطبيّة ومراكز الدفاع المدني. لكن هذه الأرقام «لا تشمل الضحايا الذين جرى دفنهم في قبور جماعيّة وفي مناطق لم تتبلّغ عنها السلطات

اللبنانيّة»[٧]. ولذا، فإن الأرقام التي تشمل ١٩ الفاً من القتلى و٣٠ الفاً من المصابين والجرحى، تقلّل من شأن وتقدير الدرجة الحقيقيّة من إراقة الدماء.

خلال القصف الأول لبيروت في حزيران (يونيو) أُصيب مستشفى للأطفال في مخيم صبرا، كما أبلغ عن إصابة مستشفى غزّة القريب من المخيّم[٨]. «لا شيء غير اعتيادي» في القصّة التي رواها مساعد في غرفة العمليّات الجراحية خسر يديه الإثنتين في الغارة على المستشفى. وكتب وليام برانيغان في صحيفة «واشنطن بوست» يقول:

> «ليس بالحادث الفريد من نوعه أيضاً، أن تستهدف الغارة الجويّة مستشفى، سواء كان الهدف وفقاً لخطّة مرسومة ومتعمّدة أو جاء عَرَضاً وبالصدفة»[٩].

ثم اصيب مستشفى عكا مرّة ثانية في ٢٤ حزيران (يونيو)، بالإضافة إلى مستشفى غزّة ومستشفى دار العَجَزة الإسلامي، حيث كانت «الممرات موخّطة بالدماء».

ولدى حلول منتصف آب قُصفت دار العَجَزة الإسلاميّة مراراً وتكراراً، فلم يتبقّ من موظفيه العاملين فيه والبالغ عددهم ٢٠٠ موظف سوى ١٥ فقط، «ومات عدد من الأطفال والأولاد المعاقين جوعاً لغياب مَن يتولّى إطعامهم على النحو الملائم»[١٠] حدث معظم ذلك قبل تصاعد القصف في شهر آب. ومع حلول اليوم الرابع من شهر آب (٤ اغسطس) كانت ٨ من أصل ٩ من دور الأيتام قد دُمّرت بعد قصفها بالقنابل العنقودية والفوسفوريّة. وعندما أصيب مستشفى بيروت للأمراض العقليّة «أطلق سراح ٨٠٠ من المرضى في شوارع بيروت وحالتهم تتراوح بين خَبَل الشيخوخة (الخَرَف) والفصام الشديد في الشخصيّة»[١١].

كريس جيانّو، جرّاح كندي كان يعمل في لبنان ابان الإجتياح الإسرائيلي. والشهادة التي أدلى بها لاحقاً أمام مجلس الكونغرس الأميركي تثير العبوس والتجهّم لدى قراءتها.

ذكر كريس في تقريره انه كان «شاهداً على اربعة سجناء ضُربوا حتى الموت». وانه شهد «الدمار الشامل لمناطق سكنيّة والتدمير العشوائي والوحشي دون تمييز لمخيمات اللاجئين تحت وطأة القصف المتزامن والغارات

الجوية التي تسقط «سجّادات» من القنابل، من الطائرات والزوارق الحربيّة والدبابات وبطاريات المدفعيّة» تاركة وراءها «فوهات سوداء كبيرة ملأى بالركام والحطام، والواح الباطون (الإسمنت) المحطمة وقضبان الحديد الملتوية والجثث. كانت المستشفيات تُقصف»، وتقتل القذيفة الواحدة ما بين ٤٠ ـ ٥٠ شخصاً... رأى «مجموعة الموظفين الذكور برمّتهم» يؤخذون إلى التوقيف والحجز، تاركين المرضى دون عناية، و«الضرب العشوائي الوحشي ودون تمييز ينهال على السجناء والأسرى بالقبضات والعصي والهراوات والحبال المعبّأة بالعزقات والمسامير اللولبيّة. رأى طبيباً فلسطينيّاً معلّقاً من يديه يتدلّى من شجرة ومضروباً، ورأى طبيباً جراحاً عراقيّاً «تناوب على ضربه بشراسة وقسوة عددٌ من الحراس، وقد تُرك مرميّاً تحت الشمس ووجهه مدفون في الرمال» ـ جرى كل ذلك في حضور كولونيل اسرائيلي لم يحرّك ساكناً ولم يعترض. بل راح يراقب الأسرى ويتفرّج على السجناء «وهم يتمرّنون على يد ضابط إسرائيلي لكي يردّدوا بأعلى صوتهم عبارة «يعيش بيغن»[١٢].

واكدّ هذه القصة ما رواه طبيب نروجي وعامل في حقل الإنعاش الإجتماعي بقولهما انهما شاهدا عشرة اشخاص على الأقل يُضربون حتى الموت، ومن الجملة رجل عجوز جنّ جنونه من عدم وجود الماء وشدّة الحرارة، بينما كان السجناء يرغمون على الجلوس لساعات طوال تحت الشمس المحرقة. لقد ضرب الكهل على يد أربعة أو خمسة من الجنود ثم بادروا إلى تكبيل رسغيه وربطهما إلى كعبيه وتركه ملقى في الشمس حتى مات[١٣].

أدّى القصف المتواصل طيلة احدى عشرة ساعة لمدينة بيروت يوم ١٢ آب إلى إثارة الإدانة على نطاق العالم كلّه في نهاية المطاف، وحتى من جانب الولايات المتحدة الأميركية. وتوقف الهجوم المباشر:

> «بدا حصار بيروت في نظر الكثيرين على انه في واقع الأمر وحشيّة بدون مسوّغ أو مبرر... فترسانة الأسلحة التي انفلتت من عقالها على نحو لم يشهد له العالم مثيلاً منذ حرب فيتنام، زرعت الرعب في نفوس الذين رأوا النتائج مباشرة وعلى الطبيعة ومن خلال الأفلام وتقارير الأخبار عن بُعد. لقد استُخدمت على نطاق واسع القنابل

العنقودية وقذائف الفوسفور الأبيض، وهي سلاح وحشيّ أثيم.
وفي النهاية... أوجدت اسرائيل في بيروت الغربيّة مجموعة كملة من الوقائع التي لا تقبل التمويه مهما حاولوا تغليفها وتوضيبها. وفي الساعات الأخيرة من آخر غارة جويّة على بيروت، قامت الطائرات الإسرائيليّة بقصف مخيّم برج البراجنة للاّجئين الفلسطينيين بسجّادة من القذائف والصواريخ. لم يتبقّ مقاتلون من الرجال في المخيّم، بل المنازل المهدّمة والمتضرّرة للعائلات الفلسطينيّة، التي ترتّب عليها من جديد ان تنزح وتبحث عن مكان آخر تسكن فيه. وفي النهاية، كانت بيروت الغربيّة كلها تعيش وسط الأنقاض والنفايات والخسائر.
لكن منظمة التحرير تغادر بيروت. وفي مكان ما لا بدّ ان مذاق النصر كان حلو الطعم»[١٤].

بينما كان قصف بيروت بالقنابل والصواريخ يصل إلى ذروة جديدة من الوحشيّة والبربريّة، ارتفعت شعبيّة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بغين إلى قمم لم يسبق لها مثيل مسجّلة ارقاماً قياسيّة. ففي منتصف شهر آب اظهر استطلاع للرأي ان ٨٠ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون اجتياح لبنان (أيّده حزب العمل المعارض داخل الكنيست) و٦٤ بالمئة وافقوا على القرار القاضي بتجاوز حدود منطقة الـ ٢٥ ميلاً ـ وهي التي قالت عنها الدعاية الباكرة ان الإسرائيليين سوف يتوقفون عندها.

طبعاً، كانت هناك أصوات شجاعة في إسرائيل، عارضت اجتياح لبنان، وحتى إنها حاولت الإحتجاج على ذلك، مثل الدكتور شملتزمان الذي ورد ذكره في مطلع هذا الفصل. ولكن التظاهرة العملاقة المؤيّدة للحكومة هي التي استرعت انتباه الصحافة الأجنبيّة، بالشعار الذي رفعته على اليافطات بأحرى حمراء اللون، وقد وزعت منه نسخ كثيرة: «شعب واحد، جيش واحد، حكم واحد». وهناك مراسلة لإحدى شركات التلفزة الألمانيّة، تتكلّم العبريّة، سارعت إلى ترجمة هذا الشعار لإصدقائها وأشارت إلى أوجه الشبه بينه وبين الشعار النازي الشهير: «شعب واحد، رايخ واحد، فوهرر واحد»[١٥].

"Ein Volk, Ein Reich, Ein Fuehrer".

لم يفعل شيئاً حزب العمل الإسرائيلي المعارض لإيقاف اجتياح لبنان.

وفيما عدا صوتين فقط، صوّت حزب العمل إلى جانب كتلة الليكود تأييداً للإجتياح. لقد توافق هذا الأمر بالضبط مع المزاج السائد في أوساط مؤيدّي حزب العمل إذ اختار ٩١ بالمئة منهم تأييد الحرب ودعمها[١٦]. وعندما صارت أبعاد التقتيل ومداه معروفة، بادرت حركة «السلام الآن» متردّدة إلى تأييد المعارضة التي برزت في أوساط حزب العمل، فَدَعت إلى تظاهرة ضمّت ٤٠٠ ألف شخص. ولكن هذا لم يتجاوز حدود. الشأن المتقطّع والمنعزل.

وعلى الرغم من «انتصار» الإسرائيليين الظاهر في إرغام منظمة التحرير على الخروج من بيروت عنوة، لم تتوقّف إراقة الدماء على الإطلاق. يوم الثلاثاء الموافق فيه ١٦ ايلول (سبتمبر)، قامت شاحنات محمّلة بمقاتلي الميليشيات المسيحيّة من حزب الكتائب وقوات (سعد) حدّاد، الذين جاؤوا مدججّين بالأسلحة التي سلحّهم بها الإسرائيليون، ودخلوا إلى مخيّمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين. وقامت القوات الإسرائيليّة بعزل المخيمين وتطويقهما حتى بات متعذّراً الخروج منهما أو الدخول إليهما. وجرى ذلك كله تحت انظار المواقع القريبة التي تمركز فيها القادة الإسرائيليون للإشراف المباشر والمراقبة عن كثب[١٧].

لقد اوشكت المجزرة التي هزّت العالم بأسره ان تبدأ، وفي ذلك يكتب نعوم شومسكي:

> «طيلة ليل الخميس انارت القنابل المضيئة الإسرائيليّة المخيّمات بينما انصرفت الميليشيات إلى القيام بعملها، فذبحت وقتلت السكان بصورة منهجيّة مدروسة. استمرت المجزرة حتى يوم السبت تحت انظار ومراقبة العسكريين الإسرائيليين على مسافة بضع مئات من الأمتار. واستخدمت الجرّافات لتكديس الجثث ونقلها بعيداً عن المكان أو لدفنها تحت الركام. والقوات الإسرائيليّة المتمركزة على مسافة تقل عن المئة متر لم تردّ على أصوات المدافع المتواصلة أو على مرأى الشاحنات المحمّلة بالجثث المنقولة إلى خارج المخيم (صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، ٢٠ أيلول).
> بعد ظهر يوم الجمعة التقى كل من رئيس الأركان ايتان، الجنرالين دروري وبارون مع القيادة الكتائبيّة. وهنأ ايتان قادة الميليشيات على العمل الرائع الذي قاموا به، عارضاً عليهم جرافة بدون لوحات «جيش الدفاع الإسرائيلي» - بعد نزعها عنها ومخولاً إياهم صلاحية البقاء في المخيّم مدّة ١٢

ساعة اخرى. واستمر القتل والتقتيل. وعند الساعة الخامسة من صباح يوم السبت أخذ القَتَلة والسفّاكون يغادرون المخيّمات، وانتهت المذبحة في غضون ٣٦ ساعة»[١٨].

حاولت الحكومة الإسرائيليّة في البداية ان تدّعي عدم العلم بشيء مما يتعلّق بالمجزرة. ولكن الصحافيين عرفوا وكانوا على علم. لقد بعثوا بتقارير عن المجزرة منذ بدايتها:

«عندما كانت نيران البنادق تلعلع في المخيّم، قام مراسل مجلّة نيوزويك جيمس برينغل بتوجيه السؤال إلى أحد رجال (الضابط المنشقّ) سعد حدّاد عمّا يحدث هناك، اجابه رجل الميليشيا بمرح وانشراح: «نقوم بذبحهم»[١٩].

ووقف مراسل الواشنطن بوست (لورين جنكينز) فوق قبر جماعي يطلّ على مركز المراقبة الرئيسي التابع للجيش الإسرائيلي:

«إنه المكان الذي نصبوا فيه، قبل تقدّمهم صوب المدينة اجهزة تلسكوب عملاقة لتحديد مواقع القنّاصة. حين وقفت هناك صباح يوم السبت متطلعاً إلى فوق. كان سته من الإسرائيليين ينظرون إليّ من عل. وقفوا هناك وتفرّجوا على هذه المأساة الرهيبة بكاملها بينما كان الناس يُقتادون إلى هذا المكان وتطلق عليهم النار ثم تلقى جثثهم في هذا القبر وتتكدّس الجثث.

لقد كان هذا المخيّم في الأساس مخيّماً للمدنيين دون وسائل للدفاع عنه»[٢٠].

ماذا كان الحدّ الذي بلغته المجزرة؟ وما هي حصيلتها على صعيد الضحايا؟ قال الجيش الإسرائيلي ان عدد القتلى تراوح بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ قتيل. واعلنت الحكومة اللبنانية إنها أحصت ٧٦٢ جثّة بالفعل وان هناك ١٢٠٠ جثة اخرى دفنها اقرباء الضحايا بصورة خاصة. معظم الفلسطينيين الذين قتلوا (والربع منهم على الأقل كانوا من المسلمين الشيعة اللبنانيين) هم من اللاجئين الذين نزحوا عام ١٩٤٨ من منطقة الجليل الأعلى ويافا، وكلاهما تحت الإحتلال الإسرائيلي الآن.

غرقت الحكومة الإسرائيليّة حتى اذنيها في المجزرة. ولكن إلى أي حدّ بلغت معلومات الحكومة الأميركيّة؟ لقد وقفت الولايات المتحدة الأميركيّة بمفردها إلى جانب إسرائيل في الأمم المتحدة برفضها إدانة المجزرة. ولكن الغدر الأميركي ذهب إلى أبعد من ذلك.

خلال الفترة التي تلت مباشرة قصف بيروت يوم ١٢ آب، اصبحت حكومة الولايات المتحدة متورطة أشدّ التورط ومنهمكة في الترتيبات المتعلّقة بإجلاء منظمة التحرير عن مدينة بيروت. وجرى إرسال قوة اميركيّة لحفظ السلام وأنيطت بها مسؤولية مزدوجة: الإشراف على رحيل منظمة التحرير الفلسطينيّة، وضمان أمن وسلامة المدنيين الفلسطينيين المتبقّين.

ونصّت الإتفاقية على ما يلي:

«سوف تقوم الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية بتوفير ضمانات ملائمة لسلامة... الفلسطينيين غير المقاتلين والخاضعين لاحكام القوانين من المتبقين في مدينة بيروت، ومن ضمن هؤلاء عائلات الذين غادروا لبنان»[٢١].

ولكن قوة حفظ السلام انسحبت في اعقاب مغادرة مقاتلي منظمة التحرير، وقبل اسبوعين من انتهاء مدّة انتدابها الأصليّة، فأنهت بذلك وعلى الصعيد الفعلي التزام القوات المتعدّدة الجنسيّة بحماية المدنيين الفلسطينيين. وبعد انسحابها بوقت قصير تحرّك وزير الدفاع الإسرائيلي بالدخول إلى بيروت، وبدأت مجزرة مخيّمي صبرا وشاتيلا... لم تكن الحكومة الأميركيّة، على غرار بغين وشارون، تضع اصابعها بصورة فعليّة على زناد البنادق، ولكن تواطؤها لا يرقى إليه الشك. وكما عبّر عن ذلك الكاتب الإسرائيلي آموس (عاموس) ايلون بقوله:

«الرجل الذي يدسّ ثعباناً في فراش طفل، ثم يقول: «آسف، أبلغت الثعبان الأيلسع. ولم اكن أعلم بأن الثعابين خطرة إلى هذا الحدّ». من المحال ان تفهم ذلك. هذا الرجل هو مجرم حرب»[٢٢].

جذور الصهيونيّة ومنشأها

توصف فلسفة إسرائيل السياسيّة عادة بلفظة «صهيونيّة». والصهيونيّة فكرة دينيّة في جزء منها وتاريخيّة في الجزء الآخر، تزعم بان السكان اليهود في العالم لهم حقّ المطالبة بتلك الأرض في الشرق الأوسط والتي شغلها واستقرّ فيها العرب الفلسطينيّون طيلة ما ينيف على الألف سنة. كانت فكرة بدون أهميّة أو مغزى على الإطلاق، حتى توالت موجات العداء للساميّة (أي تنظيم المشاعر المعادية لليهود) في اوروبا عند اواخر القرن التاسع عشر.

ترجع الجذور الدينيّة للفكرة الصهيونيّة إلى سلسلة من الأساطير التوراتيّة التي تزعم ان اليهود هم شعب الله المختار، وان تشتتهم على زمن الامبراطورية الرومانيّة ليس إلّا امراً مؤقتاً، وان مجيء المسيّا المنتظر (وهو دون تنكره اليهودية على يسوع المسيح أو النبيّ محمد) سوف يؤذن ببدء إعادة تجميع اليهود في فلسطين، أرض اجدادهم.

ومهما كانت قوّة الأساطير، لم يظهر على اليهود عبر القرون أدنى ميل لاقتلاع انفسهم والعودة إلى أرض مؤسسي ديانتهم. وهذا صحيح بغض النظر عن الزيارات التي قام بها الحجاج بين الحين والآخر إلى مدينة القدس والإعادة المتواصلة والمتكرّرة لتلك الأساطير في صورة الصلوات.

وفي الواقع، ما ان أخذت الفكرة الصهيونيّة بالتكوّن والتشكلّ كحركة حديثة تهدف إلى الغزو السياسي اليهودي لفلسطين خلال عقود الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حتى كان ما لا يقلّ عن ٩٠ بالمئة من مجمل السكان اليهود في العالم يعيشون في اوروبا وروسيا، وقد استقرّوا وتوطّنوا هناك كجماعات طيلة قرون، بكلام آخر، كانوا اوروبيين متمايزين في كل من الثقافة والمظهر الجسدي، وبالطبع قد اسدوا اسهامات هامّة إلى الثقافة والحضارة الأوروبيّة في مجالات الفنون والآداب والعلوم.

ومع ذلك، وخلال هذه الحقبة بكاملها، وجد اليهود انفسهم في كثير من الأحيان ضحايا للكراهية والإضطهاد. لم ينجم هذا الأمر عن مجرّد فارق ديني ـ مع انه اتخذ في غالب الأحيان شكلاً دينياً. لقد كان امراً اقتصادياً في أساسه. فاليهود ظهروا دوماً كجماعة تجاريّة، لهم ديانتهم، وثقافتهم، التي تطورت في المدن الرئيسيّة للإمبراطورية العثمانية واستمرت قائمة عبر تاريخ اوروبا في حقبة القرون الوسطى. ولعب اليهود دوراً مماثلاً بعض الشيء للدور الذي لعبه الصينيون في جنوب شرقي آسيا أو لدور الجماعات الآسيوية في افريقيا الشرقية. وعلى غرار هذه الجماعات الإثنيّة الأخرى كانوا كبش محرقة ملائم لدى الحكّام الذين ارادوا تحويل الكره الشعبي عن انفسهم. وهكذا تم استثناء اليهود من الزراعة في اوروبا القروسطيّة، ومن النقابات المهنيّة والمهن، وأرغموا على التصرّف كمسلّفي النقود والأموال وكوسطاء. ففي بولندا تطالعنا حالة نموذجيّة، حيث اصبح اغنياء اليهود مدراء للأراضي والممتلكات بالأصالة عن مالكين غائبين، بينما انصرف الفقراء منهم إلى السمكرة وحرفة الباعة الصغار والمتجولين ـ وكلاهما خضعا بانتظام لنقمة الفلاحين المستعبَدين إذا صبّ هؤلاء جام غضبهم عليهم[1].

وخلال عصر التنوير في القرن الثامن عشر، ولاسيما بعد الثورة الفرنسيّة أطلق سراح اليهود تصاعدياً في جميع هذه القيود وبدأوا يلعبون دوراً كاملاً على كل صعيد من أصعدة المجتمع. أما في بولندا وروسيا، حيث تركزّت اكثرية من اليهود، فقد ترسّبت كافة ملامح التخلّف العائدة لاوروبا الإقطاعية، على الرغم من حدوث اضطرابات عنيفة وتموجات عميقة الغور تهدف إلى التغيير الإجتماعي. وسرعان ما وصلت إلى هذه البلدان تلك التغيّرات الثورية العميقة التي حوّلت بقية انحاء اوروبا الإقطاعية. غير ان الحكّام المتخلّفين عن ركب العصر قاوموا هذه التحولات بكل ما اوتوا من القوة. وكانت إحدى الوسائل التي لجأوا إليها إلقاء الملامة على اليهود وتحميلهم مسؤولية المحنة والشدّة التي آلت إليها الجماهير، والإبقاء عليهم في ظروف ترجع إلى القرن الرابع عشر. وبَرَع القياصرة الروس بنوع خاص في هذا المجال، فصاروا من الخبراء المتمرّسين فيه. فأضحى «البوغروم» Pogrom (أي المذبحة المنظمّة لاضطهاد الآمنين وتحويلهم إلى ضحايا) وذلك بتحريض الفقراء والتعساء والمعذبين على ذبح

اليهود بمثابة الآلية المعيارية التي يستخدمها الملّاكون والقياصرة في روسيا بغية تحوير مجرى العداء وإبعاده عن انفسهم.

وبدأت حركة نزوح يهودي جماعي، لكي تستمرّ خلال القرن العشرين. أما ارض الفرص السانحة ـ لا بل ارض الميعاد حقّاً، ليس فقط بالنسبة لليهود وحدهم، وإنما لملايين الآخرين الهاربين من الإضطهاد في اوروبا ـ فهي اميركا من الوجهة التقليدية. وعند أواخر عقد العشرينات من هذا القرن كان اكثر من ثلاثة ملايين يهودي قد غادروا اوروبا الشرقية وروسيا متوجّهين صوب اميركا، طيلة السنوات الأربعين الماضية. وهرب قرابة النصف مليون إلى اوروبا الغربيّة. وعلى صعيد المقارنة، فإن الـ ١٢٠ الفاً من اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين مع حلول العام ١٩٣٠ كانوا يؤلّفون أقليّة صغيرة.

بيد ان المهاجرين اليهود السيّئي الحظّ والذين وصلوا إلى المانيا وفرنسا وبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر واجهوا ضرباً جديداً من الأزمة. هذه البلدان كانت ترتع في أوج العصر الامبريالي عندما أوشكت المانيا ان تتحدّى سيطرة بريطانيا وتسلّطها على جزء كبير من العالم.

عملت العقليّة الامبريالية على تقسيم العالم إلى «أعراق» و«اجناس» في الوطن كما في الخارج. وأسهمت هذه الوسيلة أو الأداة الأيديولوجيّة في تحقيق امرين: **اولاً**، ساعدت على تجنّب نشوء أزمة ضميرية (وجدانيّة) في الموقف الأوروبي من «الأعراق القاتمة اللون» والتي بوصفها تعيش خارج اوروبا ويعوزها «التمدن» أو «المدنيّة»، يمكن استغلالها واساءة معاملتها على نحو غير متمّدن كليّاً. **وثانياً**، قدّمت صورة بديلة للعالم عن الصورة التي رسمها كارل ماركس، الذي تعرّف بدقّة متناهية إلى طبيعة العالم المنقسم إلى طبقات اجتماعية وليس إلى أعراق وعناصر. وكانت افكار ماركس قد اخذت تلهم على جناح السرعة الحركات العمالية المتنامية في هذه البلدان الصناعية، لكي تبادر الطبقة العاملة إلى تحدّي الطبقات الحاكمة الإمبريالية وإلى المطالبة بمجتمع لا طبقي وبالتالي قائم على المساواة.

استخدم الحكّام الامبرياليون فكرة «العرق» و«العنصر» و«الأمّة» لزرع الانقسام في صفوف الحركات التي نشأت لنصرة الطبقة العاملة. واستطاع هؤلاء الحكام، من خلال ترويجهم للفكرة القائلة بأن هناك مغزى «خاصاً»

في ان يكون المرء «بريطانياً» أو «فرنسيّاً» أو «المانيّاً»، ان يُلزموا شعوبهم ويسيّرونها خلف التلويح بالرايات الوطنيّة لمواجهة الشدائد والمحن. ومن شأن هذا التحوير والإلهاء ان يخفّف الضغط عن كاهل الطبقات الحاكمة في أوقات الأزمات الإقتصادية، حيث تُفرَض التخفيضات في مستويات المعيشة من خلال تعيين العدو واختلاقه، سواء في الوطن (الداخل) أو خارجه.

«الأجانب» هم العدو في الخارج، و«الأجانب» الوافدون كمهاجرين اصبحوا عدواً نافعاً في الوطن والداخل. وصار الأجانب اليهود نافعين بنوع خاص كأكباش محرقة. لأن الذكريات الباهتة عن الدور الذي أرغموا على ممارسته قبل قرون من الزمن كمسلّفين وقارضين للنقود أمكن استحضارها وتحريكها بنجاح.

ونظرت الجماعات اليهودية المستقرّة سلفاً في اوروبا الغربيّة باهتمام متصاعد إلى اخوانها الأكثر فقراً لدى وصول هؤلاء إلى بلدانها، ممّا أشعل في كثير الأحيان موجات من العداء لليهود. لم يسبق لهم ان عرفوا شيئاً من هذا القبيل، وادرك البعض منهم إنه لا بدَّ من قيام شكل من أشكال التدخل السياسي. كما ادرك البعض الآخر ظاهرة معاداة اليهود على حقيقتها، بوصفها آلية فظّة وقاسية من ممارسة السيطرة الإجتماعية (الضبط الإجتماعي) من أجل حماية الوضع القائم وتفريق المعارضة وتشتيت شملها. ولذا انضمّ هؤلاء الوافدون الجدد ومعهم المستقرّون القدامى إلى الحركات الإشتراكيّة بوصفها الطريقة المثلى لمحاربة هذه الصيغة التقسيميّة والتفتيتيّة من العنصريّة أو العرقيّة.

ولكن ثمة يهوداً آخرين استخلصوا نتائج مختلفة. فالبعض ـ أمثال ثيودور هرتزل، المهندس الأكبر للصهيونية الحديثة ـ توصّل إلى الإستنتاج القائل بأن العداء للسامية أمر حتميّ وانه ينبغي لليهود الإنسحاب كليّاً من اوروبا والعثور على وطن «خاص» بهم.

هرتزل صحافي يهودي نمساوي قام بتغطية أخبار محاكمة دريفوس الشهيرة في فرنسا عام ١٨٩٥. واثارت تلك المحكمة موجة عارمة من معاداة اليهود في فرنسا. وبعد مضي وقت قصير بدأ هرتزل في صياغة نظرياته. فجاءت حجّته لتقدّم التنازلات على ما يبدو لقضيّة العداء للساميّة. وكتب هرتزل في فقرة مشينة من يومياته ما يلي:

«في باريس... أحرزت موقفاً اكثر حريّة من العداء للسامية، وبدأت أفهم هذا العداء تاريخياً واعفو عنه. فوق كل شيء، أدركت ان محاولة مكافحة العداء للساميّة أمرٌ عبثي لا طائل تحته ولا يجدي فتيلاً»[٣].

هذا المنظور الكئيب والمتشائم سيكون من شأنه تزويد المبرّر ليس فقط من أجل «العفو» عن ظاهرة العداء للساميّة والمغفرة لها، بل وصل الأمر إلى حدّ التعاون معها، طالما ان اعداء اليهود سوف يعربون في وقت لاحق عن رغبتهم واستعدادهم التهكّمي لترويج القضيّة الصهيونيّة وإعلاء شأنها.

لم يكن هرتول متديّناً بنوع خاص ـ وفي الواقع، لم يكن مهتمّاً بنوع خاص في البداية بجعل فلسطين الأرض المستهدفة والمنشودة للوطن اليهودي الجديد. نظر إلى الأرجنتين في مرحلة من المراحل. ولكن سرعان ما اتّضح بجلاء ان الأساطير التوراتية اليهودية تؤلّف مصدر إلهام قويّ وفعّال من أجل تطوير هدية يهودية تتصف بالاقتصاريّة والنزعة القوميّة المتطرّفة.

ومن جهة ثانية، بينما هرتزل ليس الشخص الأول في هذه الفترة والذي قام بصياغة «الحل الصهيوني» لمعاداة الساميّة، فهو أول مَن ربط عمداً بينها وبين الامبريالية الأوروبيّة التي كان من أشدّ المعجبين بها، وذلك بوصفها الوسيلة الوحيدة لسحب اليهود من اوروبا.

ولذا انصرف للبحث عن المساعدة من جانب كبار الامبرياليين في عصره. فكتب رسالة إلى سسيل رودس، مؤسس روديسيا (التي أصبحت اليوم زيمبابوي)، معتبراً اياه «من أصحاب الرؤى» وكان رودس قد أصبح مقترناً بالمستوطنات البيضاء الحاشدة في افريقيا الوسطى بعد خوض معارك دامية لا تحصى ضد السكان الأفريقيين. وكتب هرتزل إلى سسيل رودس قائلاً:

«أنت مدعوّ للمساعدة في صنع التاريخ. وهذا الأمر لا يمكنه افزاعك... فهو لا يطال افريقيا، بل قطعة من آسيا الصغرى، ولا يتناول الإنكليز بل اليهود... أتوجّه إليك... لأن الموضوع شأن استعماري (كولونيالي...)»[٣].

ومما يثير الإهتمام وينطوي على الطرافة ان رودس نفسه أدرك الدور الذي يمكن للإمبريالية ان تلعبه في اجتذاب وسحب قسم من السكان «غير

مرغوب فيه»، إذ قد يشكل هؤلاء لو ظلّوا حيث هم مصدراً للقلق وعدم الإستقرار:

«كنت بالأمس في حيّ إيست اند بمدينة لندن (وهو حيّ للطبقة العاملة)، وحضرت اجتماعاً للعاطلين على العمل. استمعت إلى الخطب العنيفة التي كانت مجرّد صرخة تطالب بـ «الخبز! «الخبز»! . . . فكّرت مليّاً . . . وصرت اكثر فأكثر مقتنعاً بأهميّة الإمبريالية . . . ولكي ننقذ السكان البالغ عددهم ٤٠ مليوناً في المملكة المتحدة من الحرب الأهلية الدامية ينبغي لنا، نحن رجال الدولة الإستعماريون، ان نستحصل على اراض جديدة لتوطين الفائض السكاني، ولتوفير اسواق جديدة للسلع المُنتجة في المصانع والمناجم. فالامبراطورية، كما قلت على الدوام. هي مسألة ارتزاق ومصدر عيش معتمد. وإذا شئتم تجنّب الحرب الأهليّة، عليكم ان تصبحوا امبرياليين»[٤].

اعتبر هرتزل الجهودَ المبذولة في السابق للحصول على دخول إلى فلسطين بمثابة الميؤوس منها ولا رجاء فيها. وجادل بأن الضمانة الوحيدة لقيام دولة يهوديّة في نهاية المطاف، لا بدّ من استنادها إلى ما دعاه بـ «التفوّق الأكيد» و«السيادة المؤكدة والمضمونة». وهذا معناه الحصول على دعم امبريالي. فأدرك الأهميّة القصوى لبريطانيا في هذا المجال:

«سوف تكون انكلترا، صاحبة الممتلكات في آسيا من أشدّ المهتمّين بالصهيونية، لأن اقصر طريق إلى الهند يمرّ من فلسطين. وكان كبار رجال السياسة في انلكترا هم أول من أدرك الحاجة إلى التوسع الإستعماري . . . ولذا اعتقد بأن الفكرة الصهيونيّة، وهي فكرة استعماريّة، سوف تلقى سهولة الفهم والتفهم في انكلترا»[٥].

في تلك الأثناء أعطت الأزمة المتفاقمة في روسيا ما قبل الثورة زخمها الخاص للقضيّة الصهيونيّة الجديدة. ففي العام ١٩٠٣، قبل عامين من قيام أول انتفاضة ثورية جماهيرية في روسيا، لجأ القيصر إلى إطلاق موجة جديدة من المذابح، بعد ان شعر بالخطر المحدق الذي يتربّص بحكمه. وقام وزير داخليته، فنزل فون پليڤي Von Plehve الشهير بعدائه للساميّة، باتخاذ الترتيبات اللازمة.

ففي ٦ نيسان (ابريل) ١٩٠٣ وقفت الشرطة القيصرية مكتوفة اليدين بينما راح جمع من الرعاع يهاجمون المنازل اليهودية والمخازن في مدينة كيشنيف. ومما الهب حماس الرعاع مقالات نشرت من الصحيفة الوحيدة التي تصدر في الإقليم ويملكها فون پليڤي. وفي غضون يومين من الإضطرابات وصل عدد القتلى والجرحى أو المكرسحين إلى المئة. وشاعت قصص عن شقّ اجساد اليهود إلى نصفين وعن ضرب الأطفال في الشوارع. سرت الشائعات وانتشرت الأخبار على نطاق واسع حتى بلغت اقاصي البلاد. وقامت مظاهرات احتجاج كبيرة في اميركا. لكن مع حلول العام ١٩٠٠ كان حوالي مليون يهودي قد استقروا وتوطنوا في اميركا.

(ثمة مقارنة مروعة بين مذبحة كيشنيف عام ١٩٠٣ ومجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت عام ١٩٨٢. ففي كلتا الحالتين وقفت السلطات تتفرّج على وقوع الجريمتين)[٦].

كان اليديّة (اليديش) أوسع اللغات انتشاراً بين يهود روسيا. وحُظرت جميع المنشورات اليديّة في منطقة كيشنيف ـ باستثناء مطبوعة واحدة. وقبل حصول المذبحة مباشرة اعطى فون پليڤي موافقته ومنح بَرَكته لإصدار صحيفة صهيونيّة باللغة اليديّة، حيث راحت الصحيفة تصور اليهود كغرباء و«أجانب» في روساي، ودعت إلى خروج يهودي جماعي إلى «الوطن» القديم. وعمد البوليس القيصري إلى ملاحقة جميع الأصوات المعارضة لمعاداة السامية، ولاسيما أصوات الثوار الذين لعبوا دوراً قيادياً في تنظيم المقاومة السريّة للقيصرية بكافة اشكالها.

وكما وصف ذلك لينين، الذي أصبح زعيم البلاشفة بقوله:

> «الشرطة القيصريّة، بالتحالف مع ملّاكي الأراضي والرأسماليين، قامت بتنظيم المذابح ضد اليهود. انهم (رجال الشرطة) يحاولون تحويل كراهية العمال والفلاحين ونقلها ضد اليهود... فاليهود ليسوا اعداء الشعب العامل. بل الرأسماليين في جميع البلدان هم اعداؤهم»[٧].

وفي الواقع اجتذبت الحركة الثورية عدداً متزايداً من اليهود الروس. فقد أرسل حاييم وايزمان، الصهيوني الروسي البارز، تقريراً إلى هرتزل عام ١٩٠٣ جاء فيه:

«لم تنجح الحركة الصهيونية في اجتذاب صفوة الشباب اليهودي... فالجسم الطلابي اليهودي يقف برمّته تقريباً بحزم وثبات وراء المعسكر الثوري»[٨].

بعد مضي شهر على مذبحة كيشنيف، في ايار (مايو) ١٩٠٣ سافر هرتزل إلى روسيا بوصفه ممثلاً لما صار يُعرف الآن بـ «المنظمة الصهيونية العالميّة». والتقى الوزير فون پليڤي. لم يطلب إلى فون پلڤي ادانة المذبحة واستنكارها، بل توسل إليه وناشده تقديم العون في إقناع القيصر للتدخل لدى السلطان العثماني ـ فالامبراطورية العثمانية التي خضعت لسيطرة تركيا كانت تضمّ أرض فلسطين آنذاك. وكان السلطان (عبد الحميد) قد فرض القيود لتخفيف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وإذا ما تدخل القيصر لصالح هرتزل، فإن هذا الأخير سوف يردّ له الجميل ويقابل المعروف بمثله: سوف يمنع التهجّم والهجوم على القيصر الروسي في المؤتمر الصهيوني المقبل. وسجّل هرتزل في مفكرة يومياته:

«عَلّق فون پليڤي أهميّة كبرى على المؤتمر الصهيوني المقبل، والسبب الواضح بجلاء هو انه اعتبر جلسات المؤتمر سوف تشهد وتستمع حتماً إلى نقاش صريح حول قضيّة كيشنيف. وعندما يحدث هذا الأمر، سوف اكون في موقع يتيح لي اسداء خدمة له من خلال اختصار الموضوع وإقفال باب المناقشة»[٩].

في اعقاب الحرب العالميّة الأولى تسلّمت بريطانيا زمام السيطرة على فلسطين بعد تنبيهها لقيام ثورة عربيّة ضد تركيا. ولقد استبق حاييم وايزمان، الذي حلّ مكان هرتزل بعد وفاته بوصفه أبرز زعيم صهيوني، هذه الحصيلة المحتملة. فكتب عام ١٩١٤ في رسالة موجهة إلى صحيفة «المانشستر غارديان» يقول:

«لو وقعت فلسطين ضمن دائرة النفوذ البريطاني، وبادروا إلى تشجيع الإستيطان اليهودي... [بمقدورنا] تنمية البلاد وتطويرها وإرجاع المدنيّة إليها وتشكيل خفارة (حراسة) فعّالة جداً لحماية قناة السويس»[١٠].

عام ١٩١٧، وقبل ان يبسط البريطانيون سيطرتهم على المنطقة، دُعي وايزمان إلى المشاركة في محادثات سريّة مع الحكومة البريطانية. وأدّت هذه

المحادثات والمفاوضات إلى صدور «تصريح بلفور» الشهير، حيث أعرب التصريح عن أمرين معاً: (١) الدعم البريطاني للإستيطان اليهودي في فلسطين. (٢) القبول الصهيوني بالسيطرة البريطانية على فلسطين. ووعد التصريح بـ «وطن قومي للشعب اليهودي». وكان ونستون تشرشل سريع الفهم للغاية وحاضر البديهة في تفسير عبارة «الوطن القومي للشعب اليهودي»، حيث قال:

> «... دولة يهودية تحت حماية التاج البريطاني، يمكنها ان تضمّ ما بين ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي... من شأنها ان تكون نافعة في كافة وجهات النظر، وسوف تكون بنوع خاص منسجمة ومتناغمة مع أصدق مصالح الامبراطوريّة البريطانيّة»[١١].

خيّم ظلّ العداء للساميّة على تصريح بلفور، وهذا العداء بوصفه شريكاً للصهيونيّة وليس قطبها المعارض، كما تمنّى له الصهيونيون ان يكون. أما اللورد بلفور، الوزير البريطاني الذي جرى التوقيع على التصريح باسمه، فقد تزعّم حملة متحمسة لإدخال قانون الأجانب عام ١٩٠٣ إلى بريطانيا ـ وكان القانون المذكور يهدف عن سابق تصوّر وتصميم إلى الحد من تدفّق الهجرة اليهوديّة على بريطانيا.

في تلك الأثناء كانت المقاومة العربيّة للسيطرة البريطانيّة في الشرق الأوسط متردّدة وغير حاسمة. فالزعامة العربيّة المؤلّفة في معظمها من الشيوخ والملوك الإقطاعيين كانت تهاب البريطانيين وتخشاهم وتعجز عن تحدّيهم (مع ان فقراء المنطقة الذين يؤلفون الأكثريّة استمروا على كرههم الجماعي وتمرّدهم الجماهيري). ولدى حلول العام ١٩٢٠ كان الزعماء الفلسطينيون قد قبلوا بحتميّة الحكم البريطاني الذي لا مفرّ منه. غير انهم عمدوا في مؤتمرهم العربي الفلسطيني الأول في حيفا. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ إلى صياغة مطالب ثلاثة بقيت ثابتة طيلة الفترة الإنتدابية:

اولاً، انهاء الدعم والتأييد البريطاني للصهيونيّة.
ثانياً، وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
ثالثاً، تشكيل حكومة وطنيّة تمثيليّة.

عند نهاية الحرب العالمية الأولى بلغ عدد المستوطنين اليهود في فلسطين ٥٦ الفاً، وعدد الفلسطينيين حوالي المليون نسمة، فلا يحتاج الأمر إلى

عبقريّة في الرياضيات لاحتساب الجماعة الوطنيّة التي تملك الأكثرية الطبيعية إلى جانبها. ومع ان الهجرة اليهودية تضاعفت مرتين في غضون السنوات الخمس التالية، فما برح اليهود يشكلون أقليّة ضئيلة. لكن العرب شعروا بأن اليهود يتهدّدونهم والبريطانيين يغشونهم ويخدعونهم، وهم الذين اطلقوا لهم الوعود دائماً بان مطالبهم سوف تؤخذ على محمل الجدّية.

كان للمخاوف العربيّة ما يبرّرها. وكما عبّر عن ذلك اللورد بلفور في مذكرة سريّة يرجع تاريخها إلى العام ١٩١٩:

«في فلسطين نحن لا نقترح حتى مجاراة الشكليات من خلال استشارة رغبات السكان الحاليين... فالدول الأربع الكبرى ملتزمة بتأييد الصهيونيّة»[١٢].

وكتبت مستوطنة طهيونية شابة جاءت من اميركا، واصبحت فيما بعد رئيسة وزراء اسرائيل (غولدا مئير) في إحدى رسائلها عام ١٩٢١:

«لو صمدنا بعناد في هذا المكان، سوف تهب انكلترا لنجدتنا. فالإنكليز لن يختاروا العرب... لاستعمار فلسطين، بل سيقع خيارهم علينا»[١٣].

ودرج الزعماء اليهود في فلسطين منذ البداية على إقصاء الفلسطينيين عن اكبر عدد ممكن من مجالات الحياة ومرافقها. فأسس زعماء «الصهيونية العمّالية» عام ١٩٢٠ اتحاد العمل المعروف بـ الهستدروت وجعلوه وقفاً على العمال اليهود دون سواهم. وسرعان ما تحول الهستدروت إلى رأس الحربة للنشاط ضد الفلسطينيين.

اطلق الهستدروت على برنامجه وصف «اشتراكي». وقال البرنامج انه ينبغي بناء الدولة اليهوديّة بعرق العمال اليهود وكدحهم. وفي عبارات نبيلة وطنّانة أصرّ الهستدروت على وجوب امتناع اليهود عن استغلال أهالي فلسطين باستئجارهم للعمل في الحقول والمزارع أو المعامل والمصانع. واستنبط زعماء الهستدروت ثلاث شعارات لإرشاد المستعمرة اليهوديّة:

«الأرض يهوديّة، العمل يهودي والنتاج يهودي».

وتبعاً لهذه الشعارات قامت الوكالات الصهيونيّة بتأجير الأراضي لليهود فقط دون سواهم. وشغّلت المستوطنات الزراعية والصناعات اليهود

وحدهم. بينما قاطع اليهود الثمار والخضار المنتجة في مزارع غير يهودية. وهكذا أقصي الفلسطينيون عن القطاع الإقتصادي اليهودي واستُثنوا منه.

أما شركات الأعمال اليهوديّة، فقد أغراها رخص اليد العاملة الفلسطينيّة، فعمدت احياناً إلى خرق مبدأ «العمل اليهودي». غير ان برنامج الهستدروت اجتذب اعداداً كبيرة من المستوطنين الجدد الذين وفدوا من اوروبا في غالب الأحيان مفلسين وتواقين للعثور على عمل. فالسيطرة اليهودية الإقتصاريّة على سوق العمالة (بيع العمل) هي وحدها الكفيلة بضمان أجور معقولة. واندمج هذا الأمر مع مشاعر التفوق الأوروبي و«الرسالة» الصهيونيّة المزعومة عن العودة إلى «الوطن»، ليؤلّف حركة مالية شديدة القوة والفعالية.

كان اعضاء الهستدروت يعتصبون ويقيمون الحراسة على أبواب البساتين اليهودية لمنع العمال العرب من الحصول على وظائف. وقامت شراذم من المتطرفين باقتحام الأسواق وصبّ زيت الكاز على ثمار البندورة المزروعة في بساتين للعرب، أو يكسرون البيض الذي قد تشتريه ربّات البيوت اليهوديات من البائعين العرب. فالصندوق القومي اليهودي J N F اعطى عملاءه مبالغ ضخمة من المال لكي يبتاعوا الأراضي من الملاكين الغائبين الأغنياء، أو للضغط على صغار الفلاحين الغارقين في الديون، لحملهم على بيع أرضهم. ومن ثم يعمد الصهيونيون إلى طرد الفلاحين العرب الذين عاشوا في الأرض المشتراة حديثاً.

وبصورة متزايد أصبح زعماء الهستدروت هم زعماء الحركة الصهيونية. ثمة ثلاثة رؤساء للوزارة في المستقبل جاؤوا من صفوف هذا «الاتحاد العمالي». وفي الواقع تحول الهستدروت اكثر فأكثر إلى تشكيل البنية التحتيّة للدولة العتيدة في المستقبل. وهناك أهميّة خاصة لتطوير الكيبوتزيم (الكيبوتز) أو الكومونه الزراعيّة. لقد أخفى المظهر الخارجي من المساواة والحريّة لاعضاء الكيبوتز اليهودي الحقيقة التي مفادها إن العرب استُثنوا من العضوية وأبعدوا (وهذا يصدق أيضاً على الكيبوتز اليوم بالطبع)، وان كل كيبوتز شكلّ كذلك قاعدة عسكريّة صغيرة للهاغاناه، الميليشيا اليهوديّة التي تأسست عام ١٩٢٣.

وبالطبع، أُقيم كل كيبوتز على اراضٍ كان يزرعها الفلسطينيون طيلة ألف من السنين.

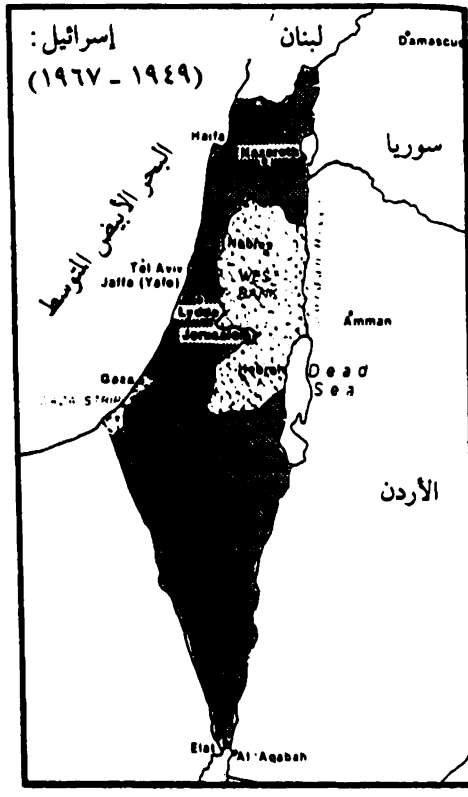

الهجرة اليهوديّة من ١٨٨٠ إلى ١٩٢٩(*)

من إلى	روسيا النمسا ـ المجر	رومانيا	بريطانيا[1]	بلدان اخرى منذ ١٩٢٩	المجموع بولندا[1]
	الف	الف	الف	الف	الف
الولايات المتحدة	١,٧٤٩,	٥٩٧,	١٦١,	١١٤,	٢٦٤,	٢,٨٨٥,
كندا	٧٠,	٤٠,	٥,	-	١٠,	١٢٥,
الأرجنتين	١٠٠,	٤٠,	٢٠,	-	٢٠,	١٨٠٠,
البرازيل	٦,	١٠,	٥,	-	١٠,	٣١,
اميركا الجنوبية والوسطى	٥,	١٠,	٥,	-	١٠,	٣٠,
المجموع ـ اميركا	١,٩٣٠,	٦٩٧,	١٩٥,	١١٤,	٣١٤,	٣,٢٥٠,
إلى						
بريطانيا	١٣٠,	٤٠,	٣٠,	-	١٠,	٢١٠,
المانيا	٢٥,	٧٥,	-	-	-	١٠٠,
فرنسا	٤٠,	٤٠,	-	-	٢٠,	١٠٠,
بلجيكا	١٥,	٣,	-	-	٥,	٥٠,
سويسرا	٣٠,	-	-	-	-	٣٠,
ايطاليا						
بلدان اسكندنافيا						
مجموع اوروبا الغربية والوسطى	٢٤٠,	١٨٥,	٣٠,	-	٣٥,	٤٩٠,

الهجرة اليهوديّة من ١٨٨٠ إلى ١٩٢٩(*)

من / إلى	روسيا	النمسا ـ المجر	رومانيا	بريطانيا(١)	بلدان اخرى	المجموع
	الف					الف
جنوب افريقيا	٤٥,	١٠,	-	-	٥,	٦٠,
مصر	٢٠,	١٠,	-	-	٥,	٣٥,
مجموع افريقيا	٦٥,	٢٠,	-	-	١٠,	٩٥,
	الف					الف
فلسطين	٤٥,	٤٠,	١٠,	-	٢٥,	١٢٠,
استراليا ونيوزيلندا	٥,	١٠,	-	-	٥,	٢٠,
	الف					الف
المجموع الإجمالي	٩٥٢,	٢,٢٨٥,	٢٣٥,	١١٤,	٣٨٩,	٣,٩٧٥,

(*) المصدر: كتاب ناثان ڤاينشتوك: «الصهيونية: مسيح دجّال». **Zionism: False Messiah**, London: 1979, p. 12.

(١) المعروف ان غاليسيا منطقة تتصف بمعدّل مرتفع للهجرة وقد انضمّت إلى بولونيا عام ١٩٢٠.

(٢) المقصود بالهجرة اليهودية من بريطانيا هم اليهود الروس الذين عبروا بريطانيا في طريقهم إلى بلدان اخرى.

al-maktabeh

المحرقة (الهولوكوست)

هل تؤلّف الحجّة الأقوى لصالح الصهيونيّة؟

الأطفال اليهود في سائر انحاء العالم، والذين نشأوا وترعرعوا بعد الحرب العالميّة الثانية في ظلّ المحرقة، طُبعت بشكل دائم في اذهانهم وذكرياتهم المبكرة صورةٌ مزدوجة: من جهة، تلك الهياكل العظميّة من أشباه البشر، بالكاد على قيد الحياة، تحوم أمام الأسلاك الشائكة في معسكر اوشڤيتز، مرتدية تلك البيجامات المُقلّمة البشعة وعليها شارات النجوم الصفراء اللون، معلّقة أو مرسومة. ومن جهة ثانية، صورة إسرائيل، إسرائيل المجيدة والمظفرة، منقذة اليهود ومخلّصهم، والضمانة التي تدعمها كلمة الله. معلنة بأن الشعب اليهودي لن تحلّ به بعد الآن ابداً، وابداً من جديد مصيبةُ ذلك الطوفان من الموت والإبادة والهلاك.

وجاء اندماج هاتين الصورتين في صورة واحدة قويّة لدرجة ان مجرّد التلميح بوجود شيء ما على خطأ وغير سليم من شأنه احياء الخوف من النازية بشكل آلي. وتنطوي كل التحدّيات على الشبهات والشكوك العميقة في انها معادية للسامية واليهود في مقاصدها. وتفسير هذه الظاهرة على انها مجرد انتصار للدعاية الصهيونية فحسب يؤدي بطريقة ما إلى التقليل من شأن الحساسية اليهودية. فالمشكلة هي ان العالم في اعقاب العالم ١٩٤٥ بدا فعلاً وكأنه يؤكد تحليل هرتزل ويثبت تشخيصه.

حقّاً، ما من أحدٍ أراد استقبال اليهود والترحيب بهم. لقد قتلت المانيا معظم اليهود الذين عاشوا في اوروبا. والحلفاء اثناء الحرب ـ بريطانيا واميركا وفرنسا ـ لم يجشموا انفسهم مشقة فتح ابوابهم بوجه الناجين المأسويين من المحرقة. واستعداد ستالين الأسبق لإبرام حلف مع هتلر تضافر مع الشائعات المستمّرة والقائلة بوجود عداء لليهود في الإتحاد

السوفياتي ليجعل من كل بلد يقبل بالشيوعيّة على النمط الروسي بمثابة بديل مشكوك بأمره.

لكن هذا الكلام يصادر على المطلوب في ثلاث مسائل حسّاسة وحاسمة:

(١) ـ هل كان العالم مُرغماً على الظهور بهذا المظهر عام ١٩٤٥؟

(٢) ـ ما هي الجهود التي بذلها الحلفاء لفتح طُرُق مأمونة إلى الغرب أمام اللاجئين اليهود قبل الحرب مباشرة وخلالها، لاسيما بعد انتشار اخبار المذبحة ضد اليهود؟

(٣) ـ وما هي الجهود التي بذلها الصهيونيون انفسهم؟ فالنمط المعياري للهجرة اليهوديّة هرباً من الإضطهاد كان يتّجه غرباً بثبات طيلة اجيال ثلاثة. واستقرت الأكثيرية الساحقة في الغرب وتوطنت هناك. بينما لم تذهب إلى فلسطين سوى أقليّة ضئيلة منهم.

لدى اندلاع الإشتباكات عام ١٩٣٩ كانت اكثرية السكان اليهود في العالم غير صهيونيّة (لا صهيونيّة). فالصهيونيون شكّلوا طقساً أقليّاً بين صفوف اليهود. وقلّما غادر أحدٌ من اليهود أمن الغرب وسلامته لكي يستعيض عنه بفلسطين.

يبقى السؤال، إذن: ماذا فعلت الحكومات الحليفة اثناء الحرب لإخراج اللاجئين اليهود من اوروبا الواقعة تحت الأحتلال النازي؟

موقف الولايات المتحدة الأميركيّة كان حاسماً، ولقد نظر المهاجرون اليهود إلى اميركا بوصفها الأرض الموعودة حقّاً. وسبق لملايين منهم ان توطنوا هناك. لكن الولايات المتحدة دأبت على رفض استقبال اللاجئين اليهود، والآف غيرهم من المهاجرين بالفعل، منذ إدخال القانون المعروف بـ «قانون الكوتا» (الحصص) عام ١٩٢٤.

وكدليل على موقف الحكومة الأميركية، نقدّم ما يلي: عندما تفاقمت اخبار المحرقة وازدادت انتشاراً، رفضت حكومة اميركا السماح للسلاح الجوي الأميركي، على الرغم من الالتماسات المتكررة والمناشدات من جانب الزعماء اليهود، بقصف خطوط السكة الحديدية المؤدية إلى معسكر

الاعتقال في أوشفيتز[1]. وتبنّت الحكومة البريطانية الموقف إياه والنظرة ذاتها.

وفي العام ١٩٤٣، عندما بلغت الإبادة النازية ليهود اوروبا ذروتها، سمحت الحكومة الأميركية بدخول ٤,٧٠٥ يهود فقط بصفة مهاجرين.

وثمة سؤال دقيق وحاسم قلّما يُطرح أو يُثار لأن الإجابة يُفترض لها خطأ بانها جليّة وبديهيّة: أين يرغب اللاجئون اليهود انفسهم في الإستيطان؟ ولم يقتصر هؤلاء على اليهود الهاربين والناجين بحياتهم من الإرهاب النازي فحسب. عند نهاية الحرب نجا هناك يهود كان بمقدورهم ان يشهدوا بأمّ عينيهم كيف تُشوّه ببطء عائلات بكاملها وآباء وجدود، واطفال وأشقاء وشقيقات. وهم انفسهم ربما كانوا على قاب قوسين أو أدنى من الهلاك والموت تحت وطأة التعذيب.

واصبحت الصرخة الصهيونيّة المعياريّة والموصوفة كالآتي: «طبعاً، انهم يرغبون في الذهاب إلى وطن يهودي». ومما لا ريب فيه ان مثل هذه الرغبة تمثّل رد فعل قابلاً للفهم تماماً في ظل المحرقة، وبين صفوف اليهود في كافة انحاء العالم.

ومع ذلك، فالحقيقة ليست على هذه الدرجة من الوضوح والبداهة. يا للدهشة! وليس هناك سوى القليل جدّاً من التحليل التاريخي الجدّي لهذه الناحية الدقيقة والحاسمة من المأساة التي تمزّق القلب وتدميه.

في اعقاب الحرب، طلبت الوكالة اليوديّة الممالئة للصهيونيّة من بريطانيا ان تمنح اليهود الأوروبيين مائة الف شهادة هجرة لكي يذهبوا إلى فلسطين. وبادرت منظمة «بريشا» **Brisha** الصهيونيّة والمسؤولة عن الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين إلى ايفاد منظمين إلى معسكرات الأشخاص المرحّلين. ومن الواضح انه كان بوسعهم التأثير في مزاج اللاّجئين. وفي غياب أي بديل واقعي، قوبلت جهود عملاء «بريشا» باستجابة إقباليّة على ركوب متن السفن الصغيرة والقديمة في طريقهم إلى شواطىء فلسطين وسواحلها.

ومع ذلك كلّه، بالرغم من هذه الحملة العاطفيّة المكثّفة والمشحونة بالقوة، يؤكد تقرير مرفوع لاحقاً إلى «الكونغرس اليهودي الأميركي» من جانب المنظّم الصهيوني شابلين كلاوسنر بان معظم اللاجئين اليهود كانوا

يبغون الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركية. وفي الواقع كشف الموقف الذي اتخذه كلاوسنر Klausner بالذات عن الوجه اللاإنساني للصهيونية. ثم ختم تقريره بالقول: «إنني على اقتناع بوجوب إرغام هؤلاء الناس وإجبارهم على الذهاب إلى فلسطين»[٢].

لم يكن هذا بمثابة ردّ فعل منعزل. ومن حيث المبدأ قام الصهيونيون بتشجيع الحلفاء على عدم القبول بالمهاجرين اليهود.

عام ١٩٣٨ جرى تعويم خطّة بريطانية للسماح على الأقل بدخول بصفة الآف من الأطفال اليهود الألمان إلى بريطانيا. (ومن سخرية القدر ان جذور هذه الخطّة ترجع إلى الثورة الفلسطينيّة الكبرى عام ١٩٣٦. لقد رأوا فيها وسيلة لتخفيف الضغط على الهجرة اليهودية المتجدّدة إلى فلسطين، بوصفها تنازلاً للعرب قصير الأمد). لكن بن غوريون عارض الخطّة، فكشف بوضوح تام ليس إلاّ عن الإبتذال وقلّة الحياء في صميم المشروع الصهيوني. ومما قاله بن غوريون:

> «لو علمت بانه من الممكن إنقاذ كل الأطفال في المانيا بجلبهم إلى انكلترا، أو نقل النصف منهم إلى أرض إسرائيل، لكنت ابادر إلى اختيار البديل الثاني. إذ ينبغي علينا الاّ نكتفي بتقدير حياة هؤلاء الأطفال ووضعها في كفّة الميزان، بل يجب علينا النظر إلى الكفة الأخرى من تاريخ شعب إسرائيل»[٣].

بكلام آخر، حاز تأسيس دولة إسرائيل على الأولويّة والأفضليّة بالنسبة لإنقاذ حياة اليهود، كلّما تعارض الإنقاذ مع مشروع التأسيس. وهذا من شأنه تمزيق الصورة التي رُسمت لإسرائيل في فترة ما بعد الحرب على انها مخلّصة اليهود ومنقذتهم. ويطرح بالتالي السؤال: أي نوع من الأخلاق والمناقبيّة يقبع خلف الإستيلاء الصهيوني على الأرض في فلسطين؟

تبنّى الحاخام ستيفن وايز، وهو زعيم صهيوني بارز في أميركا، موقفاً مماثلاً لمواقف بن غوريون عندما وصل الأمر إلى مسألة دخول الأطفال اليهود إلى الولايات المتحدة الأميركيّة عام ١٩٣٩. واستبدّ به القلق لمضاعفات دخولهم على قوانين الهجرة الأميركيّة، فقال:

«تأتي بلادنا أولاً . . . فإذا تعذّر تقديم العون لهؤلاء الأطفال، معنى ذلك انه لتعذّر تقديم العون»[٤].

ولكن الجريمة الأكبر لا بدَّ انها تنحصر بالتأكيد في موقف الصهيونيين من النازيين بالذات. لقد سبق لرئيس المنظمة الصهيونية العالميّة، حاييم وايزمان، في وقت باكر جداً ان أعدّ المشهد ومهّد السبيل لموقفه من معاداة اليهود في المانيا، وذلك في خطاب حاسم ألقاه في برلين عام ١٩١٢، حيث قال:

«باستطاعة كل بلد ان يستوعب عدداً محدوداً من اليهود فحسب، هذا متى شاء تجنّب الإشتراكات والخلل في معدته. والمانيا تملك من اليهود فوق طاقتها الهاضمة»[٥].

لم يكن بوسع هتلر ان يطالعنا بوصف وصياغة افضل من ذلك.

مذكرة الصهيونيين الألمان إلى هتلر: ١٩٣٣:

وفي الواقع عندما استولى هتلر على السلطة عام ١٩٣٣، اكتشف لدى **الإتحاد الصهيوني الألماني**، أو المنظمة الصهيونيّة الرئيسيّة في المانيا، روحاً تمتّ بصلة القربى إلى روحه وتضاهيها في الزيغ والإنحراف. لقد ارسل الصهيونيون الألمان مذكرة رسميّة إلى هتلر، وكان من شأنها تكوين وتشكيل العلاقات مع النازيين طيلة هذه الفترة المخيفة وصولاً حتى غرف الغاز. ولا تحتاج هذه المذكرة إلى مزيد من التعليق:

«فليُسْمَح لنا إذن بعرض افكارنا ونظرتنا التي من شأنها، في رأينا، اتاحة المجال أمام التوصل إلى حلّ يتماشى مع مبادىء الدولة الألمانية الجديدة في يقظتها القومية، ومن شأنه بالتالي ان يبشّر اليهود في الوقت نفسه بتنظيم جديد لظروف وجودهم . . . فالصهيونيّة لا تنسج الأوهام الخادعة بشأن صعوبة الوضع اليهودي، هذا الوضع الذي ينطوي في المقام الأول على نمط مهنيّ غير سويّ (شاذّ) وعلى غلطة تبني موقف فكري واخلاقي غير متجذّر في تقاليدنا الخاصّة . . .

. . . فالجواب على المسألة اليهودية بطريقة ترضي الدولة القوميّة حقّ الإرضاء لا يمكن بلوغه. إلاّ من خلال التعاون والتواطؤ مع الحركة

اليهودية الهادفة إلى تجديد الحياة اليهودية اجتماعياً وحضارياً واخلاقيّاً. . . وإلى انبعاث الحياة القوميّة، تماماً كما يحصل في الحياة الألمانية من خلال التمسّك بالقيم المسيحيّة والقوميّة. ولا بدّ من حصول هذا الإنبعاث والأحياء كذلك لدى الجماعة القومية اليهودية. ذلك ان وحدة الأصل والدين والمصير المشترك والوعي الجماعي يجب ان تلعب لدى الشخص اليهودي دوراً حاسماً وبارزاً في تكوين حياته. . .

وعلى أساس الدولة الجديدة التي ارست دعائم مبدأ العرق أو العنصر، نرغب في ملاءمة جماعتنا ضمن إطار البنية الإجمالية، بحيث يتسنّى لنا، في الدائرة المُعَيَّنة لنا، الإسهام بنشاط مثمر لصالح الوطن الأم.

. . . إن اعترافنا بالقومية اليهوديّة يتيح المجال أمام قيام علاقة واضحة ومخلصة مع الشعب الألماني ومع حقائقه القوميّة والعرقيّة. ولاننا بالضبط لا نرغب في تزييف هذه الحقائق الأساسيّة، فنحن نقف كذلك ضد الزواج المختلط ونؤيد الحفاظ على نقاوة الجماعة اليهودية. . .

وفي سبيل اهدافها العمليّة، تأمل الصهيونيّة في ان تتمكن من الفوز بتعاونٍ حكومة معادية لليهود في أساسها، لأن التعاطي مع المسألة اليهودية لا ينطوي على الحساسيات والعواطف، بل يواجه شكلة حقيقيّة يحظى حلّها باهتمام جميع الشعوب، ولاسيما الشعب الألماني في اللحظة الراهنة.

فلا يمكن ان يتأدّى تحقيق الصهيونية إلّا من خلال امتعاض اليهود في الخارج واستيائهم المناوىء للتطور الألماني. والدعاية الرامية إلى المقاطعة ـ كما يتمّ شنّ الحملة الدعائية حالياً ضد المانيا بطرق متعدّدة ـ هي في جوهرها غير صهيونيّة (لا صهيونية) لأن الصهيونيّة لا تريد خوض المعارك وفتح الجبهات، بل تهدف إلى الاقناع والبناء. . .»[1].

وتشير الفقرة الأخيرة إلى المقاطعة المناوئة للنازيّة وضد البضائع والسلع الألمانيّة، وهي حملة جرى تنظيمها بصورة رئيسيّة في الولايات المتحدة الأميركية وقد عارضها الصهيونيون.

طبعاً، لا يجوز السماح للموقف المخيف الذي اتخذه الصهيونيون من

النازيين بأن يحجب أو يشوّه الشجاعة الهائلة التي اظهرها مقاتلو المقاومة اليهودية ضد النازيين. كان عليهم أن يتصدّوا ليس إلى النازيين وحدهم فحسب، بل إلى «طابور خامس» من الصهيونيين المندسّين بين صفوفهم، إذ راح هؤلاء يهمسون لهم: «لا تقاتلوا، ليس بمقدوركم خوض القتال. النازيون الألمان على حقّ. لا أحد يرغب فيكم ويرحّب بكم في اوروبا. ليس مكانكم هنا».

في العام ١٩٤٣ ثار المقاومون اليهودي ضد النازيين في «غيتو فرصوفيا» (بولندا). وقاتلوا طيلة ستة شهور، مختبئين في الأبنية المتهدمة من جراء القصف والغارات، وفي متاهة أنفاق المجارير تحت المدينة. وسجّل القادة العسكريون الألمان ما يلي: «لقد رحظنا مراراً وتكراراً ان اليهود، بالرغم من الأخطار التي تهدّدتهم بالحرق احياء، كانوا يفضّلون العودة إلى لهب النيران بدلاً من تركنا نقبض عليهم أو الوقوع بأيدينا»[٧]. ولاحظو كذلك ان النساء بنوع خاص، خرجن لدي تطويقهن ورحن يصلين ناراً حامية من رشاشاتهن بدلاً من الإستسلام. لقد حارب يهود فرصوفيا وقاتلوا حتى النهاية، ولم تكن ظروفهم مؤاتية، بل مستحيلة تماماً.

علّق يوري آفنيري، وهو عضو سابق في عصابة شتيرن ـ احدى التنظيمات الصهيونية المسلّحة في فلسطين خلال الحرب، وفي عداد اعضائها اسحق شامير الذي وصل لاحقاً إلى منصب نائب لرئيس الوزارة ومن ثم رئيساً للوزراء ـ بقوله:

> «على امتداد سنوات الحرب لم تفعل القيادة الصهيونية شيئاً لمساعدة اليهود... ويعتقد الكثيرون انه كان ممكناً القيام بأشياء كثيرة: مثلاً ـ إسقاط مئات المظلّيين من رجال الهاغانا وعصابة الارغون (خلف خطوط العدو) في اوروبا...»[٨].

لكن الصهيونيين لم ينظروا إلى الموضوع من هذه الزاوية. ففي العام نفسه من انتفاضة غيتوفرصوفيا. أعلن يتسحاق غرينباوم، رئيس لجنة الإنقاذ اليهوديّة ما يلي:

> «لو سُئلت، هل يمكنكم تقديم اموال من صندوق «النداء اليهودي الموحّد» لإنقاذ اليهود؟ لقلت: كلاّ، وثانيةً كلاّ! وفي رأيي. يجب أن

نقاوم تلك الموجة التي تضع النشاطات الصهيونيّة في الخطّ الثاني من الأهميّة»[٩].

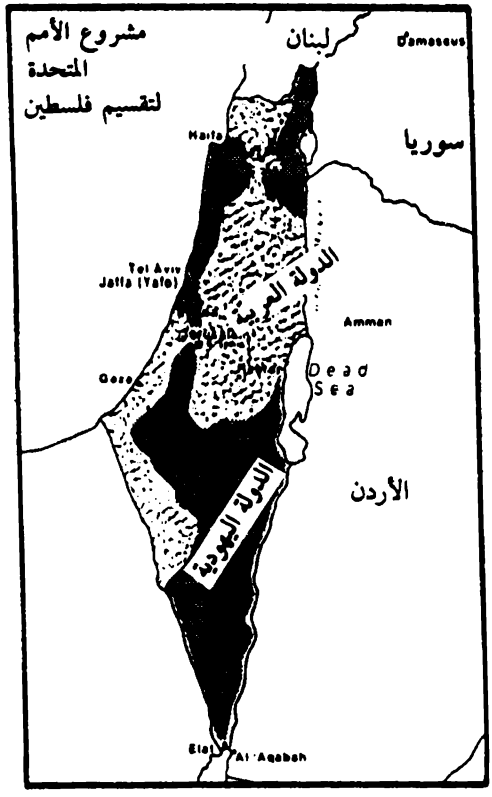

ـ المساحة التي اقترحتها الأمم المتحدة للدولة اليهوديّة.

عملية خطف!

اختطاف فلسطين

كيف استولى الصهيونيون على فلسطين

قصمت الحرب العالميّة الثانية ظهر بريطانيا فعليّاً فعجزت عن بسط السيطرة على امبراطوريتها. لقد استنضب النزاع الدامي رحيق ارادتها الرامية إلى حلّ نزاع ساعدت هي على خلقه بين المستوطن الصهيوني وسكان فلسطين الأصليين. . وبرزت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الدولة الأقل إجهاداً جراء المجهود الحربي، على إنها الدولة الأقوى في العالم. وانطوت منطقة الشرق الأوسط على أهميّة حيوية بالنسبة لأميركا. فالمخزون البترولي الرخيص في المنطقة وتوريداته المتوسّعة باستمرار والمتنامية لم يكن جوهريّاً الآن بالنسبة للتموين المحلّي الأميركي فحسب، بل بوصفه ايضاً يؤلّف الدور الرئيسي الذي تنوي الولايات المتحدة ان تلعبه في توظيفاتها المالية لإعادة بناء اوروبا في اعقاب الحرب.

وبناء عليه، فإن احتمال قيام دولة يهوديّة تعتمد كليّاً في بقائها على الرعاية الأميركيّة، وتكون بالتالي مكرّسة لخدمة المصالح الأميركيّة في المنطقة، هذا الإحتمال استهوى إدارة الرئيس ترومان واجتذابها ايّما اجتذاب. لاسيما وانه جاء في وقت خلوّ المنطقة من أي ضامن يمكن التعويل عليه والركون عليه لتأمين المصالح الأميركية في المنطقة.

ثم أقدم الصهيونيون في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ على نسف فندق الملك داوود في القدس، فأوقعوا اكثر من ٨٠ قتيلاً من البريطانيين والعرب واليهود. وعَرّض الحادث إفلاس السياسة البريطانية في المنطقة، فأحيلت قضيّة فلسطين على جناح السرعة إلى هيئة الأمم المتحدة.

كانت الولايات المتحدة الأميركيّة تمثل الصوت الأقوى في الأمم المتحدة.

ومن السهل تمرير خططها بشأن فلسطين من خلال المناورة داخل تلك المنظمة الدوليّة القائمة على أساس واهن وغير متين. فجاء مشروع التقسيم المقترح في الأمم المتحدة والمدعوم من الولايات المتحدة الأميركيّة ليحمل في ظاهره شبه «الانصاف» لطرفي النزاع.

لكن هذا الإنطباع الأولي عن الإنصاف سرعان ما يتزعزع ويتهاوى أمام إلقاء نظرة فاحصة عن كثب لمشروع التقسيم. لقد جاء هذا المشروع ليمنح ٥٥ بالمئة من مساحة فلسطين لليهود الذين كانوا يؤلفون نسبة ٣٠ بالمئة من السكان، ولم يمتلكوا سوى ٦ بالمئة من الأراضي (ومما يجب تذكّره دوماً هو ان هذه الأراضي قد ابتاعها الصهيونيون قبل الحرب من الملاكين العرب ومن ثم عمدوا إلى طرد المزارعين من فلاحي الأرض). ونصّ مشروع التقسيم على ان يقيم قرابة ٤٠٠ الف عربي ـ وهو عدد مساوٍ لعدد اليهود تقريباً ـ في المنطقة المعيّنة للدولة اليهوديّة. أما الدولة العربيّة المقترحة فكانت ستضمّ ١٠ الآف نسمة من اليهود و٧٢٥ الفاً من العرب فوق المساحة المتبقيّة من فلسطين، أي فوق ٤٥ بالمئة من اراضيها.

تمّت الموافقة على مشروع التقسيم بسهولة تامة. فالدول الأوروبيّة وافقت كلها. والاتحاد السوفياتي وافق. لكن ثلاثاً فقط من الدول الأفريقيّة والآسيوية وافقت (تحت وطأة الضغوط الشديدة التي مارستها عليها الولايات المتحدة الأميركيّة).

وبالطبع، لم توافق على المشروع دولة واحدة من الدولة العربية. وفي غضون ايام قليلة كان المتظاهرون في سوريا يهاجمون السفارات الغربيّة. وخرج الآلاف من المصريين إلى شوارع القاهرة، فاشتبكوا مع رجال الشرطة وقذفوا القنصليّة البريطانية بالحجارة. كما قام اللبنانيون والعراقيون بمهاجمة الممتلكات الأميركيّة. وعلى حدّ التعبير الموّفق لأحد القادة الفلسطينيين حيث قال: «نحن نقاتل طليعةً متقدّمة واماميّة من طلائع اميركا»[1].

وفي الواقع. جاء مشروع التقسيم الذي أقرّته الأمم المتحدة وصادقت عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ بمثابة ورقة التين القانونيّة التي أطلقت على الفور عملية اختطاف الصهيونيين لفلسطين. فالتقسيم كان ايذاناً بنهاية الحكم البريطاني. فمن ذا الذي سوف يتصدّى لخطط الصهيونيين العسكريّة

ـ وهي التي لبثت سـرّاً مكشـوفـاً طيلة سنين؟ من الـواضح بجـلاء ان الأميركيين لن يتصـدّوا لها. والحكـومات العـربيّة؟ كـلاّ! فالمعـارضة الفـاترة والمتردّدة من جانب تلك الحكـومة اعتـراها الضعف والـوهن والفساد، مثلما كانت على هذه الحال منذ الأيام الأولى للحكم البريطاني المُنتَدب.

تُرِك الفلسطينيون لكي يقاتلوا وحدهم. فلم يمتلكوا الآلة العسكرية، ولا امتلكوا ـ وهذا هـو الأهَمّ ـ نوعيـة القيادة التي تستـطيع مجـاراة التدريب القاسي الذي لا يرحم لدى الصهيونيين. ومـع ذلك، وكـما حدث في العـام ١٩٣٦، قاتل عدة الآف من الفلسطينيين وتصدّوا ببسالة وشجاعة عـلى قدر الإمكان.

يقبـع الإرهـاب عـلى نـطاق لم يسبق لـه مثيـل في صميم المشـروع الصهيوني. فقد لجأ الصهيونيون إلى طرد الفلسطينيين وقذفهم خارج ديارهم وبلادهم من خلال خلق مناخ يسوده العنف وإراقة الدماء حتى تجتاح البـلاد حمى من الخوف والرعب.

ففي ٩ نيسـان (ابريـل) ١٩٤٨ قـام جنـود الارغـون، وهي ميليشيـا صهيـونية شـديدة التعصّب بنـوع خاص وتحت إمـرة مناحيم بغـين ـ الـذي اصبح رئيساً للوزارة ابّان اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ـ بدخول قرية دير ياسين الفلسطينيّة وابلغـوا سكانها المقيمـين فيها ان لـديهم مهلة ١٥ دقيقة لإخـلاء منازلهم. ثم قام الجنـود بالهجـوم. وفي غضون سـاعات قليلة ـ ومن خـلال مشاهد سوف تتكرر لاحقاً في مخيمي صبرا وشـاتيلا بعـد مرور ٣٤ عـاماً في بيروت ـ قتلوا ما يتراوح عدده بين المائتـين والثلاثمـائة من النسـاء والأطفال والرجال بدم بارد وعن سابق تصور وتصميم وفقـاً لنيّة مبيتـة. وذهب لتفقّد القرية مندوب الصليب الأحمر الدولي بعد وقوع المجزرة بوقت قصير. فكتب في تقريره ما يلي:

> «كانت الغرفة الأولى مظلمة، وكل ما فيها مبعثراً، إنما لم يوجد أحد هناك. وفي الغرفة الثانية، وسط قطع الأثـاث المبقورة بـطونها وجميع انواع الركام، عثرت على بعض الجثث باردة. هنا جرى «التنظيف» بواسطة الأسلحـة الرشـاشة، ثم ألقيت القنـابل اليـدوية. ثم كـان الإجهاز النهائي بـواسطة السكـاكين وحـراب البنادق. يمكن لمـطلق شخص ان يرى ذلك. وشـاهدت الشيء نفسـه في الغرفـة التاليـة.

لكن بينما انا على وشك المغادرة سمعت شيئاً يشبه التنهّد. تطلّعت حولي في كل مكان، ورحت أقلّب جمع الجثث، فعثرت على قَدَم صغيرة لا تزال دافئة. كانت لفتاة صغيرة في العاشرة من العمر، مزّقت جسدها قنبلة يدويّة، ولكنها ظلّت على قيد الحياة. شاهدت في كل مكان من القرية المشهد المرعب نفسه... كانت هذه القرية تضمّ ٤٠٠ نسمة، واستطاع الفرار منها حوالي الخمسين. أما الباقون، فقد تعرّضوا للمذبحة وقتلوا عمداً بنيّة مبيتة. لأنني لاحظت بنفسي ان العصابة التي اقترفت هذه الجريمة كانت تتحلّى بتنظيم رائع ولا تتصرّف إلاّ بناء للأوامر»[٢].

ووصف مناحيم بغين نفسه المضاعفات الناجمة عن مجزرة دير ياسين والنتائج التي أسفرت عنها، فقال:

«اعتاد العرب في سائر انحاء البلد تصديق القصص الخيالية عن «وحشية الأرغون» وميلها إلى ارتكاب المجازر الدامية، فارتعدت فرائصهم واصيبوا بالذعر والهلع إلى أقصى الدرجات، فشرعوا يهربون للنجاة بحياتهم. وسرعان ما تحوّل هذا الهرب الجماعي إلى موجة عارمة من الفرار الجماعي المجنون والجموح بصورة يصعب ضبطها والسيطرة عليها... وليس من الصعب أو المتعذّر المبالغة في تقدير المغزى السياسي والإقتصادي المتضمّن في عمليّة الفرار»[٣].

وبعد مضي اسبوعين على المجزرة انسحبت القوات البريطانية من حيفا. وعند مغيب شمس النهار الموافق فيه ٢١ نيسان (ابريل) ألقى الصهيونيون بكميّة ضخمة من المتفجرّات زنتها ٦٠ باونداً من مسافة ٣٠٠ ياردة على الحيّ العربي في المدينة والمكتظ بالسكان. وتدحرجت قنابل البراميل، وهي كناية عن صفائح اسطوانية معدنيّة مملؤة بالبنزين والديناميت، في الممرات الضيّقة وأزقة الحيّ ثم انفجرت محدثة جحيماً من اللهب والنيران والإنفجارات. وعمدت مكبرّات الصوت التابعة للهاغاناه (المليشيا الصهيونيّة الرسميّة) إلى بثّ «تسجيلات الرعب» التي ملأت الهواء بالصرخات والأنين المخنوق للنساء العربيات، وقطعتها بفاصل صوتي يشوبه الحزن والأسى راح يناشد السكان باللغة العربيّة: «اهربوا وانجوا بحياتكم وارواحكم! فاليهود يستخدمون الغازات السامّة والأسلحة الذرّية! ولدى

هروب الفلسطينيين من حيفا كانت هناك عبارة واحدة ترتجف على شفتيهم: «دير ياسين، دير ياسين»[٤].

وفي غضون اسبوع أدّت الحملة النفسيّة الخاطفة إلى إفراغ مدينة يافا ذات المرفأ من سكانها، وهي مدينة عيّنها مشروع التقسيم كجزء من الدولة العربيّة. ومن سهول الجليل الخصبة إلى مدينة عكا المحصّنة بأسوارها وقلاعها، هرب الفلسطينيون من منازلهم وديارهم، ومن قراهم وأراضيهم.

الرواية المدرجة أعلاه للحوادث، ولاسيما الرواية عن مجزرة دير ياسين معروفة تمام المعرفة في أوساط الفلسطينيين وسائر انحاء العالم العربي. طيلة اربعين عاماً دأبت الدولة الإسرائيليّة على إنكارها. وتزعم الرواية الصهيونيّة الرسميّة ان البلدان العربيّة ناشدت الفلسطينيين ان يرحلوا ويغادروا لكي تبّرر بذلك اجتياحها اللاحق للدولة اليهودية.

غير إنه في مستهل العام ١٩٨٦ قام مؤرّخ إسرائيلي هو بني موريس بنشر تقرير سريّ لمخابرات الجيش الإسرائيلي ومؤرّخ في حزيران (يونيو) ١٩٤٨. يؤكد هذا التقرير كليّاً الرواية الفلسطينيّة لهذه الحوادث ويثبت صحتها. يقول موريس في تحليله لوثيقة المخابرات الصهيونيّة ما يلي:

> «بدلاً من الإيحاء برفع الملامة التامة عن الإسرائيليين وتبرئتهم من خلق مشكلة اللاجئين، فإن تقدير فرع المخابرات للموقف مكتوب بعبارات وقائعيّة صريحة وتحليليّة للموقف. وإذا احتوى على شيء، فإنه يتضمّن اكثر من تلميح بإسداء «النصيحة» عن كيفيّة إحداث المزيد من الهرب الفلسطيني بواسطة طرق غير مباشرة، ودون اللجوء إلى إصدار أوامر الطرد المباشرة التي تنطوي على إحراج سياسي واخلاقي...».

يقول التقرير المذكور انه عشية صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. كانت المنطقة المعيّنة للدولة اليهودية تضم ٢١٩ قرية عربيّة وأربع بلدات عربيّة تماماً أو في جزء منها - ويبلغ سكان هذه القرى والبلدان ما مجموعه ٣٤٢ الفاً من العرب. وما ان حلّ اول حزيران (يونيو) حتى كانت ١٨٠ قرية من هذه القرى قد أخليت من سكانها، بينما هرب ٢٣٩ الفاً من العرب وطردوا من المناطق التابعة للدولة اليهودية. وثمة ١٥٢ ألفاً من العرب المتحدرين من ٧٠ قرية وثلاث مدن

(يافا وجنين وعكا) تركوا بيوتهم هاربين من المناطق المخصّصة للدولة العربيّة بموجب قرار التقسيم، ومن منطقة القدس. لذا، مع حلول ١ حزيران (يونيو) ـ وكما جاء في التقرير ـ فقد بلغ المجموع الإجمالي للاجئين ٣٩١ الفاً، أضف إليها أو إطرح منها حوالي ١٠ ـ ١٥ بالمئة.

ثم يعطي تقرير فرع المخابرات تحليلاً وشرحاً مفصّلاً لهذه العوامل، مشدّداً على العبارة التالية: «لا ريب في ان العمليات العدائيّة [التي شنتها قوات الهاغاناه وجيش الدفاع الإسرائيلي] كانت السبب الرئيسي القابع وراء حركة السكان».

ويشرح التقرير كيف ان موجة المهاجرة في كل منطقة جاءَت مباشرة في أعقاب «ازدياد عمليّاتنا واتساعها في تلك المنطقة». لقد حمل معه شهر ايار (مايو) زيادة كبرى في العمليّات اليهوديّة الواسعة النطاق. وكذلك شهد الشهر نفسه اتّساع نطاق الهجرة الجماعية للعرب:

> «رحيل البريطانيين... بالطبع ساعد على اجلاء العرب واخلائهم، ولكن يبدو ان الإنسحاب البريطاني أطلق ايدينا في العمل اكثر مما أثّر بصورة مباشرة في تهجير العرب».

ويلاحظ تقرير المخابرات ان أبعاد الهجوم اليهودي لم تكن دائماً بمثابة العنصر الحاسم الذي يُحسَب له حساب: بل كانت العوامل النفسيّة (السيكولوجيّة) هي التي أثّرت في معدّل الهجرة. ويعدّد التقرير عناصر من طراز «المباغتة» أو المفاجأة، وسيل القصف المدفعي المتواصل والطويل الأمد، واستخدام مكبّرات الصوت لبث رسائل التهديد والوعيد ـ باعتبارها من العناصر التي مارست نفوذاً قوياً وتأثيراً كبيراً في التسبب بالهرب.

فالهجوم على قرية واحدة أو بلدة واحدة أثّر غالباً في القرى والبلدان المجاورة لها. «وإخلاء قرية معيّنة بسبب هجوم نقوم به نحن حرّك في اعقابه العديد من القرى المجاورة وحملها على الهرب» ـ هذا ما يقوله التقرير. يصدق هذا الكلام بنوع خاص على القرى الكبيرة أو البلدات. «فسقوط كل من طبريا وصفد وسمَخ ويافا وحيفا وعكا ولّد في اعقابه موجات عديدة من النازحين». والقوة المحرّكة السيكولوجيّة التي عملت هنا كان شعارها مقتبس من سفر الملوك الأول في التوراة ٥ : ١٣، حيث غدا الشعار العبري على هذا النحو: «لو شَبّت النار في شجر الأرز...».

ويذكر تقرير فرع المخابرات «الوقع الخاص» الذي أحدثته عمليّة المنشقّين في قرية دير ياسين، واختطاف الوجهاء العرب الخمسة في قرية الشيخ مونس (شمالي تل ابيب) عند اواخر شهر آذار (مارس) ١٩٤٨:

«وبنوع خاص أثّرت العمليّة التي جرت في دير ياسين على تفكير العربي تأثيراً بعيد المدى. ولا ينبغي التقليل من حجم الهرب الفوري خلال هجماتنا (الهاغاناه وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي) لاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبيّة، إذ تسبّبت هذه الهجمات في الهروب المذعور من جراء هذا العامل الذي يمكن وصفه بالعامل المسرِّع والحاسم».

وينتهي التقرير بالقاء نظرة على الطريقة التي جرى بها استيعاب اللاجئين (لدى حلول شهر حزيران ١٩٤٨) في البلدان أو المناطق المضيفة. فالعرب الموسرون والأغنياء لم يواجهوا على العموم مشكلات استيعابيّة. ولكن معظم النازحين كانوا من الفقراء. لقد غادر معظمهم ورحل دون مجموع امتعته ومقتنياته، وأدّى هذا الأمر ـ كما يقول التقرر ـ إلى «مشكلات قاسية وعسيرة في الإستيعاب».

خشي بعض الإسرائيليين ان يتحول النازحون الناقمون إلى جنود ويرجعون إلى القتال ضد إسرائيل. لكن تقرير فرع المخابرات صرف النظر عن هذا الخطر وأهمله:

«لم يتحوّل النازح العربي إلى مقاتل، وصار اهتمامه الأوحد ينصبّ حالياً على جمع المال [التبرعات والإحسان]. لقد استسلم لأدنى اشكال الحياة، مفضّلاً ذلك على التعبئة من أجل المعركة»[٥].

وفي كتاب سيصدر في إسرائيل، في وقت لاحق من العام ١٩٨٦، (صدر الكتاب على الأرجح) يؤكد قائد سابق لجهاز المخابرات بان قوات الجيش الإسرائيلي كانت على علم مسبق بنوايا الارغون في شن الهجوم ضد اهالي قرية دير ياسين، الذين أقدموا بالفعل على توقيع ميثاق سلام مع المستوطنة اليهوديّة المجاورة. ويقول المؤلّف، ي. ليفي انه طلب الإذن من الضابط الأعلى رتبة ورئيسه لكي يُسمح له بتحذير القرويين وإنذارهم. لكن هذا الطلب قوبل بالرفض[٦].

ألم يكن بمقدور البلدان العربيّة المحيطة بفلسطين ان تفعل اكثر مما فعلت؟ من المؤكد انهم مرّوا بكل الإقتراحات الرامية إلى إعلان «الحرب». وفي اليوم التالي لإعلان بن غوريون ولادة دولة إسرائيل - في ١٤ أيار (مايو) ١٩٨٤ قامت البلدان العربيّة ضمن إطار جامعة الدول العربيّة بشنّ «الهجوم».

جاء الهجوم بمثابة مناورة أو تمرين خيالي كليّاً. لقد حدثت صدامات عسكريّة - ولكن الحكومات العربيّة الفاعلة والنافذة كانت قد دخلت في مفاوضات مع الإسرائيليين. والجامعة العربيّة لا تزال تحت سيطرة البريطانيين الذين ظلّوا يمارسون نفوذاً حاسماً.

وعلى اية حال، لم تكن الأسر الإقطاعية الحاكمة راغبة في خوض القتال. فالملك عبد الله في شرقي الأردن اجتمع إلى غولدا مئير فور بدء «الحرب». وسرعان ما كشفت مفاوضاته معها ومع موشيه دايان في وقت لاحق عن نواياه الحقيقية. كان اكثر من راضٍ ومكتفٍ لمساعدة الصهيونيّين على عرقلة مشروع التقسيم لكي يستولي لنفسه على الضفة الغربية للأردن. والمعروف ان جيشه كان الأفضل تدريباً بين جيوش دول الجامعة العربيّة. ولقد ادّى تصرّفه المراوغ في البداية إلى نسف معنويات الآخرين وتقويضها.

خيّم على العواصم العربيّة آنذاك شللٌ بعيد المدى وقصور في الكفاءة عميق الغور، وعدم إدراك لخطورة الوضع. واتضح تماماً أمام الزعيم الفلسطيني موسى العلمي ما تنطوي عليه كل هذه السلبيات، فخرج في جولة لكي يكتشف بنفسه أي نوع من الدعم يمكن لشعبه ان يتوقّعه:

> «أكد له الرئيس السوري [القوتلي] ما يلي: يسرّني ابلاغكم ان جيشنا ومعدّاته وتجهيزاته تأتي في الدرجة الأولى والأعلى، وهو قادر على معالجة حفنة من اليهود. وسوف أبوح لك بسرّ يبقى بيننا: نحن نمتلك قنبلة ذريّة». وحين رأى علامات الأستهجان بادية على وجه موسى العلمي، تابع قائلاً: «نعم، نحن نملكها. وقد صُنعت محليّاً. حالفنا الحظّ وعثرنا على سنكري شاطر، فقام بصنعها...». وفي امكنة اخرى من البلدان التي زارها في جولته وجد استكانة مماثلة، وجهلاً أقلّ حدّة من السابق. ففي العراق اخبره رئيس

الوزراء ان جلّ ما نحتاج إليه هو بضع مكانس لتكنيس اليهود إلى البحر. وسمع من مستشارين مقرّبين في القاهرة ما يلي: «حالما نحصل على الضوء الأخضر من البريطانيين يمكننا بسهولة ان نطرد اليهود ونرميهم خارجاً»[٨].

لقد بالغت الدعاية الصهيونيّة في استغلال الواقعة القائلة ان ٦٠٠ الفاً من اليهود وقفوا بوجه ٤٠ مليوناً من العرب وصمدوا في «حرب الإستقلال» عام١٩٤٨. ولكن الوقائع والحقائق بتفسير مختلف تماماً. فالقوات المسلحة التابعة لقيادة جامعة الدول العربيّة، والممثّلة لخمس بلدان غربيّة، ضَمّت ما بلغ مجموعه الإجمالي ١٥ ألف رجل. وتألّفت اسلحتهم الثقيلة من ٢٢ دبابة خفيفة وعشر طائرات من طراز سبيتفاير. أما الصهيونيون فقد عبّأوا ٣٠ الفاً من الجنود النظاميين، و٣٢ الفاً من جنود الصف الثاني، بالإضافة إلى ١٥ الفاً من شرطة المستوطنات و٣٢ الفاً من رجال «الحرس الوطني»، وعلاوة على ذلك كانت الارغون تضمّ ما بين ٣,٠٠٠ ـ ٥,٠٠٠ مقاتل.

فإذا كان هناك من شك عمّن سيكسب حرباً تدور رحاها بين الصهيونيين والجيوش العربيّة، من المؤكد ان السلطات الإستعمارية البريطانية لم تساورها الشكوك حول المنتصر. قبل عامين من اندلاع الحرب قام الجنرال دارسي، قائد القوات البريطانية في فلسطين، بتلخيص الوضع كالآتي:

«لو بادرنا إلى سحب القوات البريطانيّة، فإن الهاغاناه سوف تستولي غداً على فلسطين كلّها». هكذا تكلّم الجنرال بصراحة. ولكن هل تستطيع الهاغاناه الإحتفاظ بفلسطين في ظل مثل هذه الظروف؟ أجاب الجنرال بقوله: «بكل تأكيد. يستطيعون الإحتفاظ بها والصمود في وجه العالم العربي بأسره»[٩].

وفي النهاية أرسلت الأمم المتحدة وسيطاً، هو الكونت فولك برنادوت، لكي يحاول تنفيذ مشروع التقسيم. وصل الوسيط الدولي لكي يشهد سرقة البيوت العربية ونهب المخازن العربية والإستيلاء على الأراضي العربية بصورة مذهلة ومثيرة: ٨٠ بالمئة من الأراضي، ٥٠ بالمئة من بساتين الحمضيات (البيّارات) و٩٠ بالمئة من بساتين الزيتون، وعشرة الآف مخزن تجاري. لقد حاول برنادوت في الواقع إيقاف النزوح والخروج الفلسطيني. فقام بتوثيق وتسجيل بعض الفظائع المرتكبة وتحدّى بعض اضاليل الدعاية

الصهيونية وكافأه الصهيونيون على جهوده المبذولة. ففي ١٧ ايلول (سبتمبر) اغتالته مجموعة تابعة لعصابة شتيرن، التي كان في عداد اعضائها الرجل الذي يشغل اليوم (١٩٨٦) منصب نائب رئيس وزراء إسرائيل، ويحتل حالياً منصب رئيس الوزراء: يتسحاق شامير.

اثار الإغتيال موجة عارمة من الإحتجاج على نطاق العالم الأوسع، مما أدى بدوره إلى ممارسة الضغط على إسرائيل للقبول بوقف اطلاق النار في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩. لقد جاء وقف اطلاق النار متأخراً بعض الشيء. فإسرائيل احتلّت لدى اعلانه ٨٠ بالمئة من فلسطين. وكما قال حاييم وايزمان عن الخروج الفلسطيني: إنه بمثابة «تبسيط عجائبي لمهماتنا»[١].

معنى ذلك: ان طرد اكثر من ثلاثة ارباع المليون فلسطيني شَكّل الأساس الذي قامت عليه دولة إسرائيل.

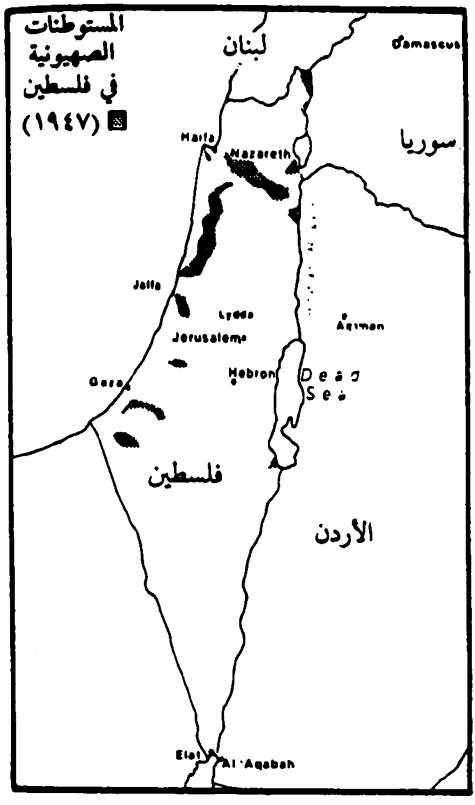

ـ المدى الذي بلغته المستوطنات اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٧.

الكفاح لتحرير فلسطين

تقول الأساطير الصهيونيّة ان ارض فلسطين التي وإن كانت مأهولة بعدد قليل من العرب الرُحَّل، فهي صحراء في معظمها. ويزعم مروّجو الأساطير تلك ان إحدى المآثر العظيمة للمشروع الصهيوني كانت في تحويل الصحراء إلى اخضرار. البرهان على ذلك، إذا كانت هناك من حاجة إلى تقديم البرهان حقّاً، يطالعنا في الصادرات الإسرائيليّة من العنب والبرتقال والمنتشرة في كافة انحاء العالم، وهي صادرات من المنتوجات الزراعيّة المغروسة في الكيبوتزيم.

لا شيء يَبعد اكثر من ذلك عن الحقيقة. فبرتقال يافا (اليافاوي) الذي صار رمزاً للمبادرة الزراعية الإسرائيليّة يؤكد العكس ويثبته بالفعل: بساتين البرتقال (بيّارات الحمضيات) وكروم العنب سُرقت من الفلاحين الفلسطينيين الذي فلحوا التربة وزرعوها واعتنوا بها طيلة قرون من الزمن. أما بيّارات يافا وبساتين البرتقال فيها، فهي ترجع في تاريخها على الأقل حتى بداية القرن الثامن عشر. وفي العام ١٨٨٠، عندما كانت بساتين البرتقال بيد العرب كليّاً، ضمّت ٧٦٥ الف شجرة برتقال. وبلغ موسم القطاف المجنيّ منها ثلاثين مليون برتقالة وقد صُدّرت كميّات كبيرة من البرتقال إلى اوروبا[1].

الفلاح الفلسطيني يتطلّع إلى تاريخ له ـ وهو تاريخ من الاعتزاز والكبر. لقد رفض الفلاحون الدخيل الصهيوني منذ البداية. وليس معنى هذا انهم امتعضوا من حضور يهودي. ثمة جماعات يهوديّة صغيرة كانت منتشرة في سائر انحاء البلدان العربيّة ولقد مضى عليها هناك قرون من الزمن. بدأ الامتعاض والإستياء عندما قامت بريطانيا بتوفير الحماية للأقليّة

اليهودية في مطلع القرن التاسع عشر كسبيل للحصول على موطىء قدم داخل الإمبراطورية العثمانية ـ وهذا ما سُمّي بـ «المسألة الشرقيّة»[٢]. ذلك ان الدخلاء الصهيونيين اعتبروا على حقيقتهم ـ كناية عن زائرين غير مرغوب فيهم وجرى فرضهم على الفلسطينيين بواسطة حكامهم الجدد: الامبراطورية البريطانية.

وقعت صدامات دوريّة بين الفلسطينيين والصهيونيين، كما بين الفلسطينيين والسلطات البريطانيّة خلال عقد العشرينات استاء الفلسطينيون وامتعضوا من القيود التي حدَّت من حقوقهم سواء جاءت القيود من الحكم البريطاني أم من التوسع المستمر للمستوطنات الصهيونيّة على حساب فلسطين. وانفجر العنف باستمرار. فلو استمرّ معدّل الهجرة اليهودية في العشرينات على حاله التصاعديّة، لأصبح الفلسطينيون في غضون ١٥ ـ ٢٠ عاماً أقليّة في وطنهم وأرضهم. وعلى جناح السرعة. ونشب قتال شرس وضارٍ بنوع خاص بين العرب واليهود في القدس عام ١٩٢٩ مخلّفاً مائة قتيل من العرب ومائة قتيل من اليهود. معظم العرب قتلوا على ايدي الجنود البريطانيين.

ولكن ليس من شك في ان أهم حادث مفرد وقع خلال فترة الإنتداب البريطاني هو الإضراب العام الفلسطيني في سنة ١٩٣٦.

لم يكن هذا الإضراب أقلّ من ثورة ضد الحكم البريطاني. فالشعار الرئيسي المرفوع كان «نيل استقلال فلسطين». وطالت الثورة الشعب الفلسطيني برمّته. فقامت في كل بلدة ومدينة وقرية لجنة ما لتأييد الإضراب والإشراف على تنظيمه. لقد اضرب العمال العرب. واغلقت المخازن والمحلات العربيّة ومكاتب الأعمال والأسواق. وتوقفت وسائل النقل مثلما تعطلت سبل الإتصال.

أصيبت السلطات البريطانية بصدمة مذهلة. فبادرت إلى القيام بسلسلة من الإعتقالات بالجملة للقادة المحليين، لكن الإضراب تعمّق وامتدّت جذوره. ففي مدينة يافا، حيث صمد الإضراب كالصخر الأصمّ، كانت المدينة القديمة خلف الأسوار بمثابة مركز تنظيم الإضراب. فعمد الجيش البريطاني إلى عزل الحيّ القديم واستخدم تكتيكاً استعاره

الصهيونيون شاكرين في وقت لاحق: ألا وهو نسف مئات البيوت بالديناميت.

وجاء في تقرير للمندوب السامي البريطاني في حزيران (يونيو) ان فلسطين تعيش «حالة من الثورة الأوليّة». وتابع التقرير تحليله للوضع المتفجّر في البلاد، بقوله: «هناك سيطرة قليلة لضبط العناصر المشاغبة والخارجة على القانون في خراج البلدان الرئيسيّة والطرق الكبرى والخطوط الحديديّة»[٣]. لقد جرى اعتقال اكثر من ٢,٥٠٠ فلسطيني. وبلغ عدد القتلى ما ينيف على الألف قتيل.

ففي شهر تموز (يوليو) أعلن البريطانيون، بدعم من الصهيونيين، فرض الأحكام العرفية في فلسطين واستقدموا المزيد من القوات العسكرية من بريطانيا. فبلغ عدد الجنود البريطانيين الموجدين الآن بأعمال الدوريات في فلسطين اكثر من ٢٠ الف جندياً. ووصلت السفن المحمّلة بالدبابات والمدافع الرشاشة. وبدأ سلاح الجو الملكي البريطاني بشنّ الهجمات والغارات العنيفة على القرى والمناطق الريفيّة. بينما عمد البريطانيون إلى إنشاء «الزُمَر أو الفصائل الليليّة» Night squads وتشكيلها من المستوطنين الصهيونيين لمهاجمة القرى الفلسطينيّة. وهكذا نال الجيش الصهيوني، الهاغاناه، أول مذاق للحرب.

وناشد البريطانيون الملك عبد الله في شرقي الأردن والملك فيصل (؟) في العراق للتدخل والإسهام في التهدئة. وعلى الرغم من المظاهرات التي قامت ضد تدخّل الملوك والرؤساء، فقد نجح التكتيك البريطاني. ولا غرو، فالقيادة الفلسطينيّة كانت تتحدّر من الطبقة الإقطاعية نفسها التي ينتمي إليها الملوك ـ ولاسيما المفتي، زعيم القدس الديني. لم يرغبوا في خوض حرب استقلال على نطاق شامل، ولم يستسغوا الأمر.

وكما حدث في غالب الأحيان من تاريخ الثورة الفلسطينيّة، تخلّدت ذكرى نقاط التحول فيها والمنعطفات، الإنتصارات أو الهزائم، في الشعر العربي. فالشاعر الفلسطيني أبو سلمى قال في ملوك العرب الأبيات التالية:

دُكّت عروش زيّنوها بالسلاسل والقيود
سحقاً لمن لا يعرفون سوى التعلّل بالوعود
وأذلّهم وعد اليهود ولا أذلّ من اليهود

ولقد عبَّر الشهيد عوض الثائر عن فشل الملوك وخيبة أمل الشعب فيهم أعظم تعبير وأصدقه في قصيدته التي كتبها على جدار السجن قبيل اعدامه، بلغة أقرب إلى العامية وشعر الزجل، فقال:

ظنّيت إلنا ملوك تمشي وراها رجال
تخسا المسلوك ان كانت هيك الملوك أنذال
والله تيجانهم ما تصلح إلنا نعال
إحنا اللي نحمي الوطن ونبوّس جراحه.

غير ان النضال لم ينتهِ والكفاح لم يتوقف. ومع ان الإضراب العام انتهى (بعد ان دام ستة شهور، وهو أطول إضراب عام في أي مكان) استمرّت روح المقاومة. وحظيت هذه الروح بدفع مضاعف على يد الاعلان البريطاني عام ١٩٣٧ بان تقسيم فلسطين سوف يتمّ تحت السيطرة البريطانية.

ومع مجيء صيف العام ١٩٣٧ كانت حرب العصابات قد امتدّت إلى التلال، ولفّ العصيان معظم انحاء البلاد. معظم المقاتلين كانوا من الفلاحين. ودأب البريطانيون على اعتقال أي شخص يرتدي الكوفية لباس الرأس التقليدي عند الفلاحين. وبلغ مستوى الإضطراب والتململ في المناطق الحضريّة (المدن) حدّاً جعل أحد الجنرالات البريطانيين يقول في تقرير له: «الإدارة المدنيّة والسيطرة على البلاد مفقودة ولا وجود لها من كافة الجوانب العمليّة»[٥].

وخلال فترة امتدّت اربعة شهور قام البريطانيون بنسف ٥ الآف منزل، واضافوا ألف سجين إلى ٣ الآف كانوا سابقاً في السجون، وأعدموا ١٤٨ سجيناً في سجن عكا وحده.

كانت هذه نقطة الذروة في الكفاح الفلسطيني لإخراج الإمبريالية البريطانية وطرد الإستعمار من بلادهم. فكتبت بأحرف من الدم كيف ان المستوطن الصهيوني يؤلّف امتداداً للامبريالية البريطانية. وقاتل الصهيونيون إلى جانب البريطانيين مؤازرين جهودهم لكسر شوكة الإرادة الفلسطينيّة وقصم ظهرها.

لكن هذا الصراع لم يكن في نهاية المطاف صراعاً بين «العرب»

و«اليهود». بل كان صراعاً من جانب البريطانيين للإحتفاظ بقبضتهم على مركز استراتيجي حاسم في الشرق الأوسط. ولدى اقتراب الحرب العالميّة الثانية أرغمت السلطات البريطانية على تقديم تنازلات مؤقتة للفلسطينيين. ففُرضت قيود على الهجرة اليهودية وأعطيت تعهدات غامضة بشأن الإستقلال الفلسطيني. ومهما يكن من أمر السخريّة في تلك التنازلات، فقد جاءَت بمثابة عربون تقدير للنضال الفلسطيني، كما انطوت على ذلك حقّاً الواقعة البسيطة التي مفادها ان بريطانيا قد احتاجت إلى ما لا يقلّ عن ثلث جميع القوات المسلحة في الامبراطورية البريطانية لكي تعمل على «استتباب الأمن والنظام» في فلسطين.

وما ان حلّ العام ١٩٣٩ حتى كان ٢٠ الفاً من الفلسطينيين قد سقطوا قتلى وجرحى، بينما غصّت السجون بالآلاف منهم، وجرى ترحيل الآلاف. لقد اطلقت النار على افضل المقاتلين وأشجع المناضلين وأحسن العمّال تنظيماً. واستطاع البريطانيون في النهاية ان يقصموا ظهر حركة المقاومة الوطنيّة ـ لكن روحها ظلّت حيّة. وسوف تتحول أحداث العام ١٩٣٦ رمزاً للثورة الفلسطينيّة.

تجدّد الكفاح على اعقاب الحرب العالميّة الثانية على صعيد مختلف تمام الاختلاف. فالولايات المتحدة الأميركية أصبحت الآن صاحبة مصلحة ثابتة ومكتسبة في تشجيع الأطماع الإقليميّة الصهيونيّة والترويج لها. فالبريطانيون اصابهم الذعر والفزع، والدول العربيّة تخلّفت عن دعم الفلسطينيين. واستطاع الصهيونيون تعبئة الرأي العام العالمي ـ وبنوع خاص اكثر، جباية الأموال وجمعها لابتياع السلاح ـ بسبب الصدمة التي خلّفتها المحرقة. ورفضت اميركا استيعاب الناجين من المحرقة واستقبالهم مع انها قادرة على ذلك بسهولة تامة. وبدلاً من الإقدام على بادرة إنسانيّة. اعترفت اميركا ـ مثلما اعترف البريطانيون لخمسين عاماً خلت ـ بالحسنات التي ينطوي عليها تحويل الضحايا المأساويين لمعاداة السامية إلى مدافعين عداونيين عن المصالح الإمبريالية الغربيّة في البلاد العربيّة. بقيت ابواب اميركا مقفلة وموصدة باحكام وثبات.

وتُرك الفلسطينيون في عزلة، وبدأ نزوحهم الحزين.

لقد وصف الكاتب الفلسطيني المنفي، غسان كنفاني هرب أسرته من مدينة يافا في قصّة عنوانها: «ارض البرتقال الحزين». فقال متذكراً:

«... ورأيت صفّ السيارات الكبيرة يدخل لبنان طاويا معارج طرقاتها ممعناً في البعد عن أرض البرتقال.. اخذت أنا الآخر، ابكي بنشيج حاد... كانت أمّك ما زالت تنظر إلى البرتقالة بصمت... وكانت تلتمع في عيني ابيك كل أشجار البرتقال التي تركها لليهود... كل اشجار البرتقال النظيف التي اشتراها شجرة شجرة، كلها كانت ترتسم في وجهه... وترتسم لمّاعة في دموع لم يتمالكها أمام ضابط المخفر... وعندما وصلنا صيدا، في العصر، صرنا لاجئين...».

ان تدمير فلسطين وتخريبها وطرد الفلسطينيين منها عنوة سرعان ما أصبح في أعين الغرب «مشكلة اللاّجئين». واخيراً احتلّت عناوين الصحف الغربيّة قصصُ اللاجئين الذين يموتون جوعاً. فالحاجات الأساسيّة لثلاثة ارباع المليون نسمة من المشرّدين ـ ٤٦٠ الفاً في الأردن، و٢٠٠ الفاً في غزّة، و١٠٠ ألف في لبنان، و٨٥ الفاً في سوريا ـ كانت مذهلة وصاعقة. هذه البلدان العربيّة فقيرة لدرجة اليأس، والمدن العربيّة غصّت انذاك بالباحثين عن عمل. وعلى الرغم مما تبثّه الدعاية الصهيونية من سموم، فالمسؤولية قلّما تقع على عاتق البلدان العربيّة في استيعاب «اللاّجئين».

واخيراً، قامت الأمم المتحدة بمبادرة في العام ١٩٤٩. فأنشأت وكالة الاونروا (لغوث اللاجئين وتشغيلهم) على ان تتولى إدارة ٦٠ مخيّماً للاجئين بدلاً من الهيئات الخيريّة والطوعية. لقد أبقت الاونروا الناس على قيد الحياة، ليس إلاّ، وهذا فحسب. فاللاجئون الذين تأهلوا للمساعدة، تلقّوا ٣٧ دولاراً في السنة تقريباً. وجاءت بطاقات الهوية لتدفع كل شخص منهم بصفة لاجيء دائم.

ولكن وضع اللاّجيء والإذلال الذي عاناه اللاجئون على ايدي الصهيونيين لم يتمكن من محو ذكرى الثورة العالقة في النفوس والمطبوعة على صفحات الذاكرة. وكما كتب الشاعر الفلسطيني فواز تركي:

«الناس من خارج المخيّمات (ناهيك بالسواح الغربيين وعطفهم اللعين...) لدى رؤيتهم أسمالنا البالية والممزّقة تتدلّى فوق

أجسادنا مثل رايات الإستسلام البيضاء. . . لم يعرفوا ما كان عندنا. ثمة شعور في داخلنا، شعور يكبر ويتنامى، بالأمل»[٧].

ففي غرف بديلة مؤقتاً للصفوف المدرسيّة التقى المعلمون بتلامذة أشد توقاً للعلم والمعرفة «على غرار مَن تسكنهم الهواجس والذين بهم مَسّ»[٨]. وجرى تداول الصحف القديمة والمناشير التي تتحدث عن اخبار المقاومة ضد إسرائيل، وتمريرها من خيمة إلى خيمة. فالفلسطينيون أخذوا يستعدّون لشيء واحد فحسب ـ العودة إلى الديار وأرض الوطن. وكتبت مجلّة لايف Life الأميركيّة في إحدى مقالاتها عام ١٩٥١ ما يلي:

«لا يريد اللاجئون الحصول على تعويضات لقاء اراضيهم المفقودة. انهم يريدون العودة إلى الوطن. . وهذا ما قاله سعيد كعوش، صاحب الوجه النحيل والقادم من ميرون، بالقرب من الحدود اللبنانيّة (داخل إسرائيل). ويوافق معوض سليم على هذا الكلام. ثم يقول إنه يحمل مفتاح بيته في جيبه، ولقد اخبر ابنه انه في حال وفاته، ينبغي لهم دفن المفتاح معه»[٩].

وقبل ذلك بعام واحد أضرب ٢٥ الف لاجيء عن الطعام احتجاجاً على هيئة الاونروا، قائلين انهم يفضلون الموت جوعاً على التوطين خارج فلسطين.

وحيثما استقر الفلسطينيون في المدن العربيّة انضمّوا إلى صفوف الحركات القومية العربيّة المتطرفة، وهي الحركات التي قامت بتنظيم مظاهرات جماهيريّة ضد التورّط الأميركي في الشرق الأوسط. ومع افتضاح حقيقة الدور الذي لعبه الحكام والقادة العرب خلال عام ١٩٤٨ (عام النكبة) وما جاء في اعقابه، والتواطؤ أو التعاون مع إسرائيل، ازدادت الكراهية واشتدّت النقمة على الزعماء الدُمى. وقامت مظاهرات ضد الملك عبد الله في الأردن عام ١٩٥١. وفي السنة ذاتا قامَ خيّاط فلسطيني باطلاق النار عليه فأراده قتيلاً.

تنامى الوعي القومي العربي خلال عقد الخمسينات وتبلور اكثر وتطور. ومُنيت الإمبريالية البريطانية والفرنسية بهزيمة تلو الهزيمة على أيدي حركات التحرر الوطني والقومي المسلّحة والمرتكزة إلى قاعدة جماهيريّة في كافة انحاء افريقيا وآسيا. وانتشر هذا المناخ مثل النار في الهشيم داخل

البلدان العربية في الشرق الأوسط، وهي بلدان مع استقلالها الإسمي كانت تحكمها دمىً اقطاعيّة العوبة بيد الغرب. وجاء مصير محمد مصدّق في ايران عام ١٩٥١ ليكشف الوجه الحقيقي للسياسة الخارجيّة الأميركيّة في المنطقة. فجرى تعيين الدعم الأميركي لإسرائيل وتحديد معالمه بوصفه مثالاً آخر على التهديد الأميركي بالقوة المسلّحة واللجوء إلى سياسة القبضة الحديديّة.

كانت مصر تمثّل التعبير الأكثر أهميّة عن القوميّة العربيّة الإستقلالية والجديدة. فهي البلد الأكثر كثافة سكانية في الشرق الأوسط، وتقليدياً موئل انتشار الأفكار الراديكالية واليساريّة على أوسع نطاق. ففي شهر تموز (يوليو) ١٩٥٢ استولى ضابط راديكالي من ضباط الجيش الأحرار ـ جمال عبد الناصر ـ على مقاليد السلطة وأطاح العاهل الإقطاعي. والقى عبد الناصر خطباً ناريّة هاجم فيها الغرب وإسرائيل. وعندما بادر عام ١٩٥٦ إلى تأميم شركة قناة السويس، أصبح رمزاً لمناهضة الإمبريالية داخل المنطقة. وتحوّلت المنطقة بأسرها إلى برميل سريع الإلتهاب ومقداحاً للشرارات: فانفجرت الحرب الأهليّة (١٩٥٨) في لبنان، وهبط المظلّيون البريطانيون في عمّان، عاصمة الأردن، لحماية العرش من السقوط وتعزيز مركز العاهل الادني، وريث الملك الراحل عبد الله وحفيده.

ولكن العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) وضع حدوداً وقيوداً للقوميّة الراديكالية التي نادى بها الرئيس عبد الناصر، حيث فشلت المحاولات المتكررة لتوحيد العالم العربي وراء زعامته. وبالرغم من ان عبد الناصر قد اصبح كذلك رمز المقاومة الفلسطينيّة للصهيونيّة، فالدعوات والنداءات المتكررة لشنّ حرب لاهوادة فيها ضد العدو الصهيوني أخذت تبدو جوفاء فارغة اكثر فاكثر.

من المؤكد ان الفلسطينيين استحسنوا كونهم ضحايا الاستعمار والامبريالية الغربيين، ورأوا في نضالهم وكفاحهم جزءاً من الثورة القومية العربيّة في نطاقها الأشمل والأوسع. لكنهم توصّلوا إلى طرح السؤال والتساؤل: هل سيأتيهم بالخلاص اعتمادهم على الزعماء والقادة العرب الآخرين؟ وهل شأن هؤلاء إنقاذهم من المحنة؟

عبارة «الاعتماد على النفس» اصبحت الشعار المدرج في أعلى الصفحة من مجلّة سريّة جديدة: فلسطين، صوت حركة فتح (وتعني

«النصر» بالعربية. وكانت المجلّة قيد التداول في المخيمات تنتقل من يد إلى يد بين اللاجئين وداخل احياء الفلسطينيين الفقيرة واكواخهم البائسة في المدن العربيّة. هكذا وصف فواز تركي المزاج والمناخ الجديد:

«في بيتنا حدثت مشاهد شديدة التوتر، حيث كنت اتجادل مع أبي... أو أعمد، في حالة يأس إلى نزع صورة عبد الناصر عن الجدار وأبصق عليها. لم أترك المجال أمام ذلك الإنسان الشقيّ لكي يتمسّك بذلك الرمز للأمل ويتعلّق به...»[9].

ولخّصت مجلة «فلسطين» الواضح الجديد في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ على النحو الآتي:

«وحده الفلسطيني عاقد العزم على رفض جميع المخططات الإستعمارية... إنه مقتنع بثبات راسخ ان الكفاح المسلّح هو السبيل الأوحد دون سواه من أجل العودة إلى فلسطين... فهو يرفض السماح للحكومات العربيّة بتمثيله عن طريق اللامبالاة والدبلوماسيّة والإنهزاميّة. وحالما يتمكّن من نزع الأغلال والقيود التي كَبّلوه بها، سوف يعود إلى ما كان عليه: فدائيّاً! ومقاتلاً»[10].

وسرعان ما اصبحت حركة فتح التنظيم الأكبر بين عدد من المنظمات الفدائية المسلّحة. فراحت فتح تجنّد مقاتليها من مخيمات اللاجئين وفي المدن العربية. ولم يكن هناك نقص في المتطوعين، بينما استحوذ المزاج الجديد في سبيل الكفاح المسلّح المستقل ضد إسرائيل، على الشتات الفلسطيني برمّته. أما الأفكار السياسيّة فكانت خليطاً مشوشاً من تعاليم ماركس ولينين وماوتسي تونغ وتشي غيفارا. ومن المرجّح ان الفكرة الأقوى والأشد نفوذاً كانت فكرة «الحرب الشعبيّة»، والتي ارتبطت باسم ماوتسي تونغ في الصين وتشي غيفارا في كوبا وهو شي منه في فيتنام.

ولكي لا تفلت الحركة الفلسطينيّة الجديدة من سيطرة الزعماء والقادة العرب، بادر الرئيس عبد الناصر لتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عام ١٩٦٤. فتشكّلت «منظمة التحرير الفلسطينيّة» لكي تبسط سيطرتها على الجماعات والفصائل الفدائية. ومع ذلك لم يتمكن هذا التأثير المحافظ من لجم الحركة الجديدة. ففي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ قامت مجموعة مسلّحة تابعة لحركة فتح بشنّ هجومها الأول ضد إسرائيل.

وأخذت مشكلة اللاجىء العربي تتحول مجدّداً إلى مشكلة لاجىء فلسطيني. لقد حاول الصهيونيون طيلة سنوات عديدة إنكار وجودها والتنصّل من مسؤوليتها. وفي تاريخ متأخر يرجع إلى العام ١٩٦٩ قالت غولدا مئير لصحيفة التايمز اللندنيّة ما يلي:

«لا توجد هناك اشياء مثل الفلسطينيين. ليست المسألة كما لو انه كان هناك شعب فلسطيني وجئنا نحن فطردناهم واستولينا على بلادهم وانتزعناها منهم عنوة. لم يكونوا موجودين البتّة»[١١].

ولكن كفاح الفدائيين الفلسطينيين ونضالهم المسلّح زعزع هذه الاسطورة وبَدَّد هذه الخرافة. وبعد كارثة الهزيمة التي مُنيت بها الدولة العربيّة على يد إسرائيل (١٩٦٧) والإستيلاء على المزيد من الأراضي العربية التي تقدر مساحتها بثلاثة اضعاف حجم إسرائيل في حدود ما قبل ١٩٦٧ ـ تحوّل الكفاح المسلّح الفلسطيني إلى رأس الحَرْبَة التي شحذت الوعي الفلسطيني. واستطاعت المنظمات والتنظيمات الفدائيّة للمرّة الأولى استقطاب التأييد الجماهيري. فأزيلت القيادة الأصليّة التي كانت على رأس منظمة التحرير وتسلّمت المنظمات الفدائيّة زمام القيادة. وخلال عقد السبعينات كان العالم كلّه قد سمع بالفلسطينيين. فلم يعد بوسع الصهيونيين بعد اليوم ان يدّعوا ويتظاهروا بعدم وجودهم.

في شهر آذار (مارس) ١٩٦٨ خاض ٢٠٠ مقاتل من الفدائيين الفلسطينيين معركة استغرقت ١٢ ساعة ضد الجيش الإسرائيلي في قرية الكرامة الأردنيّة. وبين ليلة وضحاها اصبح الفدائيون ابطالاً في شتى انحاء العالم العربي. وظهرت صور الدبابات الإسرائيلية المحروقة في الصحف العربية. حتى ان الملك حسين وجد نفسه مرغماً على الإعلان «كلنا فدائيون الآن!»[١٢] وازدهرت الجماعات والتنظيمات الفدائية كلما توافد إليها متطوعون جُدُد والتحق بصفوفها مجندون مستعدّون للكفاح. بيد ان تضامن الملك حسين معهم، كان في وسعهم الإستغناء عنهم...

لقد رأى الملك بأمّ عينه تفتّح وتبرعم البذور التي ستصبح نواة لمجتمع جديد، وأخذت هذه التطورات تتهدّد حكمه. فالمسؤولون الاردنيون تفرّجوا على وصول البضائع والعتاد إلى عمّان وهي مدموغة بعبارة «إلى الشعب الفلسطيني». وتدفّقت المساعدات على الأردن من حركات التحرّر في العالم،

على غرار ما يحدث في فييتنام. وفي عمّان اقام الفدائيون نقاط مراقبة وحواجز عسكريّة، واصدروا الصحف كما افتتحوا المكاتب لهم.

وإدرك الملك حسين ان الفلسطينيين يتمنّون رحيله والإطاحة به. ويجب الاّ ننسى كيف قام البريطانيون في اعقاب الحرب العالميّة الأولى باقتطاع «شرقي الأردن» بصورة مصطنعة في فلسطين التاريخيّة التي تشمل الضفتين، الشرقية والغربيّة لنهر الأردن، وكيف عمد جدّه الملك عبد الله ابن الحسين إلى ضمّ الضفة الغربيّة عام ١٩٤٨ وإعلان المملكة الأردنية الهاشميّة. ومن المعروف ان معظم سكان الأردن هم من الفلسطينيين.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ قام الجيش الأردني بفتح النار على المكاتب الفلسطينيّة في عمّان وعلى ثلاث مخيّمات للاجئين. فقُتل عدد من سكان المخيّمات، لكن الفدائيين صدّوا الهجوم. ورفض الرئيس عبد الناصر في مصر إدانة الملك حسين، زاعماً انه لا يمكنه انتهاك السيادة الاردنيّة.

واشعلت هذه الحادثة والدور المنوط بالدول العربيّة شرارة نقاش حامي الوطيس بين المنظمات الفدائيّة حول الدور المرتجى من الحكومات العربيّة في النضال الفلسطيني. فجادلت حركة فتح، وهي اكبر المنظمات، بان الثورة لا يمكنها ان تتحدّى علناً البنية الداخلية للدول العربيّة دون ان تخسر قاعدة انطلاق عملياتها ضد إسرائيل. أما المنظمتان الأقلّ عدداً واليساريتان ـ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين ـ فكانت حجتهما: ليس امامنا من خيار سوى تحدّي الأنظمة العربيّة (علماً بان الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين تفادت مسألة العلاقات مع الأنظمة العربيّة التقدميّة). لقد انتصرت حجة فتح وساد منطقها بالفعل، لكن النقاش الدائر استبق حدوث ثغرة رئيسيّة في استراتيجيّة منظمة التحرير، وظلّت هذه الثغرة بمثابة الهاجس الذي ساور المنظمة طيلة السنوات الخمس عشرة التالية.

في تلك الاثناء راح الملك حسين يعدّ العدّة لضرب الفدائيين الفلسطينيين وسحقهم في الاردن. فالرئيس عبد الناصر كان قد وجّه طعنة

إلى الفلسطينيين عندما وافق على «مشروع روجرز» الاميركي (مبادرة روجرز)، وهو المشروع الذي من شأنه إعادة الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في مصر خلال حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، لقاء اعتراف مصري بحدود إسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧.

ثم بادر الملك حسين في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ إلى شن هجوم شامل على الفلسطينيين. فاستطاع اخضاعهم بفضل الأسلحة المتفوقة لدى قوات الجيش الأردني وباستخدام قنابل النابالم المصنوعة في اميركا. وهكذا وجد الفلسطينيون انفسهم في حربٍ مع حكومة عربيّة. ولم تكن المرّة الأولى.

انتصر الملك حسين ولكن الثمن كان باهظاً. لقد سقط الآف الفلسطينيين قتلى في المعارك التي استمرّت تجرجر اذيالها اكثر من سنة واحدة[١٣]. ومع ان الملك دمّر قاعدتهم في الأردن لكنّه لم يتمكن من القضاء على تنظيمهم. فالجراح لم تندمل وآثارها امتدّت في العمق.

وخَيَّم اليأس من جديد على تفكير العديد من الشبان الفلسطينيين فالقوى التي وقفت ضدّهم والمدى الذي وصلت إليه تلك القوى المحشودة والمعبّأة، كل ذلك شجعهم على الاعتقاد بضرورة اللجوء إلى أعمال عسكريّة اشد تطرّفاً وحتى اكثر بطولية. وأطلق الكثير من الفلسطينيين على الشهر الذي جرى خلاله الهجوم الأردني ضدّهم تسمية «ايلول الأسود». وبادرت جماعة قليلة منهم إلى تشكيل منظمة جديدة، باسم «ايلول الأسود» نذرت نفسها للإنتقام ـ مهما يكن الثمن. فصارت الاغتيالات وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن بمثابة العلاقة المميّزة لهم.

ومع ان العديد من اعمالهم وعمليّاتهم لم تحقّق سوى القليل على صعيد دفع قضيّة فلسطين إلى الامام، لا بل اسهمت حقّاً في وصف الفلسطينيين في الغرب بـ «الارهابيين»، فالحقيقة تظلّ قائمة بان معظم الفلسطينيين قد فهموا على نحوٍ جيّد الدوافع الكامنة وراء منظّمة «ايلول الأسود» والبواعث المحرّكة لها. وكذلك فهموا وادركوا بان درجة «الإرهاب» الذي استخدمه الفلسطينيون لا يمكنها بحال من الأحوال ان تضاهي الإرهاب الذي توسّله الصهيونيون لاختطاف بلادهم بأكملها.

وبدت الحركة الفلسطينيّة وكأنّها قد تلقّت دفعاً كبيراً وزخماً هائلاً من حظر البترول عام ١٩٧٣. فالحظر النفطي هزّ العالم الغربي وأجبر الولايات المتحدة على ان تعاود من جديد تحركات البحث عن «تسوية سلميّة». ففي العام ١٩٧٤ اطلق رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة، ياسر عرفات، مبادرته الشهيرة على منبر الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، ملوّحاً بغصن الزيتون في يد، وبالبندقية في اليد الأخرى. لكن هذه المبادرة وإن كانت ترمز إلى اعتراف العالم الأوسع بالقضية الفلسطينيّة، لم تسفر عن أية تنازلات في مطلق الأحوال. فقد أدّت «عمليّة السلام» الاميركيّة إلى «اتفاقيات كامت داڤيد» التي أضعفت الفلسطينيين اكثر من ذي قبل، بينما اسهمت في تقريب مصر من إسرائيل اكثر.

في هذه الأثناء انتقل ميدان المعركة الحقيقي إلى الساحة اللبنانية. وقصّة لبنان معقّدة. ما يعنينا منها هنا يتعلّق بالضربة التي تلقّاها الفلسطينيون في لبنان وكيف استفحل أمر الخلاف بينهم وبين سوريا.

عام ١٩٧٥ استعرت نار الحرب الأهلية في لبنان بين القوى اليمينيّة المسيحيّة، التي حكمت لبنان تقليدياً، وبين اليسار الإسلامي اللبناني (كذا).

كانت حركة المقاومة الفلسطينيّة قد نقلت قواعدها إلى لبنان في مطلع السبعينات بعد أحداث «ايلول الأسود» في الأردن. وفي لبنان أقام مئات الآلاف من الفلسطينيين منذ طردهم من بلادهم ـ لذا شكّل لبنان قاعدة طبيعية. في الأول لم يتورط الفلسطينيون تورطاً كليّاً في القتال. ولكنهم سرعان ما أجبروا على ذلك.

فالتحالف بين اليسار اللبناني والفلسطينيين تبرهن قوياً جداً. وبلغ من أمر قوة هذا التحالف انه برز احتمال، كما في الأردن لست سنوات خلت، مشاركة الفلسطينيين فعليّاً في الإستيلاء على البلد وتسلّم مقاليد السلطة. ثم جاءت قوات الردع العربيّة لتحبط تلك التطلّعات وتقضي على الآمال التي عقدتها الحركة الوطنية اللبنانية وراودتها لفترة من الفترات.

دارت المعركة الرئيسيّة حول مخيّم تل الزعتر الفلسطيني. ودام حصار تل الزعتر ٥٣ يوماً، تحت وابل من القصف المدفعي[١٤]. فسقط الآلاف من

الفلسطينيين اثناء المعارك والحصار. وبرزت إلى حيز الوجود منظمة «حزيران الأسود» لكي تنضمّ إلى «ايلول الأسود»، مؤكّدة للفلسطينيين بصورة مميتة ان الأنظمة العربيّة في نهاية المطاف، ومهما كان لون انتمائها، إلى اليمين أو اليسار المتطرّف، من شأنها ترك الفلسطينيين لكي يقاتلوا بمفردهم ولوحدهم. أو انها، وهذا هو الأسوأ، ستنقلب عليهم بشراسة وضراوة إذا ما اشتدت قوتهم وتجاوزت الحدّ المعيّن.

ومع حلول العام ١٩٨٢ كان لبنان قد اصبح بمثابة الحلَبَة التي تجري فوقها محاولات اسرائيل الرامية إلى سحق الفلسطينيين مرّة واحدة وإلى الأبد. فلم يحدث ابداً خلال اجتياح إسرائيل للأراضي اللبنانية أن بادرت حكومة عربيّة واحدة إلى تقديم المساعدة العسكرية المستمرّة لضمان صمود منظمة التحرير الفلسطينيّة وتعزيز مركزها للمضيّ في مقاومة إسرائيل ومتابعة الكفاح المسلّح(*).

(*) [هذا الرأي لمؤلّف الكتاب وعلى مسؤوليته وحده. ولا يعبّر ابداً عن رأي الناشر والمعرّب].

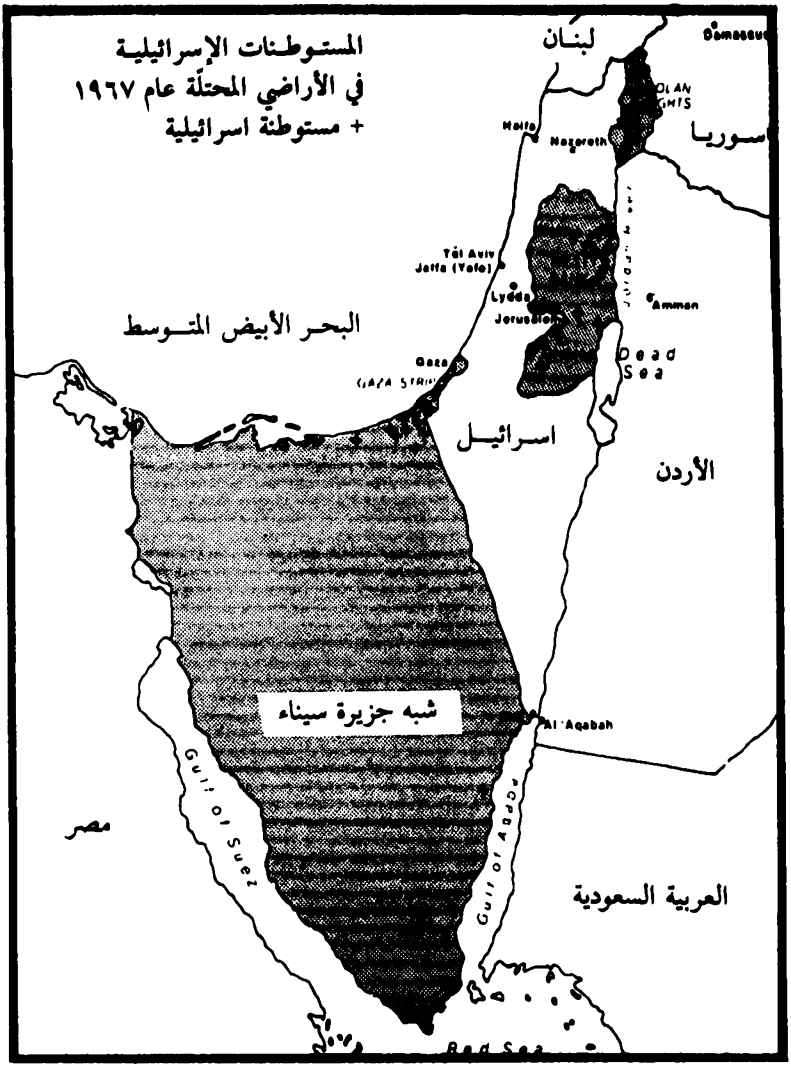
المستوطنات الإسرائيلية
في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧
+ مستوطنة اسرائيلية
لبنان
Damascus
GOLAN HEIGHTS
سوريا
Haifa
Nazareth
Tel Aviv
Jaffa (Yafo)
Lydda
Jerusalem
Amman
البحر الأبيض المتوسط
Gaza
GAZA STRIP
Dead Sea
اسرائيل
الأردن
شبه جزيرة سيناء
Al 'Aqabah
Gulf of Suez
Gulf of Aqaba
مصر
العربية السعودية
Red Sea

الصهيونيّة...
هل تتربع على عرش الاحتلال؟
الحياة في ظلّ المحتلّين
داخل الضفة الغربيّة وقطاع غزّة

خلال عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ استولت إسرائيل على مناطق واراض إضافيّة، ومن جملتها الضفة الغربيّة لنهر الأردن وقطاع غزّة على ساحل البحر المتوسط ومرتفعات الجولان. ولقد مضى حوالي العشرون عاماً (المؤلّف وضع كتابه هذا عام ١٩٨٦) الآن من السيطرة الإسرائيليّة على هذه المناطق. ويمكن اعطاء فكرة ما عن حياة الفلسطينيين في ظل الإحتلال وداخل المناطق التي صارت تُعرف بـ «الأراضي المحتلّة» من خلال اقتباسنا للوصف الحيّ الذي يقدّمه نعوم شومسكي في كتابه: «المثلّث المشؤوم» أو «المميت»[1] The Fateful Triangle. وإلى القارىء بضع فقرات من كتاب شومسكي:[*]

«يتحرّك المستوطنون المتدينون في الضفة الغربيّة ويعملون بحريّة مدعومين من الجيش. ويتباهون بانهم خلقوا جوّاً بين العرب يشبه جوّ المذابح التي قاساها اليهود في روسيا القيصرية. زاعمين انه ينبغي تدريب العرب لئلاّ «يرفعون رؤوسهم». فهي الطريقة الوحيدة لمعاملة العرب الذين «يعبدون القوة» ولن يعيشوا بسلام مع اليهود إلا متى «برهنّا لهم اننا اقوياء». كيف يتمّ ذلك؟ ندخل إلى قرية ما، ثم نطلق بعض رشقات ناريّة على النوافذ، فنحذّر القرويين ونرجع إلى المستوطنة. نحن لا نقوم بخطف الناس، ولكن يحدث احياناً اننا نمسك بصبي كان يقذف بالحجارة، فنأخذه معنا وننهال عليه بالضرب ثم نقوم بتسليمه إلى الجيش لكي يكمل المهمّة». ويشرح المستوطن إياه في الضفة الغربيّة كيف يتصرّف المحقّقون الرسميون لحماية اليهود الذين يطلقون النار بقصد الإصابة والقتل (ومن الجملة إطلاق النار على الأطفال)...

ويجاهر المستوطنون صراحة بالإجراءات التي يتخذونها ضد العرب والتبريرات المنوطة بها، حيث يجدون المسوّغات في الناموس (الشرع) الديني وتعاليم الحكماء. ونعثر في يوميات المستوطنين المتدينين داخل الضفة الغربية، مثلاً، على مقالة عنوانها: «الذين يدعون من بيننا إلى اتخاذ موقف إنساني نحو جيراننا [العرب] يقرأون الهَلَكا Halacha (أو الحَلَقة = الشرع الديني) قراءة انتقائيّة ويتحاشون وصايا معيّنة». ويستشهد المؤلّف البحاثة بفقرات من التلمود تشرح كيف ان الله يشعر بالأسف والندامة لأنه خلق ابناء إسماعيل، وان الأغيار (أو الاميين Gentiles) هم «شعب مثل الحمار». ويجادل الكاتب، مستشهداً بموسى بن ميمون حول الشريعة المتعلّقة بـ الشعوب «المغلوبة» وكيف تنصّ صراحة على كيفية قيامهم على «خدمة» فاتحيهم وغالبيهم من اليهود، وكيف ينبغي لهم العيش في المهانة والدناوة، وألاّ يرفعوا رؤوسهم في اسرائيل، بل يجب التغلّب عليهم وقهرهم تحت ايديهم... بالاخضاع التام. وحينذاك فقط يمكن للغزاة الفاتحين ان يعاملوهم بـ «طريقة إنسانيّة».

ويزعم الكاتب ان «لا علاقة هناك بين شريعة إسرائيل (التوراة) وبين النزعة الإنسانيّة الحديثة والإلحاديّة»، مستشهداً في ذلك من جديد بتعاليم موسى بن ميمون الذي يعتقد بان الحرب التي يأمر بها الله (ملحمة متسفا) توجب على المرء ان يقتل ويزيل الرجال والنساء والأطفال من صفحة الوجود. وسبق لدار الحاخامية ان وصفت حرب لبنان باعتبارها حرباً من هذا القبيل. المبادىء الأزلية ثابتة، لا تتغيّر ولا تتبدل. وليس هناك من مكان لأي اعتبارات «إنسانيّة». سوف نعود إلى تفحص هذا الظاهرة بصورة ضافية، وهي ظاهرة لها ما يقابلها في سائر انحاء منطقة الشرق الأوسط.

وثمة حيلة حديثة العهد لحماية المستوطنين الذين يهاجمون العرب، وهي تقضي بنقل كل التحقيقات المتعلّقة بالإستخدام غير المشروع للأسلحة من الشرطةإلى الأجهزة العسكرية. فالمستوطن يرفضون بكل بساطة التعاون مع رجال الشرطة، إذ لا يتجرّأ هؤلاء على استجواب أو اعتقال المشتبه بهم من اليهود. «حق ولا الشخص الذي يظهر على شاشة التلفزيون وهو يطلق النار مباشرة على جمع من العرب المتظاهرين، بينما وقف الجنود خلفه وامتنعوا عن إطلاق

نيرانهم (خلف رئيس المجلس المحلّي في مستوطنة يهوديّة بالقرب من رام الله، في هذه الحالة).

وعندما يقوم المستوطنون بضرب العرب أو باحتجازهم فإن رجال الشرطة العرب يخشون التدّخل. ويقول المحامون الفلسطينيون: «المستوطنات محصّنة بطريقة مخيفة حتى ان الشرطة أو المحاكم العربيّة لا تتجاسر ابداً على إصدار مذكرة جلب أو القيام بتفتيش، تاركة المستوطنين لا يطالهم القانون عندما يتعلّق الأمر بنزاع مع العرب». ويُستَدَلّ على الطابع العام للاحتلال من خلال حادثة جرت في قرية عربيّة في شهر آذار (مارس) ١٩٨٢. اطلقوا النار «في الهواء»، فأصابوا فتى في ذراعه. واختطفوا فتى آخر، فضربوه وحبسوه في صندوق السيارة، ثم اخذوه إلى مستوطنة يهودية واقفلوا عليه في غرفة حيث انهالوا عليه ضرباً بالتناوب طيلة النهار، ثم اخذوهم إلى مبنى الحاكم العسكري في رام الله، حيث احُتجز الفتى بينما خرج المستوطنون في طريقهم.

وهناك فكاهة شنيعة وسائجة في الأراضي المحتلّة ومؤداها: يجب على العرب التوقف عن الطيران والتحليق والعودة إلى السير فوق الأرض، لئلا تصيبهم الطلقات في كثير من الأحيان عندما يطلق المستوطنون نيران بنادقهم الرشاشة في الهواء!

غالباً ما يكون معظم الضحايا من بين الأولاد والمراهقين لأنهم يتورطون عموماً في الاحتجاجات والتظاهرات. ويقول داني تسيدقوني في تقرير له من غزّة ان المخبرين في قرية عربيّة ابلغوه عن عدد من الأولاد الصغار الذي قذفوا بالحجارة سيّارة تقلّ مستوطنين مسلّحين. فما كان من هؤلاء إلّا ان كسروا ساق صبي ويد فتاة «انتقاماً» لقذفهم بالحجارة. وأبلغ أحد الجنود ان ٣٠ من الفتية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ١٣ سنة قد صُفوا في مواجهة الحائط وايديهم مرفوعة إلى الأعلى طيلة خمس ساعات في مدينة الخليل إبان أحدى الليالي الباردة جداً، وكانوا يركلونهم بالأقدام إذا ما تحرّكوا. ويبرّر العقاب بقوله انهم ليسوا «كلهم من الحملان الوديعة البريئة كما يبدو عليهم الآن، وايديهم مرفوعة إلى الأعلى وعيونهم تطلب الشفقة والرحمة... انهم يحرقون ويقذفون بالحجارة ويشاركون في المظاهرات، وهم ليسوا أقل ايذاءٍ من أهاليهم.

لا يتمّ توفير المسنّين والكهول. «طيلة خمسة أيام رقدت امرأة عربيّة متقدّمة في السن في احد مستشفيات القدس غائبة عن الوعي بعد ان ضُربت بوحشيّة في شقّتها الصغيرة التي تقيم فيها مع زوجها داخل الحيّ الإسلامي من المدينة القديمة». لقد هاجمها يهود متدّينون قدموا من معهد ديني (يشيفا) بينما كان زوجها البالغ من العمر ٨٥ عاماً يصلّي في المسجد الأقصى. وسمع الزوج العجوز ان المستوطنين المتديّنين قتلوا زوجته، فهرع إلى البيت ولم يتمكن من الدخول إلى شقّته لأن «اليهود كانوا على سطح المبنى الذي نقيم فيه يرشقون المارّة بالقرميد والزجاجات».

وثمة شاب عربي حاول إنقاذ المرأة لكنه ضُرب بقسوة ووحشية، وهو يستلقي في المستشفى المجاور. لقد تعرّف على مهاجميه، واصفاً اياهم بـ «الإحامس اليهود المتعصبين من اليشيفا». وقلّما اهتمّوا بإنكار الهجوم والتنصّل منه. وعندما سئل أحد الأميركيين من بين هذه الطغمة المتعصّبة عن الهجوم المذكور، راح يتشدّق صراحة عن الحاجة إلى تطهير المنطقة وتنظيفها من «الإرهابيين».

هذه المجموعة معروفة لدى الشرطة باسم «بَرَكة إبراهيم»، وهي تنتسب إلى معهد ديني يضمّ معظم تلامذته من اليهود المولودين في اوروبا واميركا والذين عادوا إلى حظيرة الدين تحدوهم رغبة تـوّاقة لاسترجاع الأراضي التي يملكها العرب باعتبارها مفقودة. لقد انشأوا المعهد الديني منذ عدة سنوات في الحيّ العربي القديم. ومنذ ذلك الحين نزحت عن الحيّ ١٨ أسرة عربيّة، ولم يبق فيه سوى الرجل المسنّ وزوجته العجوز، بينما جاء الأحامس اليهود ينوون «افتداء» الممتلكات والأراضي التي سكنها اليهود منذ زمن بعيد يرجع إلى القرن السادس عشر»، لقد رفض الزوجان العروض المالية المقدّمة لهما، وتبعها تهديدات باللجوء إلى العنف. ومما لا ريب فيه ان تلك التهديدات وُضعت موضع التنفيذ هذا الأسبوع».

اعتقلت الشرطة نفراً من المتطرفين اليهود، لكن التهمة التي ستوجّه اليهم تقتصر على «السلوك المشاغب». فالشرطة تعتبر الهجوم على السيّدة ميّالة وحقيقة كونها هي وزوجها بلا مأوى الآن، بمثابة أمر واقع Fait accompli ـ وهذا التصرّف خير دليل على «الموقف

المنغمس والمتورّط من جانب السلطات». فالهجوم الشرير والأثيم قلّما استحقّ الذكر في الصحافة المحليّة.

والتقارير المفصلة عن تعذيب السجناء العرب جرى صرف النظر عنها عموماً في الولايات المتحدة الأميركية، وهناك قلّة اهتمام واكتراث بالتقارير الواردة عن اللاجئين الفلسطينيين، وبشكل عام، عن معاناة الفلسطينيين واهتماماتهم. طبعاً، لا بدّ من تقييم دقيق وحريص للتقارير المتعلّقة بالسجناء والأسرى واللاجئين. ولاسيما انه ينبغي النظر بعناية فائقة إلى ظروف نقل المعلومات، وكذلك إلى واقعة وجود اطراف لها مصلحة في المبالغة أو التزييف، أو في طمس الحقيقة خوفاً من الذين يستجوبون السجناء والمعتقلين أو يقومون على حراستهم. ولكن من المؤكد انه يجب النظر بعين الجدّية إلى تلك التقارير. وهذه الملاحظات من البديهيات التي جرى إغفالها بصورة مميّزة في حالتين اثنين: حينما يكون لدى اللاجئين أو السجناء حكاية يروونها وهي صالحة لأغراض ايديولوجيّة أو دعائية (مثل تقارير الفظائع عن عدوّ ما)، وفي هذه الحالة يتمّ تجاهل كافة المحاذير. والحالة الثانية هي عندما تنعكس قصصهم التي يحكونها بصورة مسيئة لدولة محترمة. وفي هذه الحالة يتمّ صرف النظر عنها وتجاهلها.

أما في حالة السجناء الفلسطينيين داخل إسرائيل، هناك حرص شديد (في اميركا) واجراءات احترازيّة لئلاّ يتسرّب سوى القليل من المعلومات والوقائع. مع ان مرور السنين قد جعل من الأصعب تلبية هذا المستلزم. وهناك مثال يستأثر بالاهتمام هو الدراسة والتحقيق الدقيق على نحو غير مألوف والذي اجراه فريق صحيفة «الصنداي تايمز» اللندنيّة **Insight team**. لقد اجرى الفريق المذكور تحقيقاً مطولاً، وعثروا على أدلّة تثبت حصول التعذيب على نطاق واسع ومنهجيّ، حتى انه «يبدو بصفة رسميّة ومجازة على احد المستويات بوصفه سياسة متعمّدة». ربما استهدفت «إقناع العرب في الأراضي المحتلّة بأن السلوك السلبي (السلمي) هو الأقل ايلاماً».

لقد جرى تقديم الدراسة إلى كل من صحيفة نيويورك تايمز والواشنطن بوست، لكنهما رفضتا نشر التقرير وحاولتا تفادي الاتيان على مجرّد ذكره.

وقامت دراسة اجرتها في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ «الرابطة السويسريّة لحقوق الإنسان» بتقديم مادّة مماثلة للمادّة التي وردت تحقيق فريق Insight، لكنها لم تلق اهتماماً في اميركا ولم تستأثر بانتباه أحد. ويصدق الشيء نفسه على تقارير التعذيب التي يسجّلها صحافيون إسرائيليون. لقد عمدت الأوساط الإسرائيليّة الحاكمة إلى نشر الردود المختلفة لدحض ونفي ما ورد في تلك التقارير. لكنها ـ على حدّ علمي ـ لم تتصدّى لتقرير الصنداي تايمز المقلق والمفحم.

وبالمناسبة، فإن «منظمة العفو الدوليّة» Amnesty International. لا تتمتع بشعبيّة كبيرة في إسرائيل، على الأقل منذ قيامها بنشر تقرير معتدل ومخفف اللهجة عن معاملة المشبوهين والسجناء عام ١٩٧٩. ففي مقال افتتاحي منشور بصحيفة «هآرتس» الإسرائيليّة وعنوانه «منظمة العفو: عادت حليمة إلى عادتها القديمة» علّق الكاتب بقوله إن منظمة العفو الدوليّة قد «تحوّلت إلى أداة بيد الدعاية العربيّة من خلال قيامها بنشر هذه الوثيقة. وانتقد كاتب الافتتاحية، من جملة اشياء اخرى، اعتماد المنظمة على «التقرير المشوّه والخبيث» المنشور في صحيفة الصنداي تايمز اللندنيّة.

أما صحيفة حزب المابام اليساريّة فقد سلكت سبيلاً مغايراً لا يخلو من اللفّ والدوران. ولاحظت في احدى افتتاحيتها ما يلي:

> «تعلّمنا الخبرة والتجربة انه من الصعب كلّياً الدفاع عن النفس بصورة فعّالة ضد الإرهابيين أو حتى ضد المجرمين العاديين دون ممارسة ضغوط هائلة على المشبوهين، لحملهم في نهاية المطاف على المثول أمام المحاكم ووضعهم على المحك».

ولقد أوصت افتتاحية الصحيفة بممارسة «اليقظة المستمرّة» للتأكد من عدم حصول «التجاوزات المفرطة» في استخدام وسيلة «الضغط الهائل» المطلوب في تلك الحالات.

(*) [لا بدّ من تنبيه القارىء إلى ان الكتاب المذكور والكتيّب الذي بين ايدينا، يرجعان في تاريخ تأليفهما إلى ما قبل اندلاع الإنتفاضة في فلسطين المحتلّة وانفجار ثورة الحجارة ضد الإحتلال الصهيوني الغاشم ـ المعرّب].

صهيونيّة أم اشتراكيّة؟

يصرّ مؤيّدو إسرائيل من اليساريين في الغرب ويمضون في إصرارهم على ان جلّ ما تبغيه إسرائيل هو السلام والإعتراف بها من جيرانها العرب. قد يوافقون على وجود شيء اسمه «الحقوق القومية والوطنيّة» الفلسطينيّة، وحتى على اعتباره امراً «مقبولاً» ان تقوم دولة فلسطينيّة في الضفة الغربيّة (لنهر الأردن) المحتلّة ـ انما في ظل شكل من اشكال الإشراف الإسرائيلي ـ الأردني. ولكنهم في هذا كلّه لا يجارون الأحداث الزمنيّة بصورة يُرثى لها، مثلما انهم فقدوا صلتهم بالواقع. فالقيادة الإسرائيليّة (سواء انتمت إلى حزب العمل أو كتلة الليكود) لا تنوي على الاطلاق تقديم التنازلات، حتى ولا هذه «التسوية» غير الكافية.

وفي الواقع، من المشكوك فيه ان تكون الزعامة الصهيونيّة قد جعلت في نيّتها ومقاصدها ابداً تحقيق «التعايش السلمي» مع جيرانها العرب. وكيف يمكنها ان تنوي ذلك، طالما أساس الدولة الإسرائيلية بالذات استند إلى الأرض العربيّة المسروقة والمسلوبة؟

لقد أورد مكسيم رودنسون في دراسته الكلاسيكيّة «إسرائيل والعرب» تحليلاً مثيراً للذكريات منذ عقد الخمسينات وبَيّن فيه لماذا الأمر كذلك. إن مثل هذه التسوية، يقول رودنسون، «كانت ستعني نهاية الصهيونيّة»:

> «إسرائيل المعترف بها... والتي تسمح بدخول عدد معيّن من اللاجئين العرب إلى احضانها، وتتخلّى عن بعض ما استولت عليه بالغزو، إسرائيل الممتثلة لقرارات الأمم المتحدة... كل ذلك من شأنه ان يعني انطفاء وزوال حلم اعتزازي باحياء مملكة داود

وسليمان، ورأس الجسر للشتات اليهودي، قادرة على الإستنجاد بيهود العالم أجمع للدفاع عنها واحرازها النصر النهائي. لقد جاء مسار الأحداث «العادي» مميتاً لإسرائيل الصهيونية... كلّما اختفى الخطر الخارجي، تدهور الحماس المسيّاني (للمسيح المنتظر) وتعرقلت مسيرة الروح الريادية...

لقد انتعشت إسرائيل الصهيونيّة وازدهرت في جوّ مولع بالقتال ومناخ يعشق الحرب، كما اقتاتت على التهديد بالخَطَر»[1].

تتغذّى هذه المشاعر وتتجسّد في «قانون العودة» الإسرائيلي والذي يمنح المواطنية الإسرائيليّة بصورة آلية لكل يهودي من أي بلد كان، ويريد العيش في إسرائيل. ويستثني القانون جميع الذين من غير اليهود ـ لاسيما السكان الفلسطينيين السابقين والأصليين. ومما تجدر إضافته هو ان الأكثرية الساحقة من يهود العالم قد اختاروا عدم القبول بهذا العرض وعدم التجاوب معه. فالسكان اليهود في ولاية نيويورك وحدها يفوقون في عددهم السكان اليهود في إسرائيل.

ميرون بنفنيستي، نائب محافظ سابق لمدينة القدس ومن الثقاة المعترف لهم على نطاق واسع داخل إسرائيل حول مصير الضفة الغربيّة المحتلّة. لقد جادل بصورة حاسمة في عدد من التقارير بانه ليس في نيّة إسرائيل البتّة ان تنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. وتوصّل في دراساته إلى اكتشاف ان الحكومة، تحت ستار شتى الذرائع والمسوغات، قد استولت سلفاً على نصف الأراضي في خراج مدينة القدس لإقامة المستوطنات اليهوديّة المخطط لها. وفي ظل حكومة المعراخ (الإئتلاف الحكومي بين العمل والليكود) ازداد معدّل الاستيطان وتصاعدت موجته.

في كتابه الصادر تحت عنوان «التراث: المدنيّة واليهود» Heritage: Civilization and the Jews. قام ابا ايبان، وهو سياسي عمّالي بارز في إسرائيل ووزير خارجيّة سابق، بضمّ خريطة إلى الكتاب عنوانها «اسرائيل اليوم» ـ وهي تصور الضفة الغربيّة على انها مندمجة ومتكاملة سلفاً مع الدولة الإسرائيليّة.

وعلاوة على ذلك فإن دراسات استطلاع الرأي الجامعيّة في كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تثبت ان اكثر من نصف السكان

الإسرائيليين يرحبون بالإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية. وربما كان اللافت للنظر أكثر من أي شيء آخر هو ان ١ بالمئة فقط يحبّذون التوصل إلى تسوية سياسيّة مع الفلسطينيين من خلال الإنسحاب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧»[٣].

تتضمن هذه المواقف وجود عقليّة «المستعمر» Colon بين جماهير الإسرائيليين ـ وهي لا تختلف عن عقليّة الروديسيين البيض «في ظل الحصار» من جانب الزيمبابويين السود في عقد السبعينات. ولا تختلف عن الفرنسيين (الأقدام السود) في الجزائر «في ظل حصار» العرب الجزائريين لهم خلال الستينات، أو الافريكانر «في ظل حصار» السود لهم في جنوب افريقيا اليوم.

لقد كشف يوئيل ماركوس في صحيفة هآرتس عن إدانة مستنكِرة لهذه العقليّة، بعد وقت قصير من إراقة الدماء في لبنان:

> «بالنسبة لمخيميّ صبرا وشاتيلا ـ هناك قسم كبير من افراد المجتمع، ربما كانوا اكثرية، لا تزعجهم المجزرة إطلاقاً. فقتل العرب عموماً، والفلسطينيين منهم بنوع خاص، يحظى بشعبيّة، أو على الأقل «لا يزعج احداً»، كما تقول كلمات الشبان هذه الأيام. ومنذ وقوع المجزرة فوجئت اكثر من مرّة لدى سماعي من اناس مثقفين ومتنورين ـ قيل انهم يؤلفون «ضمير تل أبيب» ـ الرأي القائل بان المجزرة في حدّ ذاتها ليست مخيفة، باعتبارها خطوة نحو ترحيل الفلسطينيين المتبقين من لبنان. ومن المؤسف جدّاً، ليس إلاّ، اننا كنّا في الجوار». (ابان وقوع المجزرة)[٣].

أما يوران بيري، مستشار لرئيس الوزراء الأسبق ـ العمالي اسحق رابين، فقد أعلن وفاة التعايش السلمي ورحيله إلى غير رجعة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢، في اعقاب اجتياح لبنان. ففي مقال هام نشرته صحيفة دافار العمالية تحت عنوان «من التعايش إلى الهيمنة»[٤] ـ وكما يتضمّن هذا العنوان ـ جادل بيري بأن تدمير منظمة التحرير والقضاء عليها في لبنان كان يدور حول التوكيد على الهيمنة الصهيونية في المنطقة ولا شيء سوى ذلك،

كل إنسان يعرف ان منظمة التحرير الفلسطينيّة تتمتّع بالتأييد الساحق

من جانب اكثرية الفلسطينيين في كل من اية نوايا للتفاوض مع منظمة التحرير. بل يريدون محوها وإزالتها عن سطح الكرة الأرضيّة.

ولكن منظمة التحرير تواجه اليوم مشكلة هائلة وعسيرة. فالإستراتيجيّة القائمة على «البندقية وغصن الزيتون» أضحت خراباً وأفلست. «البندقيّة» ـ«الكفاح المسلّح يخوضُهُ الفلسطينيون وحدهم ـ لا يمكنها إلحاق الهزيمة بإسرائيل، والأهمّ من ذلك، البندقية لا تجدي نفعاً في ايدي كل الدول العربيّة مجتمعة. فهذه الدول لا تستطيع التعامل مع اسرائيل «ديبلوماسيًا» ولا هي تمتلك إرادة الكفاح المسلّح.

والحجة القديمة في معسكرات الفدائيين في الأردن خلال اواخر عقد الستينات جرى حلّها في الاتجاه الخطأ. فالأنظمة العربيّة الراهنة تعيق الثورة الفلسطينيّة. ولا يمكن لهذه الثورة احراز النجاح، إلّا بعد الإطاحة بها كلها.

إن ادعاء إسرائيل الهيمنة في المنطقة هو الإدعاء الذي يشير إلى استراتيجيّة بديلة. تبقى الثورة المسلّحة هي مفتاح الحل، بالتأكيد. ولكنها تلك الثورة المسلّحة التي تشمل جماهير السكان العرب، من عمال وفلاحين، في شتى انحاء المنطقة، ينتفضون ضد الصهيونيّة وضد انظمة الحكم المهترئة في بلادهم، فهي وحدها تنطوي برأينا على احتمالات جديّة في النجاح.

ومثل هذه الرؤيا ليست خيالية أو بعيدة المنال ابداً. وكما لاحظ ناظر الخارجية الأميركية جورج شولتز في نيسان (ابريل) ١٩٨٦: «يعلّمنا التاريخ ان الأمم التي تعاني الشدائد الإقتصادية البعيدة المدى هي اكثر عرضة من سواها لعدم الإستقرار والإضطراب السياسي...».

فالطبقات الحاكمة في العالم تعرف التوقعات الصاعدة التي نبّهت إليها في البدء عائداتُ النفط، ثم تلاشت التوقّعات بغياب تلك الفئات وزوالها عن المسرح. ومثل هذه الثورة هي التي اشعلت الثورة التي اطاحت شاه إيران ـ مع ان اليسار الإيراني اخفق في مدّ الجسور إلى العمال في تلك الثورة، فأفسح المجال أمام الأصوليين لكي يستولوا على مقاليدها.

ان بلدان الشرق الأوسط بعيدة عن بلوغ الإستقرار. وهذا ما يبيّنه هذا التقرير من مصر في مطلع العام ١٩٨٦:

«يقول طالب ينتمي إلى عضوية حزب التجّمع اليساري: نحن ننتظر شيئاً ما كل يوم. قد يبدأ بحوادث شغب من أجل الغذاء، أو باضراب، باحتجاجات حول السكن والنقل ـ أي شيء. ولكننا على يقين من انه سيأتي مثل انفجار عظيم.

الأزمة الإقتصادية عميقة الجذور حتى ان الرئيس حسني مبارك لا بدّ يشعر وكأنه وسط كابوس مخيف. ففي الشهور الثلاثة المنصرمة ظهرت علامات التدهور والإنهيار على الأعمدة الأربعة التي يرتفع فوقها صرح اقتصاد مصر.

البترول: الانخفاض في أسعار النفط معناه ان المدخول هذه السنة سوف ينخفض بمعدل ٥٠ بالمئة على الأقل.

السياحة: حوادث الشغب التي اثارها رجال الشرطة في شهر شباط خرّبت فنادق القاهرة، أضف إليها تأثيرات الحملة «ضد الإرهاب» و«المناهضة للعرب». والتي تُشنّ في الغرب ـ مما يعني ان حجوزات السياح سوف تنخفض.

قناة السويس: الركود في اقتصاديات بلدان الخليج المعتمدة على النفط، يعني انخفاض حركة المرور في القناة وبالتالي هبوطاً بنسبة ٥٠٪ في الإيرادات.

التحويلات النقديّة: التقلّص في اقتصاد بلدان الخليج ضيّق فرص العمل على ملايين المصريين وتحويلات العاملين في الخارج ـ وهذه التحويلات كانت مؤخراً تشكل اكبر مصدر للعملات الصعبة، وقد تنخفض نسبتها إلى ٧٥ بالمئة.

قُدّر عدد المصريين العاملين في الخارج عام ١٩٨٢ بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين نسمة... ومنذ اواسط السبعينات كانت كل اسرة مصرية تقريباً قد اوفدت بعضاً من افرادها الذكور إلى الخارج. وقلّما توجد قرية أو كفر في سائر انحاء البلاد لا تتباهى بالبيوت الجديدة المشيّدة من القرميد الأحمر، وبسيارات التاكسي من

طراز بيجو أو الجرّارات المصنوعة في اوروبا الشرقية والمشتراة بأموال مجنيّة في الخارج.

وهكذا يرجع المصريون خائبين ومُحبطين... إلى بلد تشهد امتعاضاً عميق الغور من الفساد المستشري والامتيازات والإستهلاك التفاخري في صفوف النخبة.

عام ١٩٧٧ نجحت الإضرابات والتظاهرات في إلغاء ارتفاع الأسعار في غضون ساعات. وهناك علامات اليوم تدلّ على ان عمال مصر يستعيدون ثقتهم بالنفس(٥).

* * *

الغارة الجويّة الأميركيّة على ليبيا، والتواطؤ فيها مع بريطانيا وإسرائيل، ما هي إلاّ علامات دالّة على الضعف اكثر من القوة في النظام الإقتصادي والسياسي العالمي. لقد أطيح الكثير من ديكتاتوريات هذا العالم القائمة على التهريب وتكديس الأموال في حسابات سريّة. وحتى نظام الفصل العنصري (الابارتهايد) في جنوب افريقيا يعرف الآن انه لا يستطيع الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة الأميركية ودعمها ـ ذلك ان قوّة المقاومة السوداء قد بلغت شأواً عظيماً. وإلى جانب بريطانيا، فإن حكام اوروبا عارضوا المغامرة الليبيّة ـ لأن من شأنها ان تلهب الشرق الأوسط بالنار بدلاً من قمعه وإخضاعه.

حقّاً. إنها قد تفعل ذلك. فالاضطرابات التي قام بها رجال الشرطة في مصر قد تكون الإشارة المؤذنة بحدوث تموجات وتشنجات أعمق في بلد اضطلع تقليدياً بدور رأس الحَرْبَة في حركة التحرر الوطني العربيّة. لقد غيّرت اموال البترول وجه الشرق الأوسط. فالمنطقة تحوّلت الآن إلى مركز اكثر تصنيعاً. وهناك عدد اكثر من العمّال في البلدان العربيّة يفوق ما كان عليه في أي وقت مضى. لقد استثيرت توقعاتهم. فالركود الاقتصادي والعدوان الأميركي والوقفة الدموية للدولة الصهيونيّة ـ كل هذه العوامل والحالات مجتمعة قد تؤدي حقّاً إلى ايقاظ قوي جديدة جبّارة على الصعيدين السياسي والإجتماعي من شأنها ان تأخذ على عاتقها مهمّة السعي لإتمام الثورة المناهضة للإستعمار والامبرياليّة، وهي ثورة بدأت في الماضي ـ ولكن

مثل هذه الحركة لن تنجح إلاّ متى استطاعت سياسةٌ اشتراكية جديدة قائمة على الطبقة العاملة ان تجد لنفسها صوتاً وكلمة معبّرة لها وزن.

في هذه الأثناء سوف تستمر الصهيونيّة في استغلال تلك المخاوف المنوطة بالعداء للساميّة، والتي هي بمثابة الدم في شرايين حياتها، وهي مخاوف بالتالي نجحت في شق صفوف اليسار الغربي. وحين تفعل ذلك، تبرهن الصهيونيّة انها اكثر ديمومة في ممارسة دورها: كلب الحراسة العسكري التابع لأميركا.

ابرام ليون Abram Leon كان قائداً يهوديّاً للحركة الإشتراكية الثورية وغير الشرعية في بلجيكا خلال الاحتلال النازي في زمن الحرب. عشية اندلاع الحرب العالميّة الثانية اكمل ابحاثه وكتب «المسألة اليهوديّة» ـ كمخطوطة تحاول القيام بأول تحليل ماركسي شامل للتاريخ اليهودي. وترتب على ليون ان يدفع الثمن لكونه يهوديّاً واشتراكياً في آن معاً. ففي كلتا الحالين كان هدفاً للنازيين. اعتقله رجال الغستابو ومات بالغاز في معتقل اوشفيتز.

يعترف اخصام الصهيونية ومعارضوها من اليهود وغير اليهود على حد سواء بان كتاب ليون اليوم هو المرجع الثقة حول المسألة اليهوديّة. ويكتسب تحليله حدّة ثاقبة من خلال التزامه الصهيوني العميق سابقاً وكفاحه الشخصي لفهم ذلك الإلتزام والتغلّب عليه. فقد استبق تحليله الرائع والبارع وحذر من دور اليهود المتحولين إلى صهيونيين ومن ثم إلى «سماسرة» للامبريالية البريطانية والأميركية في الشرق الأوسط: وذلك باستخدام اليهود كثقل مضاد وموازن للتهديد العربي»، على حدّ تعبيره[٦].

وكما يشير ليون، إنه الدور اليهودي بالضبط، دور السمسار أو «الوسيط» في بولندا وروسيا خلال القرن التاسع عشر، وهو الدور الذي يزودنا بالمفتاح لفهم جذور معاداة السامية الحديثة.

ولكن ليس هناك من شيء حتمي بشأن قيام اليهود في لعب هذا الدور داخل منطقة الشرق الأوسط. ففي فقرة شهيرة وصف كارل ماركس كيف ان الظروف توقع الكائنات البشريّة في مصيدة شروط واوضاع ليست من صنعهم ـ وكذلك كيف ان البشر يملكون القدرة على تحويل هذه

الأوضاع والأحوال وتغييرها. إن أزمة الامبرياليّة التي تشمل العالم بأسره والتي وضعت العرب واليهود في مواقعهما المعيّنة، هي تاريخيّة الجذور. ولا يمكن حلّها إلاّ بتدمير الأساس الاقتصادي للامبرياليّة نفسها.

وهذا معناه قيام الثورة الإشتراكية ـ بقيادة الطبقة العاملة في الشرق الأوسط، وتحرير فلسطين، وإقامة جمهورية اشتراكية تعترف بكامل الحقوق لليهود وجميع الأقليّات القوميّة.

هل يمكن لمثل هذا المجتمع ان يرحّب باليهود ترحيباً صادقاً ومخلصاً؟ من المؤكد انه مكان اكثر امناً وامناناً واطمئناناً من اسرائيل الحديثة، التي لا يمكنها بحال من الأحوال ان تقدّم ملاذاً لليهود. بل هي المنطقة الوحيدة في العالم، حيث يحيط اليهود انفسهم بالأسلاك الشائكة والمدافع الرشاشة.

ثمة تقليد سياسي يهودي اقدم عهداً، وقد استمدّ مرّة القوة والإلهام من ماضي اليهود، واستقى من إيمانهم حسّاً بالكونيّة الجامعة واحترام العلم، ومن تاريخهم كشعب منتشر في سائر انحاء العالم استمدّ نظرة عالميّة في طابعها. واستلهم من تاريخهم كشعب مضطهد الاحترام والحساسيّة تجاه كافة الشعوب المضطهدة والمستعبَدَة. لقد بقي ذلك التقليد حيّاً، بالرغم من جهود الصهيونيّة لخنقه والقضاء عليه. ومثل ذلك التقليد سوف يلقى الترحيب حقّاً في فلسطين اشتراكيّة.

* * *

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

هوامش الكتاب

الفصل الأول: المقدّمة: لماذا إسرائيل

1. The influential Israeli daily paper **Ha'aretz**, 18 April 1986.
2. English language translations of the Hebrew press in Israel are published fortnightly in Britain by the **Israeli Mirror** (available from 21 Collingham Road, London SW5).

الفصل الثاني: البترول والامبريالية

1. Quoted in **Socialist Worker**, 26 April 1986.
2. Quoted in Anthony Sampson, **The Seven Sisters** (London 1975) page 77.
3. Sampson, page 72.
4. Sampson, page 82. The 'Seven Sisters' are the seven major oil multinationals: the US-owned Exxon, Texaco, Gulf, Chevron and Mobil, British-owned BP, and the joint British-Dutch Shell. Exxon is the world's largest corporation and the other six rank among the top eleven. They control the lion's share of Middle East oil.
5. Sampson, page 83.
6. Cited in Noam Chomsky, **The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians** (London 1983) page 17.
7. Sampson, page 142.
8. Sampson, page 151.
9. Sampson, page 245.
10. Sampson, page 259.
11. Sampson, page 224.
12. Sampson, page 218.
13. 'The Kissinger Memorandum': An interview with US Jewish leaders (The Klutznik Group), quoted in **MERIP Report**, May 1981.
14. Sampson, pages 278–9.
15. **Time** magazine, 14 April 1986.

الفصل الثالث: تسليح إسرائيل

1. Cited in Chomsky, page 7, footnote.
2. Cited in Chomsky, page 7, footnote.
3. Chomsky, page 10.
4. **Jerusalem Post**, 19 April 1986.
5. **Mideast Observer**, February 1981.
6. From an interesting article by Yoran Peri, former advisor to Israeli premier Rabin and a specialist in civic-military relations inside Israel, published in the Israeli Labour Party journal **Davar**, cited in Chomsky, page 463.
7. **Jerusalem Post**, 19 April 1986.
8. Cited in Chomsky, page 19.
9. Chomsky, page 19.
10. **Ha'aretz**, 30 September 1951.
11. Chomsky, page 19.
12. Chomsky, page 19.
13. **Us News and World Report**, 19 June 1967, cited in **Our Roots are Still Alive** (New

York 1981) page 116.
14. **Our Roots**, page 103.
15. **Washington Post**, 6 August 1982.
16. **Davar**, 17 December 1982, cited in Chomsky, page 21, footnote.
17. The information on Israeli arms supplies to South Africa is to be found in **Middle East Magazine**, May 1983.
18. Quoted in the **New York Times**, 6 December 1982, cited in Chomsky, page 24.
19. **Middle East International**, 23 December 1982.
20. Cited in Chomsky, page 24.
21. **Middle East International**, 23 December 1982.
22. **The Economist**, 13 November 1982, cited in Chomsky, page 110.
23. Interview with **Haolem Haze**, 22 December 1982, cited in Chomsky, page 110.
24. Cited in Chomsky, page 457, footnote.
25. Cited in Chomsky, page 458.
26. The author was E A Bayne, quoted in Fred Halliday, **Iran: Dictatorship and Development** (Harmondsworth 1979) page 279.
27. Reported by Chaim Margalit in the Labour paper **Hotam**, who quotes Amos Eran, manager of Premier Rabin's office, as his source. Cited in Chomsky, page 185.

الفصل الرابع : الدولة الإرهابية

1. Chomsky, page 257.
2. Chomsky, page 182, footnote.
3. Yoel Marcus, 'The war is inevitable', in **Ha'aretz**, 26 March 1982.
4. Cited in the Israeli publication **Ma'ariv**, 20 August 1982.
5. Ingela Bendt and James Dowling, **We shall return.** Bendt and Dowling are freelance journalists who spent several months at the camp talking to refugees. There is ample independent verification cited in Chomsky, page 217. This chapter draws heavily on Chomsky's book.
6. **New York Times**, 3 July 1982.
7. Police spokesman quoted in **The Times**, 13 July 1982.
8. **Boston Globe**, 5 June 1982.
9. **Washington Post**, 27 June 1982.
10. **Christian Science Monitor**, 13 August 1982.
11. **Financial Times**, 9 July 1982.
12. Chomsky, pages 229–230.
13. **The Guardian**, 24 June 1982.
14. Charles Powers, reporting in the **Los Angeles Times**, 29 August 1982.
15. Reported in **Davar**, 19 July 1982.
16. Survey cited by Chomsky.
17. T L Friedman, **New York Times**, 26 September 1982.
18. Chomsky, pages 364–5.
19. **Newsweek**, 27 September 1982.
20. **Washington Post**, quoted in Chomsky, page 367.
21. Chomsky, page 389.
22. Quoted in Chomsky, page 392.

الفصل الخامس : جذور الصهيونية

1. This argument forms part of the basis for Abram Leon, **The Jewish Question** (New York 1970).
2. **The Diaries of Theodor Herzl**, page 6, cited in **Our Roots**, page 21.
3. Cited in **Our Roots**, page 24.
4. Quoted in **Our Roots**, page 24.
5. Herzl, quoted in **Our Roots**, pages 25–6.

6. For a detailed comparison, see Chomsky.
7. Lenin, **Imperialism: The Highest Stage of Capitalism**, page 94.
8. Quoted in **Our Roots**, page 20.
9. Quoted in **Our Roots**, page 20.
10. **Manchester Guardian**, November 1914, quoted in **Our Roots**, page 29.
11. Winston Churchill, 'Zionism versus Bolshevism', in **Illustrated Sunday Herald**, 8 February 1920.
12. Memorandum by Lord Balfour, Foreign Office document FO: 371/4183/2117/132187, cited in **Our Roots**, page 29.
13. Quoted in **Our Roots**, page 38.

الفصل السادس : المحرقة (الهولوكوست)

1. **The Politics of Rescue: The Roosevelt Administration and the Holocaust 1938–45**, page 141, cited in **Our Roots**, page 56.
2. Alfred Lilienthal, **What price Israel?**, cited in **Our Roots**, page 62.
3. Quoted in Lenni Brenner, **Zionism in the Age of the Dictators** (Beckenham, Kent, 1983) page 149.
4. Quoted in **Our Roots**, page 55.
5. Brenner, page 34.
6. Brenner, pages 48–9.
7. Sachar, **The Course of Modern Jewish History** 1958 page 452.
8. Uri Avinery, **Israel without Zionism** 1971 page 106, cited in **Our Roots**, page 57.
9. Ben Hecht, **Perfidy** New York 1961 page 50, cited in **Our Roots**, page 57.

الفصل السابع : اختطاف فلسطين

1. **Our Roots**, page 66.
2. De Reynier's observations are quoted at length in David Hurst, **The Gun and the Olive Branch** London 1977) page 128.
3. Cited in Hurst, page 129.
4. Deir Yassin was part of 'Plan Dalet', a master-plan for the seizure of the whole or most of Palestine, see Hurst, page 138.
5. The full analysis appeared in **Middle Eastern Studies**, volume 21, number 1, January 1986.
6. See **The Guardian**, 26 May 1986.
7. A fuller account can be found in Nathan Weinstock, **Zionism: The False Messiah** (London 1979 pages 237–41.
8. Hurst, page 135.
9. Hurst, page 134.
10. Quoted in **Our Roots**, page 74.

الفصل الثامن : الكفاح لتحرير فلسطين

1. Cited in Maxime Rodinson, **Israel and the Arabs** (London 1982) page 338.
2. Cited in Weinstock, page 53.
3. Cited in **Our Roots**, page 47. The rest of this chapter draws heavily on this book.
4. **Our Roots**, page 48.
5. **Our Roots**, page 49.
6. **Our Roots**, page 75.
7. **Our Roots**, pages 80–81.
8. **Our Roots**, page 82.
9. **Our Roots**, page 101.
10. **Our Roots**, page 101.
11. **The Times**, 15 June 1969.
12. **Our Roots**, page 122.

13. **Our Roots**, pages 129–35.
14. **Our Roots**, pages 160–66.

الفصل التاسع : هل تتربّع الصهيونيّة على عرش الإحتلال؟

1. Chomsky, pages 123–32.

الفصل العاشر : الصهيونيّة أم الإشتراكيّة؟

1. Rodinson, page 62.
2. Chomsky, page 454.
3. Quoted in Chomsky, page 395.
4. **Davar**, 1 October 1982.
5. Phil Marshall, writing in **Socialist Worker Review**, June 1986.
6. Abram Leon, **The Jewish Question** (New York 1970) page 251.

عنوان الكتاب الأصلي

John Rose

ISRAEL: THE HIJACK STATE

America's Watchdog
In The Middle East

Bookmarks Publishing Co-operative,
London, 1986

المحتويات

كلمة الناشر: حادثة خطف لم يسبق لها مثيل ٥
الفصل الأول: مقدّمة ـ لماذا إسرائيل؟ ٧
الفصل الثاني: البترول والامبرياليّة
كيف سيطرت بريطانيا واميركا
على أرخص نفط في العالم ١٣
الفصل الثالث: تسليح إسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦ ..... ٢٥
الفصل الرابع: الدولة الإرهابيّة
الاجتياح الإسرائيلي للبنان: ١٩٨٢ ..... ٣٧
الفصل الخامس: جذور الصهيونيّة ومنشأها ٤٧
الفصل السادس: المحرقة. (الهولوكوست)
هل تؤلف الحجّة الأقوى لصالح الصهيونيّة؟ ٦١
الفصل السابع: عمليّة خطف ـ اختطاف فلسطين ٦٩
الفصل الثامن: الكفاح لتحرير فلسطين ٧٩
الفصل التاسع: الصهيونية... هل تتربّع على عرش الإحتلال؟ ٩٥
الفصل العاشر: صهيونيّة أم اشتراكيّة ١٠١

هوامش الكتاب ١٠٩

مكتبة المهتدين

الخرائط والجداول

- منطقة الخطّ الأحمر
  وامتيازات التنقيب عن البترول عام ١٩٢٨ ١٢
- إسرائيل : ١٩٤٩ - ١٩٦٧ ٥٨
- الهجرة اليهوديّة من ١٨٨٠ إلى ١٩٢٩ ٥٩
- الهجرة اليهوديّة (تابع) ٦٠
- مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ٦٨
- المستوطنات الصهيونيّة في فلسطين (١٩٤٧) ٧٨
- المستوطنات الإسرائيليّة في الأراضي
  المحتلّة عام ١٩٦٧ ٩٣

كُتُب تصدر قريباً

في سلسلة الصهيونيّة وإسرائيل

عكيفا اور	-	«من هو اليهودي في دولة اليهود»؟
رفائيل شابيرو	-	الصهيونية ورعاياها الشرقيون
شلومو سڤيرسكي	-	الأكثرية اليهوديّة الشرقيّة
آدم كللّر	-	أيّام رهيبة الانقسامات الاجتماعيّة والمفارقات في إسرائيل
صموئيل روبرتس	-	صراع الحمائم والصقور في إسرائيل
ميرون ارونوف	-	التغير الثقافي والنزاع السياسي في إسرائيل
جورج شتاين‌ر	-	كيف اصطادوا ادولف هتلر في الأدغال... ونقلوه إلى سان كريستوبال
جون روز	-	إسرائيل: الدولة الخاطفة: كلب الحراسة الاميركي في الشرق الأوسط
فيكتور اوستروفسكي (عميل سابق للموساد)	-	طريق الخداع
		هجرة اليهود السوفيات